کتابخانه
لس شورای
اسلامی

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر ۲۷۹۵۷

اسکن شد
۱۳۸۷/۱۲/۳

۲۵۶۴

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر ۲۷۹۵۷

اسکن شد
۱۳۸۷/۱۲/۳

۲۵۶۴

حاشية الشرح هداية غير مشهور

كتابخانه مجلس شوراي ملي
٢٢٤
١٤٩

والضبط فيها ان القوى الباطنة اما ان يكون بها ادراك بدون التصرف او ادراك مع التصرف والتي لها ادراك بدون التصرف ان ادرك الصور الجزئية فهو الحس المشترك وان ادرك المعاني الجزئية فهي الوهم وخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والتي بها ادراك وتصرف هي المتصرفة وتسمى متخيلة باعتبار استعمالها الة العقل ومفكرة باعتبار انها الة للوهم والمراد بالتصرف التصرف بالتركيب والتفصيل بين صورة وصورة وبين معنى ومعنى وبين معنى وصورة
شرح مصباح السعيد

الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها آلات يستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراكات المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمل وتستعين به في ادراك سائر الحواس ايضا ومن قبل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما استعمله في المعقولات المسرعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة والذلك يحكم فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات الا ترى انه يلحق الامور المعقولة بالمحسوسة فيحكم بان كل موجود متحيز ومشار اليه بالاشارة الحسية الى غير ذلك من الاحكام الكاذبة التي خالفه فيها العقل
شرح مصباح

الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام الحركة في الكم تسمى حركة كمية والحركة في الكيف تسمى حركة استحالية والحركة في الاين تسمى حركة نقلية وحركة في الوضع تسمى وضعية وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لانها ان كان عروضها لذاته تسمى ذاتية والا فعرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلاثة اقسام لان المبدأ المحرك ان كان من خارج تسمى قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكه مع شعور وارادة تسمى ارادية والا تسمى طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل ه

اعلم ان العلماء اختلفوا في ان التشخص جزء من الشخص ام هو امر خارج عنه فذهب بعضهم الى انه ليس جزءا والا لزم تقوم الجوهر بالعرض ان كون العرض جزء منه وانه محال لانه يستلزم ان يدل الجوهر عرضا لان كون الجزء عرضا يوجب كون الكل ايضا عرضا فانه محال وذهب الباقي الى انه جزء منه لكن اختلفوا في انه جزء خارجي ام عقلي وجوزوا تركب الجوهر من جوهر وعرض متمسكا بتركب السرير من جوهر وهو قطع الخشب ومن عرض وهو التركيب المخصوصة او الهيئة المرتبة اللازمة للتركيب وقالوا الحق تركب الجوهر من عرض قائم به فانه مفتقر عنه فلا يكون قوامه دون تركيبه من جوهر آخر وعرض آخر بذلك الجوهر كما في تركيب السرير وتحصل لان اللازم في ما قواعد الحكمة عن الآخر
من شرح مواقف للسيد الجرجاني

فصل المركب من الداخل والخارج خارج لامتناع ان يكون داخلا والا لدخل الخارج فيكون قسما من الخارج فان قلت لو كان خارجا لزم خروج الداخل قلت لا نسلم ذلك فان الخارج يثبت بخروج الجزء بخلاف الداخل فانه لا يكون الا بدخول جميع اجزائه في ذلك لان وجود الشيء في الشيء عبارة عن حصوله فيه وخروج الشيء عن الشيء عبارة عن استغنائه عنه ويلزم من خروج الكل خروج كل جزء
من كلام جلبي

الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القوائم ه

مجلس شوراي ملي
١٨٦١

كتابخانه مجلس شوراي ملي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمدا لا اله عم الاه • شكر المن لا اله سواه • ثم الصلوة منه على من فوق على فرقد من علاه • محمد واله الكرام البررة • وصحبه العظام المهرة وبعد فقد قال بقوله تيمنا بسم الله قالوا التقدير الف باسمه ليدل على تلبس التاليف باسمه الى التيمن ولو قدرت بدأت كما قيل ليدل على تلبس الابتداء فقط والاول اولى وان جعل التيمن بالتسمية فيهما سعا لا ابقاء التاليف لكونه من افعال الجوارح يتعين صيغته للاخبار فيفيد تلبس الاخبار بالتاليف لا تلبس التاليف والاخبار امر منقطع فلا يتم المط لانا نقول المعنى هو الاخبار بالتاليف الملتبس بالتسمية لا الاخبار الملتبس قوله والله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات وليس معنى الاستجماع استلزامه اياها خارجا والا لشاركه في ذلك سائر الاعلام بل المراد ان المسمى اشتهر في ضمن ذلك الاسم باتصافه بها فيدل عليها بالشهرة فالمراد هو الاستجماع في الدلالة او يراد باستجماعه عليته لها بخلاف سائر المسميات فان صفاتها بذاتها معلولة للغير ولو بواسطة ذاتها قوله الرحمن الرحمة الميل والشفقة وهو من الكيفيات النفسانية فيستحيل عليه تعالى والمراد هنا الانعام مجازا والرحيم فعيل بمعنى فاعل او هو صفة مشبهة كالرحمن نزل الرحمة منزلة اللازم ينقل رحم من الكسر الى الضم ثم اشتق منه الصيغة تنزيلا لا بمعنى ان الرحمة لا يتعدى الى العباد ولا يجب لمن دعى بلسان استعداده بل بمعنى انه لا يتعلق بها غرض في انشاء العارفين به تعالى قوله باسمك متعلق بقوله نحمدك بقرينة قوله يا اهل الحمد لا بما يتعلق به التسمية قبلها والا لوقع تكرارا قوله يا منشئ الاجسام تشبير الى موضوع العلم الطبيعي ومظهر الظاهر تشبير الى موضوع العلم الالهي ففيهما براعة الاستهلال وبهذا الاعتبار يمكن اخذ الديباجة مقدمة للعلمين قوله نحمدك آثر الجملة الاستقبالية من بين الجملة في الحمد والشكر والصلوة دلالة على استمرار التجددي فانه اشتق وابلغ من الاستمرار الثبوتي الذي يفيده الجملة الاسمية بمعونة المقام ولهذا قالوا الزاهد يشرب ابلغ من الزاهد شارب والعدول من النصب الى الرفع في الحمد لله للدلالة على الدوام الثبوتي لا يعارض ذلك لاختلاف مقتضيات الاحوال بحسب المقامات ولا يقصد الاستمرار بالجملة الماضية لانقطاع الماضي عن التحقق والمستقبل

والمستقبل يتحقق ساعة فساعة واما ذكره بصيغة المتكلم مع الغير تنبيها على قصوره وعدم استقلاله في الحمد لا على تعظيمه اذ لا يناسب هنا قوله محامدك التي لا يتناهى محامدك التي لا يتناهى في نفسه او اراد ان المحامد لا تنتهي الى حد يتم عنده ولا يبقى حمد واجب بعده لا ان لنا محامدك غير متناهية بالفعل على ان الاتيان بما لا يتناهى غير ممكن اجمالا روى ان ابن عباس فقد ناقته فنذر ان لو وجدها لأتى بجميع المحامد فلما وجدها قال الحمد لله قوله ونصلي لما شارك الملل كلها في الافتتاح بالتسمية والتحميد اردفهما بالصلوة على النبي عم تنبيها على ان مؤلفه من الملل الاسلامية فان قلت سيأتي ان الشيخ كالمعلم اثبت قدم العالم وعدم قبول الافلاك الخرق والالتيام واثبت الجنة والنار الروحانيتين وانتهما وعذابه جملتها وبانفذ ما مذهبها قلت لو سلم فكل ذلك لا يخرجه عن الملل الاسلامية ما لم يكذب النبي عم وكان مؤمنا فيما اتى به وقد صرح به في شرح المحصل في قسمة الاجسام حيث قال ومن الاسلامية من يعتقد بقدم العالم كابي علي ومن تابعه والاصل فيه ان التزام الكفر كفر لا لزومه كما نص عليه في المواقف فان قلت يلزم منه ان لا يكفر النصارى باثبات الاقانيم الثلثة بل بتكذيب النبي عم فقط لانهم لم يصرحوا بالجواهر بل صرحوا بالصفات وانما لزم الجوهرية من قولهم بانتقالها الى بدن عيسى عم وهو قابل للتأويل قلت هم بمعزل عن التأويل بل حيث اتخذوا المسيح الها ولو منع هذا من صراحتهم كان التكفير بمجرد التكذيب قوله اشرف ذوي النفوس فان قلت النفس القدسية ما له ملكة استحضار جميع ما يمكن للنوع البشري فكيف يتصور مرتبة اشرف منه قلت هذا نهاية في المعرفة وللنفس في التصرف كمالات لا نهاية لها كمرتبة الجامعية بحيث لا يحجبه شيء في الملك بل في الملكوت الا نبينا ولهذا التكميل وقع الصلوة عليه عم قوله نهج بجلية الفاء فيه اما على توهم اما كون زائدة او بتقدير اما في النظم فلما حذف اجبر عنه بالواو ولترك الاستيناف لا يكون بالعاطف قطعا قوله وزاد في اعلى غرف الجنان فتوصل الى الجنة الروحانية على ما اعتقده قوله لما كانت الحكمة ولقد افتن حيث اتى بجملة شرطية مقدمها يشير الى التعريف

لحكمة وموضوعها وتاليها ينبه على تقسيمها بحسب الموضوع مشيرا الى مسائلها اجمالا قوله
عن احوال الموجودات اتى بصيغة الجمع تنبيها على ان موضوع الحكمة افراد الموجودات
لتناسبها في الوجود لا مفهومه كما قيل قوله الخارجية يخرج بهذه العلوم العربية لان
موضوعها الالفاظ العربية التي لا وجود لها في الخارج اما لعدم اجتماع اجزائها في الوجود
او لاعتبار الوضع والدلالة فيها وهما من الامور النسبية ومن حذف قيد الخارجية فقد
اخرجها بما هي علته الموجود في نفس الامر اذ المراد به ما لا يكون بوضع الواضع كالنقود وغيرها
سواء كان وضعا خارجيا كالعوارض المحسوسة او امرا اعتباريا كالامكان والوجوب
لا يقال يلزم منه ان لا يعد العمليات من الحكمة لوضع الشرع فيها لان الحكمة العملية في الحقيقة ما يتعلق
بالحسن والقبح العقليين لافعالنا ولا مدخل لوضع الشرع فيها وانما الشرع لتعيينها و
تسهيلها فان قلت قد يبحث في الحكمة عن الماهية من حيث هي هي وعن الماهية المجردة
وعن الموجود الذهني فلا يكون موضوعها الموجود الخارجي قلت البحث عن الاولين
استطرادي والبحث عن الثالث بحث عن الموجود الخارجي بان له وجودا ذهنيا ام لا
قوله بقدر الطاقة البشرية تنبيه على قصور طاقته عن ان يدرك نهاية ما عليه
الموجود في نفسه كما هو رأي من وقف على قوله تعالى لا يعلم تأويله الا الله تعالى قوله
عما يوجد في الخارج بلا مادة اي بلا شرطها وان جاز ان يوجد معها كمباحث الوجوب
والكثرة والعلة والمعلول وامثالها مما يعرض للمجردات والماديات اذ لو اريد ما لا يوجد
في الخارج الا بلا مادة وقد كان القسم الثاني ما لا يوجد الا معها كان هناك قسم رابع كما
رأى من ربع القسمة اللهم الا ان يدعي ادراجه في تلك البلية استطرادا لكن دعوى
الاستطراد فيما له مباحث كثيرة ودقايق جمة مما لا يرتضيه قوله او مما لا يوجد
الا معها فيه بحث لان علم الحساب من الرياضي يبحث عن العدد الذي يمكن ان يوجد مع المادة
وبدونها فيخرج عن الرياضي ويدخل في الالهي وما ذكره القطب من ان الالهي يبحث
عن ماهية العدد من حيث هي هي وهي يمكن ان يوجد مع المادة وبدونها والرياضي
انما يبحث عنها من حيث تعلقها بالمادة حينئذ والا لما امكن تجريدها عن المادة في البحث

في البحث مع ان بحث الرياضي من حيث انه زوج او فرد او زوج زوج او زوج فرد مما يتخيل
المادي والمجرد قوله اما ان يمكن تجريده وهو الهيئة والهندسة والحساب اما الحساب
فلان موضوعه العدد وامكان تصوره بلا مادة ظ واما الهندسة فلان موضوعه
وهو المقادير المتصلة يمكن ان يتخيل مع الذهول عن جميع المواد ولذا ذهب الى امكانه
المتكلمون والى وجوده القائلون بالبعد المفطور فالمقدار بهذا الاعتبار موضوع
له وللهيئة وباعتبار تعلقه بالمادة موضوع للطبيعي وقد فرق ما بين الطبيعي والرياضي
ان البحث في الطبيعي باعتبار لميته احواله وفي الهيئة باعتبار انيتها ولذا لم يعلل فيها
بما يفتقر الى المادة فلم يحتج تصور موضوعاتها اليها قوله وهو الموسوم بالرياضي
من راض يروض اذا قوى وتم استعداده او من رضيته اذا ربيته واتممته
قوله والاول علم الاخلاق وبدايته هو الطهارة عن الكدورات النفسانية والظلمات
الهيولانية حتى ينطبع في لوح القلب الصور القدسية الربانية والواردات الروحانية
والرحمانية ثم الفناء عن الهويات الناسوتية فيستغرق في التجليات اللاهوتية
حتى يرى كل قدم وهوية مضمحلة في القدرة الاحدية والهوية الصمدية فيتم عند
ذلك صومه وصلاته ويشهد حقا ان كل شيء هالك الا وجهه ومن لم يترق الى ذلك
علمه لم يرتفع من الهوى سلطانه ولم ينطبع بالشريعة المصطفوية برهانه فاولئك
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من امرنا رشدا قوله وقد يدخل فيها المنطق لكونه حكمة نظرية يبحث فيها عن
المعقولات الثانية التي ليست باختيارنا قوله بل العمل اي نفس العمل كما صرح به القطب
لا الحكمة العملية كما توهم لدخولها في التعبير السابق ايضا فلا معنى للاضراب اصلا
وسبب دخول العمل فيها ان الاعمال سبب للكمالات بحسب القوة العملية كما ان الادراك
سبب لها بحسب القوة النظرية والحق ان يخرج العمل عن الحكمة كما اخرجه الشيخ ويأول
التعريف المذكور بعلم يخرج به النفس اه فان قلت الحكمة علم فكيف يتعقل جعل العمل قسما منه
قلت من زعم ذلك لم يجعلها علما بل مركبا من العلم والعمل ومن التزم كونها علما قياسا على

ان الشرير جوهر اتفاقا مع تركبه من الجوهر والعرض فقد اخطأ ولان للجوهر معنى عاما
يشمل المركب منهما وهو ما لا يتقوم بغيره بخلاف العلم قوله والباقية باعتبار النشأة
الاولى يحصل بالطبيعي فالنفس وان كانت مجردة في نفسها عن المادة لكن باعتبار النشأة
الاولى لا يوجد الا مع المادة ذهنا وخارجا قوله لا يتناوبها في الاكثر على الامور الموجودة
لم يرد ان تلك الامور موضوع للعلم الرياضي اذ لا مدخل في الحكمة بل هي عوارض يبحث عنها فيه
وان وقعت موضوعات في المسائل قوله عن احوال الجسم الطبيعي الجسم يطلق بالاشتراك
اللفظي على الطبيعي وهو جوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة
وعلى التعليمي وهو بعد واحد سار في جميع اجزاء الجسم والتقييد بالطبيعي لاخراجه واما
قيد الطبيعي بامكان الفرض لان الكرة المصمتة ليس فيها ابعاد بالفعل حتى يمكن اعتبارها
متقاطعة بل فيها بعد واحد مسمى بالتعليمي والسطح وان كان بعدا اخر محيطا به لكن لا يمكن
ان يقاطعه لكونه نهاية له قال القطب انما لم نعرف الطبيعي بالبعد التعليمي لتبدله مع بقاء
الطبيعي بعينه كما في الشمعة المتبدلة فيه بحث لانه انما ينافي اعتبار البعد المعين لا المطلق
قوله من حيث انه واقع في التغير هذا اولى مما ذكره القطب من انه موضوعه الجسم من
حيث الحركة والسكون لخروج التغير بالكون والفساد عنه ظ اعترض عليه بان تقييد الموضوع
بالتغير ينافي جعل اقسام التغير من العوارض الذاتية كالحركة والسكون مثلا لان قيد الموضوع
اما واسطة لثبوت العوارض او لا ثبوتها وكون الشيء واسطة لنفسه غير متصور اجاب القطب
عنه بان قيد الموضوع استعداد الحركة والسكون لا انفسهما وقد يجاب بان القيد مطلق
التغير والبحث عن اقسامه فيها بحث لان كلا الجوابين يستلزم ان لا يكون البحث عن القابلية
من الطبيعي وقد بحث فيه بان الفلك قابل للحركة المستديرة والعنصر قابل للحركة المستقيمة
وللكون والفساد واما استلزام الاول فظ واما الثاني فلان القابلية من الاحوال الثابتة
فلا يكون من اقسام التغير وان جعل الحيثية المذكورة بيانا للعوارض الذاتية لا قيد الموضوع
ورد عليه ذلك ايضا وكذا البحث عن الاستدارة وقبول التجزية وغير ذلك من الاحوال
الثابتة فالاولى ان يعد جميع هذه المباحث استطرادا بالتصيير مبادي الى المقاصد ويصحح

ويصحح على جواب القطب واعترض على الجواب الثاني بان المطلق ما لم يثبت لم يصلح واسطة
لثبوت العوارض وثبوت المطلق انما هو في ضمن اقسامه فيعود واسطة الشيء لنفسه
والجواب ان اثبات المطلق يمكن بلا ملاحظة اثبات اقسامه وان لم يمكن ثبوته بدون ثبوتها
في نفس الامر فقيد الموضوع هنا واسطة لاثبات العوارض لا لثبوتها في نفسها قوله
فالبحث اما عن الاحوال المشتركة اعترض عليه بانه ان اريد بالجسم الذي هو موضوع العلم
الطبيعي مفهوم الجسم لم يكن الاحوال المختصة بانواعه من العوارض الذاتية وان اريد
انواعه المخصوصة لم يكن الاحوال المشتركة منها لعدم المساوات واجاب في المواقف
عن مثله باختيار الشق الاول وان العرض الذاتي يجوز ان يكون اخص من معروضه
فيه بحث لان جوازه مشروط بوجود المساوات على سبيل التقابل بحيث لا يخلو عن واحد
كل من المتقابلين الا ان يصير الموضوع نوعا معينا يستعد لعروضه كالجسم للحركة مع السكون
كما صرح في شرح المطالع والجسم المطلق يحتاج في عروض الاحوال المختصة له الى ان يصير
نوعا فلكيا او غيره فالصواب ان يجاب باختيار الثاني كما هو المناسب لاخذ الموجودات
في تعريف الحكمة وتقييد الاحوال المشتركة بما يخص الموضوع ويساويه او يكتفي بالمساوات
على سبيل التقابل مطلقا قوله كاستدارتها وحركتها على الاستدارة قيل عليه
الاستدارة ليست من الاحوال المختصة بالفلك حيث ان الاستدارة مع التحرك على
الاستدارة مختصة به فيه بحث لانه مبني على انهما مسئلة واحدة وليس كذلك بل كل منهما
مسئلة على حدة مبرهنة ببرهان مستقل فالصواب ان يقال المراد هو الاستدارة التي
بحيث تمنع زوالها والنار وان كانت صحيحة الاستدارة تجد بها مقعرها لكن يمكن
زوالها والعناصر الثلثة ليست صحيحة الاستدارة اتفاقا قوله على ما ذكره في تقديم
الطبيعيات يعني ان التقديم والتاخير مما يتعلق بالاغراض فجاز ان يتعلق الغرض بما سيأتي
في المقاصد قوله وسمع الكيان الطبيعة انما سمي الاحوال المشتركة سماع الطبيعي
لكونها اول مسموعات من الطبيعي قوله او البسايط السفلية ويندرج فيه بحث المزاج
لكونه حال البسايط السفلية قبل دخولها تحت المركبات وانما عنونوا بابه باب الكون

والفسا دلكثرة مباحثهما قوله لانه من المبادي التصورية لا يقال المبادي من اجزا العلم
فلا يكون تصوره قبل الشروع فيه لان التحقيق انها خارجة عن حقيقته وان عدت منه مجازا
او نقول تصور موضوع العلم من المقدمة وتصور موضوع المسئلة من المبادي فالمراد هنا
الاول وذلك لان التصديق بالموضوعية من المقدمة اتفاقا وهو موقوف على تصور الموضوع
فتقدمه المقدمة مقدمة كيف يعد من المبادي واما انه موضوع العلم دون المسئلة فلان
التصديق بان الجسم الطبيعي موضوع العلم الطبيعي مثلا انما يتوقف على تصور الجسم لا على
تصور جزئياته التي هي موضوع المسئلة كالمتحدد مثلا فاتضح بذلك معنى قولهم المبادي
ما يتوقف عليها ذات المسائل والمقدمة ما يتوقف عليه الشروع فان قلت لا اريد هنا تصور
موضوع العلم وقد كان من المقدمة فما معنى قوله لانه من المبادي التصورية قلت اراد بالمبادي
ما يتوقف عليه المسئلة ذاتا او شروعا لا المبادي المصطلح عليها بدليل عليه قوله قبل الشروع
في العلم قوله بيان تالفه من الهيولى ان فان قلت لم يترك الملص تعريفه بجوهر يمكن
ان يفرض فيه الابعاد المتقاطعة كما مر قلت لان كلا من الهيولى والصورة الجسمية جوهر يمكن
ان يعرض له الابعاد المذكورة فلا يطرد التعريف اجاب المواقف عن الاول بان المتبادر
من العبارة فرض الابعاد بالنظر الى ذات الجوهر وفرضها في الهيولى بواسطة الصورة
لا بالذات وعن الثاني بان الجسم في بادي النظر هو الصورة فلا محذور في دخوله فيه بحث
لان فرض الابعاد في الجسم ايضا بواسطة الصورة لا بالذات ودخول غير المحدود يضر
الطرد ولو شابهه وان امكن تكلف الجواب عنهما لكن العلم بان فرض الابعاد في الصورة
بالذات وفي الهيولى بواسطتها انما يحصل بعد اثباتهما واثبات احوالهما والتعريف للجسم ما ذكر
مقدمة لاثبات ذلك كلا مصادرة ظاهرة قوله لما توقف على بطلان الجزء الذي اه
ذكر القطب ان نفي الجزء وتناهي الابعاد من مسائل العلم الطبيعي اما نفي الجزء فلان
عدم التركيب من اجزاء لا تتجزى من عوارض الجسم الطبيعي واما تناهي الابعاد فقط
وذكر ان مباحث المادة والصورة وتلازمهما من الالهي استغنا دكل من ذلك عن المادة
فيه بحث لان ما يبرهن عليه في فصل الجزء بط ويلزمه ان الجسم لا يتركب منه وما يبرهن عليه في

في مباحث المادة والصورة ثبوتهما ويلزمه ان الجسم يتركب منهما فان نظر الى نفس ما يبرهن
عليه فكلاهما من الالهي وان نظر الى الغرض منهما فكلاهما من الطبيعي فلا فرق بينهما
فان قلت اذا كانت تلك المباحث من الالهي او الطبيعي كانت موقوفة على المبادي
اي تصور الجسم الطبيعي اما الطبيعي فظ واما الالهي فلكون الطبيعي مبادية فلو توقف
تصور الجسم عليها لدار قلت تحقيق ماهية الجسم الطبيعي موقوف على تلك المباحث وهي انما تتوقف
على تصور الجسم بوجه ما فلا دور قوله وقعت خبر مبتداء واعلم ان كل فصل لا يقصد به المعنى
التركيبي بل انما اتى به لفصل ما بعده عما قبله فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بمقدر وهذا اذا لم ينتظم شي
في التركيب وهنا قد وقع موصوفا بما بعده فلا بد من التقدير قوله جوهر ذو وضع اي مشار
اليه اشارة حسية قوله ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي فرق القطب بين القسمة الوهمية والفرضية
بان الوهم تقف في القسمة لا العقل لما ان الوهم ضعيف فلانه لا يدرك الامور الصغيرة الغايبة عن
الحس فلا يقوى على قسمتها ولان قوى جسمانية لا تقوى على اعمال وتوجهات غير متناهية واما العقل
لا تقف فلانه يدرك الكليات المشتملة على الامور الصغيرة والكبيرة متناهية وغير متناهية على بعض
الشارحين امتناع القسمة العقلية لصغره استحضاره على الخيال فاراد بها القسمة لجزئية بواسطة الحس
لان القسمة الكلية بمعنى حكم العقل بان كل جسم منقسم لا يتوقف على استحضار الخيال فعلى هذا لا يبقى فرق
بين القسمة العقلية والوهمية مناسبة ما وبعض الشارحين من قوله او فرضا عقليا بدل قوله ولا فرضا
ويلزمه كون القسمة الكلية كما هو الحق في الانفكاك وقد تعلل امتناع القسمة العقلية بامتناع فرض العقل
اياه وهذا يعم القسمة الكلية لكنه محل بحث لان قسمة الجزء وان امتنع فللعقل ان يفرض العقل الممتنع
ووجوب امتناع الفرض بط اذ لا فرق بين ممتنع وممتنع في الامتناع فيفرض بعضه كفرض كله
نعم يمكن الفرق باعتبار ان الفرض الممتنع يوجب تبدل نفس المفهوم وفرض الممتنع يوجب تبدل
حكمه لا نفسه كما لو فرض شريكه زيد خرج عن الهذية ولو فرض شريك الواجب تبدل حكمه حيث
يخص ذلك المفهوم بعينه مع اخر فالمانع جزم من الاول لا الثاني لكن هذا الفرق لا ينفع في هذا المقام
لا يقال الوجوب ط نفي داخل فيكون الواجب جزئيا لا كليا لان الوجوب لكونه صفة انما يقتضي ذاتا
يقوم به واما انه واحد او لا وانه زيد او غيره فهو ساكت عنه فالمبرهن على التوحيد وعلى امكان زيد

قوله ممكن غير مناف له لا يقال بل الترتيب المذكور لاستلزامه حركة لا يتجزى محال لان منشاء
الاستحالة فرض عدم التجزي والترتيب المذكور مظهر له لا منشاء قوله لم يذكر بيان الملازمة لظهوره
اي كبديهيته او لطلاء حقيقة ماتة فالبيان المذكور تنبيه او قياس قوله كذا استلزم عدم ازدياد
حجم الاجزاء ولا يقال عدم منع الوسط تلاقي الطرفين اما بتداخلهما في الوسط او بتداخل
احدهما فيه او بتداخل الوسط في الطرفين وعدم ازدياد حجم الاجزاء على الواحد انما يلزم على الاول
لا على الاخيرين لانا نقول المراد هو الاول واستحالته يستلزم استحالة الاخيرين بناء على ان جواز
الاخيرين يستلزم جواز الاول قوله ان اتحد محل النهايتين لم يتميز احدهما كالاخرى مع السطح لما
اتحد محلهما لم يتمايزا في الوضع والتالي بط ضرورة امتياز اليمين على اليسار واما قوله بعد فكلا
احدهما اه حجة ثانية متفرعة على هذه الحجة اعترض عليه بالحدود المشتركة المتوسطة بين الخطوط فان
جهاتها متغايرة مع اتحاد ذاتها وكذا مركز الدائرة تختلف جهاته بحسب الخطوط الخارجة مع اتحاده
والجواب ان الحد المشترك ليس له طرفان احدهما مبداء خط والاخر منتهى خط وانما هو امر واحد
عرض له باعتبار كونه مبداء خط وباعتبار اخر كونه منتهى الاخر وكذا حال المركز قوله على هذا
التقدير لا يرد الاعتراض هذا الاعتراض ارد على ظاهر العبارة ايضا وان اندفع بالتقرير المذكور
وذلك حيث قال المص لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين وهذا اعم كون الجزء الفوقاني ملاقيا او غير
ملاق اصلا فلذا اورد بعض الشارحين ودفعه بما دفع به الش قوله كل جسم هو مركب اه خلل
الفاء في الخبر بلا كون المبتداء موصولا او موصوفا بالجملة الخبرية بناء على ما جوزه سيبويه فان قلت
لم يترك الملص الصورة النوعية حيث قال كل جسم هو مركب من جزئين قلت انما لم يذكرها في فصل متنائف
بعدها وللتنبيه على ان المعتبر في نفس الجسمية هو الجزءان فقط والصورة النوعية انما تعتبر في نوعها
وكونها فلكا او عنصرا مثلا وهذا كما لو قيل كل حيوان مركب من الجسم النامي الحساس كان صحيحا
من الكلام والفصول المتنوعة انما تعتبر في تحقق الانسان والفرسية مثلا قوله بادي النظر
اي اول الفكر بخلاف الهيولى والصورة النوعية فانهما انما يدركان بعد الفكر وقيل المراد النظر
بالبصر ويؤيده قوله بعد المحسوس من الجسم اولا ورد عليها بان الصورة ليست محسوسة ولو سلم
فالمحسوس اولا هو الالوان والاشكال لا هي اجيب بان الصورة محسوسة بعوارضها وقوله من

من الجسم اي من اجزاء الجسم فيخرج الاعراض وفيه بحث لان باقي اجزاء الجسم ليس بمحسوس حتى يكون الصورة
اول المحسوسات فالصواب هو الجواب الاول لان الصورة معقولة بذاتها محسوسة بعوارضها على معنى
ان من راى الاعراض يعلم ان لها معروضا فيها بداهة في بادي النظر اي قبل الفكر وهذا يحمل قوله بعد
المحسوس من الجسم اولا اي قبل الفكر قوله بل هو متصل في نفسه اشارة الى رد على المتكلمين حيث قالوا بالاتصال
الحسي فقط وهو تماس الاجزاء قوله القابل للانفكاك وهو الانفصال الخارجي والانفصال الوهمي
والعقلي قوله وما تركب منها دفع لما توهم ان الجوهر المتصل غير موجود لكنه مركب من الاجزاء
بالفعل وهو البسايط وفساده ظ لان الاتصال الحسي الى الاجزاء المقدارية لا ينافي السابقة
الاجزاء الاصلية قوله لان اي جسم ولقد احسن الش حيث جمع في تقرير الدليل المذاهب الستة ولو
بعضها ضمنيا واشار الى ابطالها وهي التالف من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية
والتالف من الخطوط والسطوح وهي ان الجسم اما متصل بذاته قابل للانقسامات المتناهية او اللامتناهية
او ينتهي الى اجزاء صغار قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل وعلى كل واحد منها يثبت الجوهر المتصل لكن
يرد عليه ان تلك الاجزاء الصغار لم لا يجوز ان لا يقبل الانفكاك لغاية صغرها كما ذهب اليه ذيمقراطيس
فيبطل قوله بعد وهذا الجسم بطرو عليه الانفصال على ما نشاهده لان المشاهد طريان الانفصال
على مفاصل تلك الاجزاء الصغار لا على انفسها فلا يحتاج الى قابل يقبله فظهر ان اثبات الهيولى
موقوف على ابطال هذا الشق واحتج الشيخ على ابطاله بان الجسم لو كان مركبا من اجزاء صغار
قابلة للانقسام الوهمية كان مركبا من اجزاء خارجية ووهمية هما متماثلان في الحقيقة فيجوز ان يكون
المتصل الى الوهمي ما على المنفصل من الانفكاك وعلى المنفصل من الاتصال ورد عليه
بجواز كون التشخص مانعا وان تماثلا في الحقيقة واجاب المواقف بان التشخص ليس من لوازم الماهية حتى
فرض زواله بوجدا الانفصال بالفعل فيه بحث لان الانفصال ما يعرض الماهية الموجودة
لا الماهية من حيث هي والتشخص المطلق من لوازم الماهية الموجودة بلا مرية على ان القابل ان يمنع
تماثلهما في الحقيقة وان قال به ذيمقراطيس قوله فالقابل للانفصال انما يكون هو المقدار
او الصورة الجسمية او الصورة النوعية لوجود الفعل كالسيالية فلا يكون قابلا واستدل على مغايرة
المقدار للصورة بالشمعة المتبدلة فانها اذا جعلت مضلعة حصل لها مقدار اصغر منه اذا كان

كن مع بقاء الجسمية بعينها في الحالتين وعبر الباقي عن الباقي قوله والقابل يجب وجوده مع المقبول
اراد بالقابل الموصوف فان الموصوف يجب ثبوته مع الصفة اي عند ثبوت الصفة وان لم يستلزم
ثبوتها فاندفع ما قيل انه يمكن قابل للوجود ولجسم للبياض مع انهما قد ينفكان عنهما وقد يطلق
القابل بمعنى ما يطرء عليه شيء فينبغي جوازه ولا يوصف به كالصورة الزايلة بطريان
الانفصال وقولهم الحكم عرض يقبل القسمة لا انه يحمل عليه اذا اريد القسمة الانفكاكية زوال
زوال الكمية الحاصلة بالانفكاك قوله ثابت العدم لا يحتاج الى القابل اعترض عليه بان الانفصال
ليس عدم الاتصال مطلقا بل عدمه عن القابل له فيحتاج الى القابل قلت لعل مراده نفي كون ان
الانفصال عدم الاتصال مطلقا ولذا لم يعدم بحيث من شانه الاتصال لكنا قبح الالزام فورد
عليه الاعتراض لكن على هذا ينبغي ان يقول بدل على قوله بل معناه زوال الاتصال اه بل عدم
الاتصال عما من شانه الاتصال وانما عدل عنه الى التفسير باللازم تنبيها على ان في الجسم شيئا
باقيا قابلا للصورة الواحدة قبل الانفصال وللصورتين بعده حتى يظهر محلية الهيولى للصورة
قوله حتى ان قبوله الانفصال اه هذا تفسير باللازم ايضا لاظهار محلية الهيولى فان الانفصال
في التحقيق تفريق الاجزاء المتصلة يلزمه زوال اتصال واحد وحصول اتصالين فان القبول
لا يستلزم القبول للاتصالات الثلث انما احتاج الى تفسير القبول بعد قوله والقابل للانفصال هو القابل
للاتصال الواحد اه لان يصادق المشتقين ما خذيهما لصدق كل نائم مستيقظ لاكل يوم مستيقظ
قوله فيكون محلا للصورة الجسمية بهذا ظهر بطلان ما قيل الصورة النوعية للانفصال لانها ليست
قابلة للصورة الجسمية بل بالعكس لان الجسم بما هو جسم نوعا معينا من انواع الجسم في النعت حال والمنعوت
محل قوله مشتركة في الحدود والنهايات اي يكون نهاية جزء بداية الآخر جزءا عند فرض الانقسام
اما اذا انقسم الجسم بالفعل كان لكل من الطرفين نهاية على حدة قوله لم يكن له اتصال لم يكن هو
متصلا بل منفصلا فيه بحث لان الهيولى ليس في اتصال بهذه الحيثية وليس بمفارق ولانه ان
اراد به الاتصال المطلق فبعد الانفصال هو باق فلا ينعدم المتصل الاول حتى يلزم حدوث
الجسمين لا عن شيء وان اراد به الاتصال المخصوص فلا يلزم من انتفائه كونه جوهرا مفارقا بل
منفصلا لا يقال المراد هو الاتصال المطلق لكن انتفاء حصته عن الجوهر المخصوص يوجب انتفاؤه ويصير

ويصير الاتصال ان الحادثان للمتصلين آخرين لا للجوهر الباقي كما ان انتفاء حصة الحيوان عن زيد
مثلا يوجب انتفاءه ولا يمكن بتعاقب حصة اخرى لانا نقول الاتصال المفسر بما ذكر لازم لماهية
المتصل كما عرفت لا ذاتي له كالحيوان لكونه جنسه وتبدل اللازم مع بقاء ملزومه جائز كبقاء الجسمية
المعينة مع تبدل المقدار اللازم لها في الشمعة المتبدلة وكبقاء الانسان مع تبدل مدركه اللازم
لذاته وقد يتوهم ان المراد الاتصال المخصوص بهذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل
مفارق اي منفصلا وهذا مسلم لكن لا يفيد كون الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل لجواز
ان يكون الاتصال مع الانفصال عرضين متعاقبين كالسواد مع عدمه فاذا انتفى احدهما تحقق
الآخر مع بقاء ماهية الجوهر المتصل في الحالتين كما راه افلاطون واستصوبه الشيخ النصير
الطوسي قوله ويصير الجوهر الباقي بهما جسمين يشير الى ان الاتصال ليس من لوازم ذلك
الجوهر فان الانفكاك مع استعماله فاندفع به ما يقال ان مادتي الجسمين اما ان يوجدا قبل الانفصال فيلزم
ان يكون الاجزاء بالفعل فلم يكن متصلا حقيقيا ولا يوجدا بالفعل ثم صارتا موجودتين عند الانفصال ل
فيكون حدوث الجسمين لا عن شيء ووجه الاندفاع ان مادتي الجسمين موجودتان قبل الانفصال
لكن لا على صفة التعدد بل التعدد انما يعرض في الانفصال وهو باق في الحالتين قوله والآن
معلوم الانتفاء لان المحل السالف يكفي لقبول الاتصال في الانفصال بلا حاجة الى هيولى ثانية
قوله لا في زوال الصورة مع بقاء المحل اي لما ثبت ان الهيولى باقية مع زوال الصورة ثبت
محلية الهيولى لان بقاء المحل بصورة اخرى متصور دون العكس فافهم ولا تظن ان فيه استدلالا
بمحلية الهيولى على محليتها ما فيه بحث لانهم اجمعوا على ان الصورة النوعية حالة في الجسم فيندفع طريان الانـ
الانفصال بزوال القابل مع بقاء المقبول بما مر ان الاتصال ليس من لوازم الصورة حتى
تزول بزواله قوله فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما فيه بحث لان الجسمية الحادثة تصير بالجوهر الباقي
ايضا جسما ضرورة ان الجسم مركب منهما فنسبته الى احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الابيض
فان الابيض شيء له بياض فهو لا يصدق على البياض بل على الجسم فيصدق ان يقال الجسم مع البياض
يصير ابيض دون العكس والجواب ان للجسمية الحادثة مناسبة البياض في الحدوث وللجوهر الباقي بالجسم
في البقاء عدم المناسبة ترجيح النسبة المذكورة قوله واذا ثبت الهيولى لما كان مدار الحجة السابقة على

قبول الانفكاك ولم يتم ذلك في الافلاك استدل عليها بزيادة مقدمات اخر وقد يستدل على ثبوت
الهيولى بقبول الانفصال الوهمي فلا حاجة الى قابل يصلها في الخارج بل في الوهم فلم يلزم منه الا وجود
الهيولى في الوهم والمطلوب وجوده في الخارج قوله الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اي ليست
طبايع مختلفة كالانسان والفرس بل طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها جنسية
كانت او نوعية وستطلع على حقيقته ان شاء الله ويمكن ان يحمل كلامه على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية
مشتركة بين الاجسام كلها وبعد الطبيعة الجنسية طبايع مختلفة لاختلافها بالفصول التي لا يتمايز عنها في
الوجود قوله لا تها مع قطع النظر عما يغايرها دفع لما قيل انه يلزم من عدم غناها افتقارها بذاتها
لجواز ان يكون كل منهما من خارج حاصل الدفع انه لا واسطة بين الافتقار والغناء الذاتيين قوله
لان الحلول بالمعنى المذكور دفع لما قيل من انه لا يلزم من غناها بذاتها استحالة حلولها كالماء الغني
بذاته عن القيود في الجسم مع حلوله في الاجسام الرطبة تقرير الدفع ان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم
الافتقار بحلولها ينافي غناها الذاتي بخلاف حلول الماء فانه لا يستلزم الافتقار لجواز انفكاكه عنه
كانفكاك ماء الورد عن الورد قوله لا يتخلف عن الذات مقتضاها فان قيل وقد ينتقض ذلك بتخلف البرودة
عن الماء بالتسخين والكرية عن طبايع العناصر بالقسر اجيب بان المقتضي فيها اقتضاء البرودة
والكرية لا الاقتضاء لم يتخلف عن الذات ولولا ذلك لما اخليا وطبعهما لعوداني البرودة والكرية وفيه
بحث لجواز ان يحل الغني بذاته عن المحل حينئذ مع بقاء اقتضاء الغني والبقاء يؤدي الى جواز عدم
ما يقتضي وجوده لذاته مع بقاء اقتضاء وجوده ولا تخلص عن هذا البحث الا بان يفصل
الاقتضاء الى ما لا يمكن ان يتخلف مقتضاه لعائق كاقتضاء الواجب الوجود والممتنع العدم
والى ما يمكنه ذلك كاقتضاء الكرية والبرودة مثلا لكن حينئذ يحتاج الى ان يبين ان اقتضاء الغني
الافتقار من قبيل الاول قوله بل ورد هذا الحكم على سبيل العرض حيث قال القابل اما
صورة او المقدار ولم يحكم بان الصورة غير القابل لا يقال الحكم بان الصورة ليست بقابل حكم قطعي
مقتضي وجود الصورة لان السالبة لا تقتضي وجود ما فيه بحث لانا سلمنا ان الحكم الفرضي
لا يقتضي وجود الموضوع الا انه استدلال بالسبر والتقسيم وهو حصر الاشياء الموجودة الصالحة
للقابلية في عدد ثم ابطال بعضها ليثبت علية الباقي فكل من الحكم العرضي والسلبي يقتضي وجود

وجود الموضوع في امثال هذا المقام كيف ولو صح الترديد في الامور الفرضية قبل العلم بثبوتها
لامكن ان يفرض هناك امور آخر يحتاج الى ابطال قابليتها حتى يثبت الهيولى على ان السؤال
باق في الحكم بان الصورة متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فانه من المقدمات ايضا قوله ان اراد انه
يتوقف على وجودها في الواقع واعلم ان قول المجيب وجودها الثابت بالدليل لا يتوقف على وجود الهيولى
يدل على ان المراد وجود الصورة في الاعتقاد لان الثابت بالدليل هو الوجود في الواقع ويدل ل
ايضا على انه لا يتوقف على وجود الهيولى لا في الاعتقاد ولا في الواقع لاطلاق سلب التوقف
فعلم ان الشارح لم يزد على جواب المعترض الا تفصيلا استدركا قوله فضعفه ظاهر مما حققناه
وجوابه ان الاتصال كما يطلق على كون الشيء بحيث يكون له اجزاء مشتركة في الحدود ويطلق ايضا
على الجسم التعليمي وعلى الصورة الجسمية ايضا ولو مجازا كما نبه الشيخ الطوسي انما تم ان لو ثبت ان الصورة
ماهية نوعية واعلم ان ههنا ثلث احتمالات احدها ان تكون الصورة الجسمية طبيعة نوعية وثانيها كونها
طبيعة جنسية مختلفة بفصول غير الصورة النوعية فانها متمايزة في الوجود عن الصورة الجسمية فلا يصلح
فصلا لها وثالثها ان تكون طبايع مختلفة كالانسان والفرس وهو بعيد جدا واختلاف اللوازم
صحيح في الثالث غير صحيح في الاول اتفاقا واختلف في الطبيعة الجنسية فمنهم من قال لا يجوز
اختلاف لوازمها كالطبيعة الحيوانية التي تقتضي في الانسان ما لا تقتضيه في الفرس واستدلوا
عليه بان الطبيعة الجنسية غير محصلة وانما تقتضي شيئا اذا تحصلت بفصل فيختلف مقتضاها باختلاف
الفصول وفيه بحث لان عدم تحصل الطبيعة الجنسية بنفسها لا يستلزم انها لا تقتضي شيئا بنفسها
عند تحصلها مع الماهية النوعية الا يرى ان الطبيعة الحيوانية لما اقتضت قابلية الشيء مثلا بنفسها
لم يختلف ذلك القابلية في الانواع كلها وانما الذي اختلف فيها اقتضته بواسطة الفصول ويكفي لك
دليلا على هذا تصريحهم بان ما ثبت للاعم في الاخص كان الاعم اولا وبالذات وللاخص بواسطته
قوله فمن الجائز ان تكون الصورة في الاجسام العالية ميزة بجواز اختلاف الصورة بفصول
ممتزجة معها في الوجود الخارجي غير الصورة النوعية فانها لا تصلح فصلا للصورة الجسمية كما مر
وان زعم قوله لانها لا تختلف بالفصول بل بالامور الخارجة فان قلت كذلك الاجناس انما
يختلف بالفصول الخارجة عنها وان كانت داخلة في الانواع كالحيوان المختلف بالناطق وغيره

8

من الفصول الخارجة فلا فرق بين الصورة الجسمية والاجناس في الاختلاف بالعوارض قلت اراد بالامور
الخارجة الامور الممتازة عن الصورة الجسمية في الوجود الخارجي كالصورة النوعية الخارجة عنها وان
كانت داخلة في الاجسام الطبيعية فلما كان الاجناس مع الفصول متحدين في الوجود الخارجي عد اختلاف
تلك الصور الفصول اختلافا بالامور الداخلة فيها قوله لكونها فلكيا او عنصرا اراد بها الصورة
النوعية قوله لكانت اما متناهية او غير متناهية لانها ذات مقدار وكل ذات مقدار اما متناه
او غير متناه بخلاف العقول والنفوس المجردة فيظهر منه ان المقدار انما يعرض بالذات للصورة
الجسمية حتى لو وجدت مجردة عن الهيولى لكانت مستلزمة لها بخلاف الهيولى اذا تجردت عن
الصورة قوله عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما اي بحسب العدد لان عدم تناهي تزايد
البعد بحسب المقدار عين وجود بعد واحد غير متناه قوله اذا مهذب هذه المقدمات الثلث
نعرض ان هناك ابعاد غير متناهية بزيادة غير متناهية بحكم المقدمتين والابعاد الغير المتناهية
كل من جملة وكل جملة موجودة في بعد فوقها بحكم المقدمة الثالثة فينتج ان الابعاد الغير المتناهية
موجودة في بعد فوقها والمشتمل على الابعاد الغير المتناهية غير متناهية وفيه بحث لان قوله
كل جملة موجودة في بعد فوقها غير بديهي فيرد عليه انه ان اراد ان كل جملة متناهية كذلك فمسلم
لكنه لا يفيد وجود بعد غير متناهية وان اراد ان الجملة المتناهية وغير المتناهية كذلك
فمم لان غير المتناهي لا يحاط بشيء فان قلت لا يخلو اما ان يوجد فوق تلك الابعاد الغير المتناهية
بعد اولا فان وجد لزم المطلوب ان الفوقاني يشتمل التحتاني والمشتمل على الغير المتناهي
غير متناه وان لم يوجد لزم ان يكون هناك بعد ليس فوقه بعد فيكون آخر الابعاد فلزم التناهي
قلت سلمنا انه لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد قوله لزم ان يكون هناك بعد ليس فوقه بعد فيكون
آخر الابعاد ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم وجود بعد فوق تلك الابعاد للتناهي وليس كذلك
بل هو لعدم التناهي فان غير المتناهي لا يوجد فوقه ما يشتمله بناء على ان غير المتناهي لا يحاط بشيء
والحاصل ان كل بعد من الابعاد الغير المتناهية موجود في بعد فوقه ولا يلزم منه ان كل جملة من تلك
الابعاد كذلك لجواز تغاير حكمي الجزء والكل وان شئت ان يستوضحه فاعتبره بالحركات الفلكية
الغير المتناهية فانه ما من حركة الا وجد فوقها حركة اخرى ومجموع الحركات الغير المتناهية ليس فوقها

حركة اخرى فلا يلزم منه ان يكون هناك حركة هي آخر الحركات حتى يلزم التناهي قوله متزايدة بقدر
واحد انما قال بقدر واحد لان الزيادات اذا كانت متناقصة لا يلزم من كونها غير متناهية ان يصير
المشتمل عليها غير متناه كما اذا نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف
الآخر ثم نصف النصف الباقي وهلم الى لا نهاية فالمشتمل على هذه غير ممتنع بل واقع لاحتمال كل مقدار
لانقسامات غير متناهية فرضا قوله فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين الحاصرين
وهذا البعد تناهي البعد الواصل في طرفيه ويلزم منه تناهي الساقين ولهم فيه طريق آخر وهو ان البعد
المشتمل على الابعاد الغير المتناهية ان كان فوقه بعد لم يكن مشتملا على الجميع وان لم يكن كان هو آخر
الابعاد فيتناهى ويرد عليه المنع السابق كما لا يخفى لكنه على تقدير تمامه يفيد تناهي الساقين
وتناهي اعداد الابعاد بينهما ويلزم تناهي البعد الواصل في طرفيه قوله اذ الشكل هو الهيئة
الحاصلة للجسم قيل الصواب ان يترك هذا الجسم ليعم شكل السطح ويمكن ان يقال هذا تفسير للشكل
الجسماني اذ هو كاف فيما نحن فيه او نقول شكل السطح يصدق عليه انه هيئة حاصلة للجسم ولو بواسطة
السطح قوله بسبب احاطة الحد احترز عن الهيئات التي ليست بسبب احاطة الحد كالسواد
وغيره قوله او نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية ولا يجوز تخصيصه بشرط الحركات الفلكية
والا لجاز زوال الشكل بزوال الشرط لتجويز غيره وفيه بحث لجواز ان يكون الحركة شرطا لحدوث
الشكل لا لبقائه فلا يلزم تبدله بتبدل الشرط فالصواب ان يقال الحركات الفلكية انما يعد
ويخصص له وضع بالنسبة اليه والكلام في وجود الاجسام ابتداء بلا وضع سابق لها قوله
المانعين الجسمية لما لزم فيه بحث لجواز ان يخصصها الصور النوعية كما هو المخصص لمقارنة
الهيولى لا يقال لو خصصها الصور النوعية لما ترك الجزء الكلي في الشكل لما تركهما في الصورة
مع ان الافلاك الخارجة المركز والتداوير اجزاء الافلاك الكلية لا تشاركها في الشكل بل لها
اشكال كرية على حدة لانا نقول المشاركة في الصورة ممنوعة فان الافلاك الجزئية صورا نوعية تخالف
صور الافلاك الكلية كما بين في موضعه واجاب المواقف بان الصورة لو تجردت عن المادة لا يكون
هناك الا الطبيعة الجسمية المشتركة فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلا عن اختلافهما بالشكل قوله والا
لاشترك الاجسام في الشكل على معنى انه يكون لمجموع الاجسام شكل واحد بالشخص وقيل معناه ان

9

ان يكون مجموعها على شكل واحد بالنوع وان تعدد افراده والحق هو الاول بناء على ان الاتصال من لوازم
الجسمية لا يعدد الا بالانفصال ولذا قالوا الكلية والجزئية من لوازم المادة وفيه بحث لجواز الاشتراك
في شكل واحد كالكرة مثلا مع اختلافها بالعوارض كالاجسام المركبة فان بسايطها الموجودة فيها
بعض الكرية والتركيب مانع والجواب ان الاختلاف بالعوارض يستلزم الانفعال وهو من لواحق
المادة قوله لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وفيه بحث لجواز ان يخالف علة
الحدوث لعلة البقاء فلا يلزم من زوال الاول زوال الثاني قوله لا بدعي ان اللازم هو الاتصال
او الانفصال فقط هذا تفسير للحكم المستفاد من قوله وتبدله انما يكون بالاتصال او الانفصال
قوله لا تخلو عن اتصال بعضها الى بعض وانفصال بعضها فيه بحث اذ لو وجد الانفصال بالفعل
لما استقام استدلالهم على تغاير الصورة الجسمية مع التعليمي بان الجسمية المعينة باقية في الشمعة المتبدلة
والجسم التعليمي متبدل وغير المتبدل غير المتبدل وذلك لما عرفت ان الانفصال اعدام الجسمية ويحدث
جسمين آخرين ويمكن ان يجاب بان هذا الانفصال لا يعدم الجسمية المعينة ولا يعدم وحدتها حيث
لم يحدث اثنينية فان قلت اذا لم يحدث اثنينية لم يكن هناك اجزاء بالفعل فكيف يتصور
انفصاله وهو وصف خارجي قلت المنتقل هو ذات الجزء وهو موجود خارجي وانما الوهم
في اتصافه بالجزئية وههنا بحث وهو ان الانفصال الذاتي المحدث الاثنينية لم يثبت حاجته
الى الهيولى على ما سبق تحقيقه فاما ان يسير من الآن او ندعي الضرورة قوله من باب تعيين الطريق
وفيه بحث لان غرضه ان ذكر الاتصال في الانفصال مع الانفعال كما وقع في التقرير السابق
مستدرك وهذا حق نعم لو قيد الانفعال بما لا يشملها كان الاعتراض بان ذكر الانفعال الطلي
يغني عن ذكر هذه العلة من باب تعيين الطريق قوله لو كانت جميعها الكانت مركبة فيه بحث
لان اللازم من ذلك ثبوت الجوهر منقسم الى جهات ثلث وهو حاصل بمقارنة الجسم التعليمي للهيولى
بلا تركيب الصورة معها والجواب ان الجسم التعليمي لا وجود له الا مع الصورة الجسمية لان الاتصال
العرضي من عوارض الاتصال الذاتي فلزم التركيب مع الصورة قوله لانها نهايات واطراف النهاية بمعنى
انتهاء الشيء وانقطاعه عدم مضاف فلا تكون تلك الاعراض الموجودة الغير المستقلة قسما منها بل
هي قسم من النهاية بمعنى ما ينتهي به الشيء والنهاية بمعنى الثاني واسطة في عروض الاول للجسم وان كان

كان الاول واسطة في ثبوت الثاني والطرف مرادف للمعنى الثاني فلذا جعله عطف تفسير له قوله
وهو نهاية السطح فان قلت كون الخط نهاية السطح بناء على قولهم لا خط بالفعل في الكرة صريح ان السطح
متناه فالخط نهايته قلت سطح الكرة وان كان متناهيا في المقدار صرح بتناهي الابعاد كلها لكنه
غير متناه في الوضع وكون الخط نهاية السطح انما هو من جهة الاولى لا من جهة الثانية قوله لم يكن
المتداخلان معا اطول الساقي وفيه بحث لان المقدار من حيث انه مقدار اذا انضم الى مقدار
آخر كان المجموع اعظم من احدهما والا لزم التداخل فقولهم مجموع الخطين اعظم انما هو اذا انظر من جهة
انه خط ومقدار والخطوط المنطبقة في العرض ليس انطباقه من حيث انه مقدار لا يقال بعد الخطين
عند انضمام العرض ان كان موجودا فلم يظهر وان كان معدوما لم يتصور الانضمام لانا نقول
لا نم ان وجوده يستلزم ظهوره فان التداخل نفوذ بعد في بعد مع ارتفاع الامتياز الوضعي بينهما
فلا يظهر هناك الا بعد واحد ويؤيد هذا ما ذكره الشارح الشيخ من ان النقطة لا تخط لها في العظم
فلذلك لا مانع عن الاجتماع الرافع للامتياز الوضعي على سبيل الاتحاد والخطوط في العرض والعمق
والسطوح في العمق كالنقطة ولذلك تنطبق الخطوط والسطوح بعضها على بعض بحسب رفع الامتياز
الوضعي قوله كانت ذات وضع باقتران الصورة وبه ظهر ان كون الصورة ذات وضع امر
مسلم لانها هي الهوية المحسوسة او الملازمة لها وكل محسوس ذو وضع فلذا لم يتعرض في تجرد الصورة
كونها غير ذات وضع بل نفي التناهي واللاتناهي وكل منهما متفرع على كونها ذات وضع قوله
فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء اعترض عليه بان الجسم العنصري
يمكن ان يتصف بكل واحد من الصور النوعية مع دوام اتصافه ببعضها اجيب بان كل صورة نوعية
مسبوقة بصورة اخرى معدة للهيولى لقبول الصورة اللاحقة قوله فلا بد من ان يخصص كل
من اجزائها بحيز معين فيه بحث لان الهيولى اذا لم تكن مجردة عن الصورة بل كانت مقارنة
لها في بدايتها فلا بد من امر يخصص اجزائها باجزاء الحيز على ان الحق ان الهيولى المقارنة للصورة
متصل لا جزء له بالفعل حتى يحتاج الى مخصص فالصواب ان يقرر الدليل هكذا الهيولى المجردة
اذا حصلت عند طرو الصورة في جزء من اجزاء حيز الكل فلا بد لها من مخصص بذلك الجزء والصورة
النوعية لا تخصص ذلك لتساوي نسبتها الى الجميع فان قلت لو فرضنا كرة هيولى الكل فعند

لحوق الصورة انما يحصل في حيز الكل لا في جزئه فلا يتم التقريب قلت امكان تجرد الكل يستلزم امكان
تجرد البعض في الجملة ايضا بطلان المقدم مثله قوله فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها اصلا
اعترض عليه بان الهيولى المجردة يمكن ان تتصف في حال تجردها باوصاف متعددة لحصولها في حيز
معين بعد حلول الصورة كما جاز ان تتصف بصورة معدة للحوق صورة معينة لانا نقول ان الهيولى
الموصوفة بتلك الاوصاف ان كانت ذات وضع لم تكن مجردة والا فنسبتها مع تلك الاوصاف
الى جميع الاوضاع على السواء لان هذا مبني على ان مدار الوضع لا يكون الا الاوضاع وهو ممنوع قوله
باعتبار كونه مبدأ للحركة اي فاعلا لها والمراد بالحركة انواعها الاربعة وبالمبدأ المبدأ القريب
ليخرج النفوس الانسانية والحيوانية فانها مبدأ لحركة العناصر في الكم والكيف لكن لا اولا بل انما
يستند الحركة اولا الى طبايع العناصر باستخدام القوى الغاذية والنامية وغيرها بواسطتها الى
النفوس في حد بالذات لاخراج الحركة القسرية والوضعية فان طبيعة القاسر بل مقهور بالنسبة
الى الحركة القسرية ليست طبيعة واما كون النفوس الحيوانية مبدأ للحركة الارادية فليست
طبايع واسطة فيها اذ ربما تحركها الى خلاف مقتضاها كما في الصعود وباعتبار تلك الحركة طبيعة
وقد يعدل تعريف الطبيعة بوجود التنبيه وعدم الارادة ليخرج النفس فان قلت الطبيعة انما
تحرك الجسم بواسطة الميل فلا يكون مبدأ قريبا قلت المراد بالواسطة الواسطة في الحركة والميل
لا للحركة قوله ليس امرا خارجا كالمفارق مثلا علله الامام بان نسبة المفارق الى جميع
الاجسام على السوية فلا يختلف اثاره ورد عليه لجواز ان يكون للمفارق خصوصية بالقياس الى بعض
الاجسام فان افلاطون ذهب الى ان لكل نوع مبدأ مفارقا يستند اليه اثاره المختصة ويفرق
بينه وبين النفس بان النفس تتألم وتتلذذ بحسب اختلاف الالات بخلافه ولو سلم ان نسبة
المفارق الى جميع الاجسام على السوية فيجوز ان يستند اختلاف الاثار الى الاستعدادات المختلفة
لهيولات الاجسام فلذا عدل عنه الشارح واستدل عليه بانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل انما يتحرك
الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عنه وكذا الاحراق ليس الا من النار والترطيب من الماء
لا من امر خارج عنها مفارقا كان اولا وفيه بحث لان عدم العلم باستفادتها الى امر خارج لا يستلزم
عدم استفادتها اليه في الواقع قوله معقول كل نوع اه حاصله ان لكل نوع اثارا مختصة به فلا بد لها من

من مخصص هو الصورة النوعية وانما خص الشارح ههنا التعبير لعمومه وظهوره والوضع وان
كان اعم لشموله للحدود ولكن لم يظهر منه اعترض عليه الامام بانه اذا كان اختصاص الاثار بالصورة
فلا بد لاختصاص الصورة من سبب ايضا ولو قلت اختصاص الصورة في العناصر لاختلاف استعدادات
المواد بالصورة السابقة واختصاصها بالكيفيات لاختلاف مواد ما هي فان كل مادة
منها لا يقبل الا الصورة الحاصلة لها قلنا فلا يكون ذلك سببا لاختصاص الاثار بلا حاجة
الى توسط الصورة بان يستعد مواد العناصر بالكيفيات السابقة اللاحقة وما دة كل فلك لا يقبل
الا الكيفية بعينها واجاب عنه الشيخ بجوابين احدهما ان اختصاص الصورة يستند الى المفارق
ويمتنع استناد الاثار اليه لما مر انها ليست بامر خارج عن ذات الجسم وثانيهما ان مبادي تلك
الاثار متنوعة للاجسام ومحصلة لها والاستعدادات لا يصلح منوعة لها لزوالها عند حصول تلك
الاثار وكذلك المواد لانها قابلة لا فاعلة وفيه بحث لان اللازم من امتناع استناد تلك الاثار
الى امر خارج ليس الا استنادها الى امر حاصل في الجسم واما انه صورة منوعة فانما يثبت
ان لو ثبت انه جوهر مقوم للجسم وهو ممنوع لجواز ان يكون قوى موجودة في الجسم مستندة الى المفارق
ومنهم من ادعى بديهة حقايق اختلاف الجسمية وقال لا بد من اختلافها بامور جوهرية
مختصة وفيه بحث لان المعلوم بديهة ليس الاختلاف للاجسام في الاثار واما اختلافها في
الحقايق فلا ولو سلم اختلافها في الحقايق ولا يلزم ان يكون ذلك بامور جوهرية لجواز ان يكون الجوهر
بالعرض القائم بجزئه كتقوم السرير بالهيئة الاجتماعية القائمة بالخشب وانما يستحيل تقوم الجوهر
بالعرض القائم بنفسه قوله فيعين الثالث فان قلت لو سلم ان في الجسم جوهرا ثالثا هو مبدأ
الاثار المختصة واما انه صورة نوعية فانما يثبت اذا ثبت انه حال في الهيولى ومقوم لها ولم يثبت
بعد قلت يمكن ان يجاب عنه بانه حال فيها ومقوم لها اما الاول فلانه ثابت للهيولى التي تحت
حال كالجسمية واما الثاني فلان الهيولى كما لا يحصل في جسميتها الا بالصورة الجسمية كذلك لا يتحصل في نوعيتها
اي مائية او نارية الا بالجوهر الثالث ولا معنى للمتقوم الا هذا فان قلت الدليل لم يدل
الا على ان الاثار المختصة مبدأ خاص في الاجسام واما انه واحد فلا دلالة عليه كيف دل وان الامر
الواحد لا يصير مبدأ للاثار المتعددة من الكيفيات والالوان والاوضاع قلت انما اقتصر على

الواحد لعدم الحاجة الى المتعدد فان الصورة وان كانت واحدة بالذات مختلفة بجهات مناسبة
لكل من تلك الاثار فبتلك الجهات تصدر عنه الكثرة كذا ذكره القطب وفيه بحث لان الظاهر من الجهات
في الصورة هي الماهية والوجود والامكان والحلول ولنسبة هذه الجهات الى جميع العوارض على
السواء فلا بد من اثبات جهات صاحبة مناسبة لكل واحد من تلك العوارض قوله اذ لو كانت
الهيولى علة فاعلية فيه تنبيه على انه اراد بالعلة الموجبة العلة الفاعلية وان كان مع الشرائط الثابتة
فيه بحث لجواز ان لا يكون احد الشيئين علة فاعلية للاخر مع استلزامه اياه كالعلة الصورية مثلا
فبطل قوله اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول والحق ان العلة الموجبة يمتنع انفكاك المعلول عنه
فاعلة كانت او لا كالواسطة القريبة من الشرائط قوله لما تبين ان الهيولى مفتقرة فيه بحث لانه
ينافي ما تبين في فصل اثبات الهيولى من افتقار الصورة الى الهيولى افتقارا ذاتيا والجواب ان المراد
من الافتقار الذاتي هناك الافتقار بحسب العوارض اللازمة كما اشار اليه بقوله لانها مع قطع
النظر عما يغاير ذاتها وينفصل عنها قوله ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في ذلك لان التشخص
عبارة عن التعين بالعوارض المشخصة والاتصاف بها كالشكل وغيره ولا استحالة في احتياج الشيء
في اتصافه بصفة الى ما يتأخر عن ذاته فيجوز تقدم ذات الهيولى على الصورة مع تأخر تشخصها عنها
كتأخره عن العوارض المشخصة فيه بحث لانه يستلزم صحة ما يبطله من علية الصورة للهيولى وذلك
لان المتأخر من الهيولى او الشكل هو الصورة المشخصة كما ستقف عليه فلا ينافي تقدم ذات
الصورة على الهيولى وعليتها لها فالصواب ان الهيولى لو كانت علة موجبة للصورة يلزم تقدم الهيولى
وتشخصها على الصورة كما ستطلع على تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله لزم ان لا يكون الصورة
علة فاعلية لتشخص الهيولى والا لتقدمت الصورة المشخصة مع تشخصها على تشخص الهيولى والهيولى
على التشخص الصورة ايضا فتقدم الهيولى المتشخصة مع تشخصها على تشخص الصورة فيلزم تقدم
تشخص الصورة على نفسه بمرتبتين فيه بحث لان قولهم الصورة فاعلة لتشخص الهيولى فليس
المراد به مبدأ له بل المراد انه شريك المبدأ ومعينه وسيأتي عليك الفرق بين نفس العلة
وشريكها قوله لانها ليست علة فاعلية للشكل فيه بحث لان التقدم بالفاعلية والقابلية اخص
من مطلق التقدم ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام الا يرى ان الصورة ليست علة فاعلة

فاعلية ولا قابلية للهيولى مع تقدمها عليها على ان الحق ان كلا من التناهي والتشكل والوضع انما
يعرض اولا للصورة وبواسطتها للهيولى فيكون علة قابلة لها قوله فلا يتقدم اه اعترض عليه
بان الشكل لما كان هيئة للجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار
لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة التي هي من جزئه فيتقدم على الجسم
على الشكل بهذه المراتب اجيب عن هذا بان تقدم ذات الصورة على الشكل وذا
لا ينافي تأخر الصورة المتشخصة في تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان تأخر الصورة عن
الشكل لا يماذكره من نفي القابلية والفاعلية وتبين ايضا ان المقصود نفي علية الصورة المتشخصة
والماديات الصورة المطلقة فيتوقف على امتناع عليتها للهيولى قوله لا المتقدم على
المتقدم او المع رد علية التقدم على المع بانه انما يصح في التقدم الزماني لا غير الا يرى اذا
كان ب ج مثلا معلولان معا كان ب متقدما على معلوله لا مع معلول ج اما الطبيعي
والعلي فلعدم افتقار معلول ج على ب واما غيرهما فظ قوله لما كان مستعدا لذلك
فيه بحث اذ لو ثبت ان الهيولى مستعدة على الشكل كان هذا الوجه ضروريا ولو لم يثبت فلا بد
من ذكر الحجة وايضا المستدرك لا طابق الواقع وكان عن ذكره غنى وهذا غير مطابق قوله
لما كان بشاركة الهيولى هذا ابناء على ان الشكل والتناهي من لواحق المادة فيتقدم المادة عليها
ضرورة قوله فقد ورد بما يشير الى كونهما معلولي علة ثالثة لا يكفي في اثبات التلازم والا لكان
العقل الكامل مع النفس الناطقة للمجرد مثلا متلازمين لاستنادهما الى مبدأ يوجب لهما
وليس كذلك لامكان احدهما بدون الاخر لا يقال كل واحد من المعلولين ملزوم للعلة والعلة
لا يجابها ملزوم للمعلول الاخر فكل واحد من المعلولين ملزوم للاخر لانا نقول كل واحد من المعلولين
انما يصدر عن علة بجهة مغايرة لجهة صدور الاخر فكل واحد منهما لا يستلزم العلة الا من جهة صدوره
والعلة لا تستلزم المعلول الاخر الا من جهة اخرى فلا يتكرر الوسط فوجب ان يبين اقتضاء
تلك العلة الموجبة تعلق كل واحد من المعلولين بالاخر تعلقا ذاتيا قوله فلانه يفضي الى
امتناع تألف الجسم منهما ثم ان الافتقار من احد الطرفين وان كفى في تألف الجسم منهما لكن لما وقع
الافتقار ههنا من الطرفين نبه على ما وقع قوله لما بينا ان الهيولى تفتقر الى ان تقوم بغيرها اذ ذكر

ان الهيولى تفتقر الى الصورة في الوجود لا في الماهية فوجب ان تصح ان تقوم من القيام لا من التقويم
فكان توهم فيه بحث بل المتبين في فصل ملزومية الهيولى افتقارها الى الصورة في تحيزها وكونها
ذات وضع ولو ادعي انا نستدل بعدم وجودها ذات وضع بدون الصورة على افتقارها
اليها في الوجود قلنا انا نستدل بعدم وجود الصورة بدون الهيولى متناهية او غير متناهية
على افتقارها الى الهيولى في الوجود قوله بالفعل يشير الى ان الافتقار في الوجود الخارجي لا الذهني
قوله الى مقارنة الصورة اي تفتقر الى الصورة افتقارا يستلزم المقارنة فيندفع ما اورد على
ظاهره من ان المقارنة نسبة متأخرة عن الطرفين اعني الهيولى والصورة فكيف
تفتقر الهيولى اليه قوله لان الصورة الفاسدة وان لم يعقبها بدل اعترض عليه باعتراض المنع
على الجسم من الاين والشكل والمقدار وغيرها مع حلول الجسم عنها لا بدلا ان تحصل بدله فيفتقر الهيولى
في البقاء اليها فيلزم ان تكون صورا اجيب انما يلزم كونها صورا لو كانت مقومة للجسم وحقيقته
وليس كذلك بل هي مقومة له في تشخصه فتفتقر الهيولى اليها في تشخصها قوله فافتقار الهيولى
الى الصورة في البقاء لما تبين افتقارها الى الصورة في ابتداء الوجود فرع عليه افتقارها اليها
في البقاء ايضا والاظهر ان يقال تفتقر الهيولى الى الصورة في البقاء قوله وهو لا يناسب القواعد
المقررة عندهم اي تعلق الهيولى على شكل الصورة لا يناسب كونه ذات الصورة شريكة علة الهيولى
فان قلت فما الفرق بين كون ذات الصورة علة الهيولى وبين كونها شريكة العلة حتى يمتنع الاول
ويصح الثاني قلت الفرق ان الصورة المطلقة ليست واحدة بالعدد فلم يصح ان تكون علة للهيولى
الواحدة بالتشخص ضرورة ان المعلول الشخصي يحتاج الى علة شخصية اما اذا كانت شريكة العلة
كان هناك مبدأ واحد ينضم اليه الصورة المطلقة فيحصل منهما للهيولى علة واحدة بالعدد
تامة مستمرة الوجود معها كمن تمسك سقفا بدعائم متعاقبة بنزع واحدا منها ويقيم اخرى
بدلها كذا ذكره الشارح الطوسي فيه بحث لان الصورة المطلقة لما لم تكن واحدة بالعدد لم
يكن الحاصل منها ومن المبدأ واحدا بالعدد وهذا ظ ولو اعتبر وحدة طبيعة الصورة المطلقة
فلنعتبر ذلك في عليتها ايضا والجواب ان المبدأ المعين مع ما يقارنه من الطبيعة امر معين
بناء على ان انضمام الكلي الى الشخصي يفيد الجزئية والاظهر في التعبير ان يكتفى بوحدة المبدأ وتشخصه

وتشخصه لكن عبارة الشارح يأبى عنه كما يرى قوله وهو قريب بما ذكرناه لان المراد بذات الصورة
ما لا يعتبر معها شيء من التعينات المقارنة لها وهو المراد بالمطلق فيغاير التعبير وقع المنبهة
القرب بينهما فان قلت المطلق مع المتشخص متحدان في الوجود الخارجي وان امتازا في العقل
فلا يمكن ان يقال بعلية المطلق وتأخر المتشخص وان اريد بالمطلق المطلق من حيث هو فلا
في الخارج حتى يصير علة لشيء خارجي قلت المراد بالصورة المطلقة هي احدى الصور المعينة
بلا اعتبار تعينها فان الهيولى ابدا لا ينفك عن احدى الصور المعينة فلما لم يعتبر تعينها
في العلية لم يلزم تقدم تعينها على الهيولى وان كان التقدم معيته زمانية وتوضيح هذا ان
ان الامور الكلية والاعتبارية وان لم يصلح منشأ للامور الخارجية لكونها عدمية لكن الموجود
الخارجي باعتبار اتصافه بها يصلح منشأ للامور الخارجية فكل واحد من تلك الصور الموجودة
باعتبار انه صورة ما شريكة علة للهيولى وباعتبار انه شخص متأخر عن الهيولى وهذا معنى علية
الصورة المطلقة وتأخر المتشخصة قوله فغير موجه بعد قيام الدليل فيه بحث لان المعترض لم يمنع
كون الافتقار على الوجه المذكور حتى يمنعه الدليل بل قال لم قلتم ان الافتقار على هذا الوجه دون
عكسه اي لم يقع عكس هذا الوجه كوقوعه عينه كما يشعر به جوابه بلزوم الدور فان الدور انما يلزم
في الافتقار من الطرفين من جهة واحدة قوله فان كون الشيء علة قابلية لعرض قائم بشيء آخر غير معقول
ورد عليه بانه انما يكون غير معقول لو لم يقم ذلك الآخر بذلك الشيء واما اذا قام به كالجسم القابل
للسطح والعرض القائم به فعدم قابليته غير معقول فيه بحث لان الكلام في القابل بالذات
لان القابل بواسطة لا يفتقر اليه القابل بالذات في قبوله بل يجامعه او في تحقق مقبوله فان
السطح لا يحتاج الى الجسم في قبول البياض بل في تحققه في نفسه او في تحقق البياض فالقول بافتقار الصورة
الى الهيولى في تشكلها يوجب كون الهيولى قابلة بالذات وذا غير معقول اللهم الا ان يمنع قيام
الشكل بالصورة بل يدعى قيامه بالهيولى اولا وبالذات لكن الحق ان التشكل كالنهاية انما يعرض
اولا للصورة ثم بواسطتها للهيولى على ما سبق اليه الاشارة في فصل التلازم قوله وهو افتقار
تشكل كل منهما الى ذات الاخرى اي افتقار تشخص كل منهما الى ذات الاخرى فان التشخص هو كون
الشخص معروضا للعوارض المشخصة من الشكل وغيره فعبر عنه الشارح ببعض العوارض ورد عليه

الشارح الطوسي بان تشخص الصورة بذات الهيولى غير معقول لان هذه الصورة يمتنع ان يفارق
هذه الهيولى فعلة بهذه الهيولى واما الهيولى فانما يعينها هذه الهيولى لا بهذه الصورة بل بصورة ما
فذات الصورة علة في التشخص الهيولى والهيولى المتشخصة علة قابلية لتشخص الصورة فيه بحث
لان الهيولى انما تتشخص بالعوارض المكتنفة بها من المقدار والسائر من الشكل والوضع وغيرها وتلك
العوارض انما يعرض اولا للصورة وبواسطتها للهيولى فالصورة بعوارضها المكتنفة سبب لتشخص
الهيولى فيبطل الهيولى المتشخصة سبب لتشخص الصورة لوجوب تقدم القابل على المقبول وما ذكره الشارح
من ان هذه الصورة يمتنع ان يفارق هذه الهيولى فلا يقتضي ان يكون لتشخصها دخل في القابلية
فان قلت العوارض المكتنفة كما لم يحصل حتى يصير سببا لتشخص الصورة والهيولى قلت انما يحصل
باستعداد سابقة لعوارض اخرى كما قاله الامام او بواسطة القوى السماوية والعنصرية والقواسر
الخارجية على ما فصله الشارح الطوسي كما لو اخذنا ماء من البحر حصل له كيفية مخصوصة ذو وضع وشكل
كذلك فلا شك ان فاعل ذلك يحتاج كله الى الاستعداد الهيولاني فيصير تخصص تلك العوارض الى الهيولى
بعكس فالحق ان ذات كل من الهيولى والعوارض والصورة سبب لتشخص الآخر فيفيض التشخص من المبدأ
عند انضمام الجميع فذات الهيولى لما انه سبب لتشخص الصورة قابل له ايضا لانه قابل القابل قابل
بخلاف الصورة والعوارض قوله اراد ان يشرع فيما هو المقصود ولا يتوهم من هذه العبارة
ان لا يكون بحث تناهي الابعاد وبحث الجزء الذي لا يتجزى من مقاصد الطبيعي لانهما وان كانا من
المقاصد الطبيعي لم يذكرهما هنا الا للمبادئية وافادة تصور الموضوع لا بعد من المقاصد قوله
فلعدم اختصاصها ويمكن ان يجاب عنه بانهم ارادوا ببحث الانتقال ما يكون الانتقال عنه واليه
موجودين وقت الانتقال كما يتبادر من ظاهر هذه العبارة ومثله لا يوجد في باقي المقولات
فالاولى ان لا يسقط هذه الخاصة ليحترز بها عن القول بان المكان هو الهيولى وعن القول بانه الصورة
الجسمية كما نسب كلاهما الى افلاطون ولما ظهر بطلانهما وجهوهما بان افلاطون لما ذهب الى ان
المكان هو البعد المجرد وسماه تارة بالهيولى للمناسبة بينهما في توارد الاجسام عليها واخرى بالصورة
لان الجواهر الجسمانية تنفذ فيها دون المجردة وهو كالجزء الصوري للاجسام قوله فالنسبة المذكورة انما يعقل
فالنسبة بصيغة الجمع مع تعدد النسب ترجع ضمير الطرفين الى الطرفية قوله وصح بذلك اي بتعيينه تلك

تلك النسبة لان يقع لهم نزاع اذ لو لم يتعين لجاز ان يريد احدهما غير ما اراده الآخر فلم يكن بينهما نزاع
معنوي قوله بعد موجود في الخارج استدل على ثبوته بان المكان يتفاوت بالزيادة والنقصان
فهو موجود وذلك الموجود اما السطح او البعد المجرد والاول بط لان كل جسم متحيز فلو كان هو السطح
لزم عدم تناهي الاجسام فتعين الثاني فيه بحث لان التفاوت وان كان ثابتا في نفس الامر مع
قطع عن فرض العقل اياه لكنه غير ثابت في الخارج وثبوت الوصف في نفس الامر انما يقتضي
ثبوت موصوفه فيها لا في الخارج كالامكان الذاتي الثابت لماهية الممكن في العدم قوله يتوهمه
البعد المفطور اي المخلوق او الذي فطر النفس على ادراكه بديهة اي ان الناس قد اجمعوا على
حصول الماء في الفضاء والذي بين اطراف الاناء بلا نظر وتأمل وانما النظر والنزاع في كونه موهوما
او موجودا او كالمشقوق لنفوذ الجسم فيه وان لم يكن هناك شق والا لاحتاج الى مادة تقبله
وقد فرض تجردها عنها قوله بهذا الاعتبار اي باعتبار ان من شأنه ان يحصل فيه الجسم سواء
بالفعل ولا كما صرح به بعد قوله ولانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه اي الجسم المعين كالماء
مثلا فان كون الحيز حيزا طبيعيا انما هو بالنسبة الى الجسم المعين وانقطاع تلك النسبة انما هو بالنسبة
بعدم حصول ذلك المعين فيه وايضا لو اريد الجسم المطلق لم يصح قوله بعد عدم حصوله فيه لامتناع
الخلاء عندهم بخلاف الجسم المعين فان عدم حصوله يمكن ببدله فيه بحث اذ لو اريد المعين لم يتم
المستدل على الاطلاق تقسيم الحيز اذ لو ان يعتبر في مفهومه حصول جسم ما فيه فيكون قيد الطبيعية
تقييدا له عن القسرية قوله في امتناع الخلاء وامكانه اي المتكلمون جوزوا كون الجسمين بحيث
لا يتماسان ويكون بينهما بعد موهوما خاليا عن الشاغل والحكماء منعوه فبعضهم ذهب الى البعد
المجرد والآخرون الى السطح فيه بحث لان كلا واحد من البعد المجرد والسطح في تمكن بالامكان الخاص
فامكان عدم المحاط امكان الخلاء بعينه فان ارادوا الامتناع بالغير فذلك مع انهم لا ينافي
الامكان الذي ادعوه المتكلمون قوله فلانه على تقدير الوجود فيه بحث اذ لا يلزم من امتناع
وجود البعد المفطور امتناع البعد الموهوم الذي جوزه المتكلمون والجواب ان امكان الفراغ
الموهوم يتصور على وجهين احدهما وجود بعد مجرد عن المواد وثانيهما انتفاء الشيء الموجود
فيما بين الجدارين والمتكلمون قائلون بامكان كل منهما وان لم يقولوا بوجوده فاراد الشارح

١٤

الرد علی الاول بقوله فلانه علی تقادیر الوجود وعلی الثانی بقوله واما القید السلبی فحصل الرد علی مذهبی
المتکلمین وافلاطون قوله عن تداخل الابعاد ای الابعاد الموجودة وهی البعد الجسمانی مع
المجرد ولان تداخل الابعاد الموجودة مع الموهومة ثابت بالفعل عند المتکلمین قوله لا یتصور
شیء سواهما یوجد له الخاصة لا یقال لو سئل این الماء یجاب بانه فی داخل الکوز فهناک امر ثالث
لان المکان لا بد وان یلاقی المتمکن کما یشعر به کلمة فی والملاقی هو السطح فقط والاضافة الی
الکوز لتعینه به ولان السطح لکونه مشتملا قریبا یعبر باعتباره عن اعتبار الکوز وان وجد له الخاصة
المذکورة قوله وکلاهما هذا شانه انه موجود مفروض امتناع الاشارة الی المعدوم ورد
ذلک بالاشارة الی النقطة الموهومة فی وسط الخط او الخط المتوهم فی وسط السطح بل الفرد
وجود المشار الیه او وجودا یتوهم المشار الیه فیه قوله وهو الفضاء المفروض فراغه فیه بحث
اذ هناک قسم ثالث وهو الفراغ المتوهم بلا فرض شغل الجسم فیه او عدمه علی ما هو الحکم عند
المتکلمین والجواب ان هذا المعنی مع الخلاء متحدان بالذات متغایران بالاعتبار فامتناع احدهما
امتناع الاخر اذ لا دخل للعرض المذکور فی الامتناع قوله ما خوذا مع صفة کونه لا شیئا
ایجابا خوذا مع قید ان لا یکون هناک بعد موجود مجرد او جسمانی قوله فان الفضاء بین الجدارین
اقل هذا ایدل علی امتناع الخلاء داخل العالم واما الخلاء خارجه فثبوته متفق علیه بین الحکماء
والمتکلمین لعدم الزیادة والنقصان هناک فی نفس الامر کذا فی شرح المواقف وفیه بحث
لانه اذا فرض نفوذ جسم فیه کان نفوذ ذراع مثلا اکثر من نفوذ نصفه فالصواب ان یمنع انتفاء
التفاوت بالزیادة والنقصان وجود موصوفه فی نفس الخلاء بالفضاء بین المقدارین
فی لا خلاء ولا ملاء فی خارج العالم قوله والقابل للزیادة والنقصان یمتنع ان یکون وفیه بحث
لان هذا الوجه وان دل علی امتناع معنی اللاشیء المحض وقد اثبت وجوده بمعنی البعد المفطور
والجواب ان هذا یدل علی ان هناک امرا موجودا قابل الزیادة والنقصان فذلک الامر الموجود اما
السطح او البعد المفطور فاذا امتنع الثانی تعین الاول قوله ولم یثبت بعد فاذا لم یثبت لم یثبت
امتناع الخلاء وقد یستدل علی امتناعه بوجهین احدهما انه یلزم من نفوذ الجسم فیه تداخل الابعاد
والثانی ان کل بعد قابل للقسمة الوهمیة فیکون قابلا للقسمة الانفکاکیة فیکون ذا مادة وقد فرض

فرض مجردا عنها واجیب عن الاول بان المحال تداخل الابعاد الجسمیة لتدافع حجمها بخلاف
المجردة مع الجسمانیة وعن الثانی بانه انما یتم ان لو کان بعض البعد المجرد منفکا حتی یلزم جواز انفکاک
الثانی بناء علی التماثل وهو ممنوع قوله کل نوع من انواع الاجسام انما قید بالنوع احترازا عن اجزاء
العناصر اذ لیس لها بخصوصها مواضع معینة بل من حیث انه فرد من افراد نوع مخصوص
حتی لو اخرج جزء من الهواء عن حیز الهواء ثم زال القاسر یمیل بطبیعته الی حیز الهواء مطلقا فوقوعه
فی بعض اجزاء ذلک الحیز لا باقتضاء طبعه بالمحاذاة السابقة قوله لانه عند تجرده عن العوارض
ومنع ذلک لجواز ان لا یکون له حیز اصلا عند تجرده عنها کالمجرد والیه ذهب ارسطو ومن
تبعه او یقتضی کل جسم حیزا مبهما حتی یخصصه مخصص خارجی کما ان نوع یطلب جزءا من حیز النوع ای جزء کان
اجیب عن الثانی بان جزء النوع اذا تجرد عن القواسر انفصل بکلیته فلم یبق موجودا منفردا حتی
یقتضی المکان وما دام موجودا منفردا لا یخلو عن القاسر وقد یستدل علی ان لکل جسم حیزا طبیعیا
بان الحجر المرمی یمیل بالطبع الی السفل والنار الی العلو ورد بان ذلک للخفة لا لاقتضاء
الطبیعة حتی لو فرض الارض فی الفلک لا یرجع الحجر المرمی الیها ولو فرضت الارض نصفین
فی جانبین لتنادی طلب کل منهما صاحبه حتی تلتقیا فی وسط المسافة قوله حکم البسیط
الغالب قیل علیه یجوز ان یقتضی الصورة النوعیة للمرکب مکان المغلوب کما ان ثقل الذهب
بصورته النوعیة لا الاجزاء الارضیة قوله لامتناع المعتدل الحقیقی ومنهم من جوزه وقال ان الحیز
الطبیعی له ما اتفق وجوده فیه فان تساوی الجذب من الاطراف یقتضی بقاءه ثمه کالحدید
التی یجذبها من قطع متساویة من المقناطیس قوله وان لم یطلبه لم یکن هو طبیعیا له فیقتضی
هذا بالطبع العنصر بان عدم طلبه جزءا اخر من حیز الکل لا یخرج ذلک الاخر عن کونه حیزا طبیعیا
له لما عرفت من ان کون جزء الحیز حیزا طبیعیا له لیس باعتبار خصوصه بل باعتبار نوعه فحصوله
فی بعض اجزاء الحیز للمحاذاة السابقة ان انفصل والا فلاحیز له اصلا کما مر قوله علی سمت
الحرین هو عبارة عن خط مستقیم وقع علیه الحیزان قوله لانه تفسیر لمذهب الخاص بحل النزاع
ای هو تفسیر یصلح مذهبا لکل من الفریقین فلا یکون تفسیر المذهب الخاص لا یقال هذا
تفسیر بالاعم فیکون مغایرا للکل من الفریقین لان تعبیرهم بالفراغ الموهوم التزام بازیفه اولا

١٥

وقد نفسر الحیز بما به تمایز الاجسام فی الاشارة الحسیة فیعم المحدد اذ له وضع یمتاز به عن غیره فی
الاشارة الحسیة قوله اللهم الا ان یقال المحدد مستثنی وفیه بحث لان الحکم المطلق لما کان مقتضی
الطبیعة الجسمیة کان بین الاجسام کلها لم یصح استثناء البعض لان الاستثناء انما یصح فی الدلائل
الوضعیة لا العقلیة والا لامکن استثناء بعض الممکن عن الحاجة الی المؤثر ورد ایضا بان کل
جسم مشار الیه بهناک والمشار الیه المکان فلا یصح استثناء المحدد عنه وان ادعی ان المشار الیه
بهناک قد یکون الحالة المتمیزة فی الاشارة الحسیة کما قاله البعض یبطل قوله قبل واما الحصر بینهما
الاستقراء ویمکن ان یتکلف عن البحث بان علة اقتضاء الحکم الطبیعة الجسمیة بشرط کونها محاطة
کما ان علة احراق الطبیعة الناریة بشرط الخطب لا یقال کونه محاطا عین التحیز فیلزم تعلیل الشیء
بنفسه لان الاحاطة المطلقة فی داخل المحدد بشرط لا لاقتضاء التحیز المخصوص لکونه فی المرکز
مثلا قوله لان کل جسم مساو للساهی من لوازم الجسمیة بحسب الوجود لا بحسب الماهیة من حیث هی
لامکان تصور جسم غیر متناه قوله والثانی منتف بالفرض فیعین الاول اعترض الامام
علیه وعلی ان لکل جسم له حیز طبیعی بان الفلک یستحیل خلوه عن الوضع المطلق ولا قاسر مع
عدم اقتضائه بطبعه وضعا معینا عندکم فلم لا یجوز ان لا یقتضی الاجسام مواضع واشکالا
معینة مع استحالة خلوها عنهما تجردا عن القواسر اجیب بان کل جسم مع قطع النظر عن غیره لا یحصل
له الوضع فلا یکون الوضع من مقتضی الطبع بخلاف الشکل والتحیز ورد علیه القطب بان کلا
من الشکل والتحیز ایضا لیس من مقتضی طبعه لجسم المتحیز فلحوقه بواسطة الغیر وهو الحیز
واما الشکل فلکونه بواسطة التناهی وهو من لوازم الوجود لا الماهیة وفیه بحث
لان کون کل من الوضع والتحیز بواسطة الغیر لا ینافی کونه بالاقتضاء الطبیعی وانما المنافی له کونه
بواسطة القاسر او مجرد اختیار المختار وکذا کون الشکل بحسب الوجود لا ینافی الاقتضاء الطبیعی
فان الاحراق للنار طبیعی مع اشتراطه بالوجود الخارجی بل بالحطب ایضا والحکما الطبیعیة
بالمیل فکان المجیب یفرق بین لوازم الماهیة من حیث هی ولوازم الطبیعة فظن ان المقتضی
الطبیعی لیس الا الاول ولعل غرض القطب الرد علی التفرقة بینهما وبین الوضع لا منع الاقتضاء
الطبیعی فیهما والفرق ان لوازم الماهیة ما یلزمها بحسب الوجودین ولوازم الطبیعة ما یلزم بحسب الوجود

الوجود الخارجی فکان الطبیعة هی الصورة النوعیة الحالة فی المادة ولوازم الوجود ما یلزم بعض
عوارضه وتشخصاته کالسواد للحبشی قوله من حیث هو جسم طبیعی ای لا من حیث انه نار
او ماء وقید الحیثیة لبیان انها من الاحوال المشترکة لا المختصة وفیه تعریض للقطب حیث صرح
بان الحرکة مع ما یقابلها من السکون متساوی الجسم علی سبیل التقابل وان کان کل منهما اخص فاندفع
ما قیل من ان الاولی ان یقال من حیث التغیر لان الجسم الطبیعی لیس من حیث هو موضوع
للعلم الطبیعی بل من حیث التغیر قوله هی مع السکون متقابلان قیل زعم الشارح ان عدمه
السکون بناء فی کونه عرضا ذاتیا فانما ذکره النص لتقابله مع الحرکة وهذا فاسد بل العرض
الذاتی هو الوصف المساوی وجودیا کان او عدمیا وفیه بحث بل اعتبار التقابل لتعلیل
جمیعها فی هذا الفصل واما التعرض بکون الحرکة من عوارض الجسم الطبیعی دون السکون فلکونها
وجودیة وابتناء فصل الزمان علیه وللتعرض السابق اذ لو قال لما کانت الحرکة مع السکون
من عوارض الجسم لتوهم التساوی علی سبیل التقابل قوله والا لکان وجوده بالقوة بل هو کونه
بالقوة کان بالقوة ایضا فلا یکون بالقوة قوله وانه موقوف الحصول فلسلا فصل الحصول فلسلما
هو للحصول الزمانی فالدور عاید وفیه بحث لا یمکان تصور احدهما بدون الاخر وان تلازما
فی الوجود الخارجی قوله فانه یتحرک لشیء غیر الجسمیة ای بالصورة النوعیة کما هو المشهور فیه
یرد علیه انه یلزم ان یتحرک کل جسم دائما لاشتراکهما فی دوام الصورة النوعیة ولو فسر الغیر الجسمیة
بالصورة النوعیة مع المیل لم یتم الاستدلال لجواز ان یکون التحرک بالجسمیة مع المیل فلا یلزم
فلا یلزم دوامها اصلا فالاولی ان یعلل بانه لو کان متحرکا بالجسمیة لزم اتحاد الحرکات کلها لاتحاد
الجسمیة فی الکل فالجسمیة مع میلها فیکون متحرکا بغیرها وهو الصورة النوعیة مع میلها قوله باعتبار
ما فیه تقسیم الی اربعة اقسام فیه تنبیه علی ان المقولات الست لا یقع فیها الحرکة اما الجواهر
فلانه لا یقبل الانتقال التدریجی بان ینتقل الهیولی او الجسم مثلا من صورة الی صورة
والا لکان هناک صورة متعاقبة فبعض تلک الصورة ان کانت زمانیة سکنت الحرکة فی الصورة
وان کان کلها انیة فان تواصلت لزم تتالی الانات وان تفاصلت وجد بین المتعاقبین
زمان خال عن الصورة یلزم بقاء الحرکة بدون المتحرک الذی هو الجسم او الهیولی ولا یشکل هذا

بالحركة في الكيف اذ لو وجد هناك زمان خال عن الكيف لم يلزم بقاء الحركة بدون المتحرك الذي هو الجسم
ورد عليه بانه يستلزم بقاء الحركة بدون ما فيه الحركة وهو ايضا قبيح وتحرير الجواب على ما حققه الفاضل
ان لنا من بداية المسافة الى نهايتها كيفية واحدة سيالة يتعدد نسبتها الى حدود المسافة
لا كيفيات متعددة في حدودها كالمتردد في الصور المعاقبة وكذا الحال في الحركة الكمية
والاينية والوضعية **وفيه بحث** اما اولا فلان الحركة لو وقعت في الكيفيات الثلث فادعاء
انها كيفية واحدة سيالة بديهي البطلان واما ثانيا فلان الهيولى وان لم تخل عن الصورة
لكن يمكن بقاؤها مع تبدل الصورة كما هو مسلم ان يتحرك الهيولى الواحدة في الصور السيالة
ايضا وما قيل من ان الهيولى ماهية مبهمة فانما تحصل بالصورة والمتحرك ما لم يحصل بالفعل
لم يتحرك مقول فلما كانت الصورة ما لم تحصل المتحرك امتنع اعتبار بقائها في الحركة فساده
ظ لانه ان اراد انها تحصل بالصورة تحصل الحيوان بالناطق فذلك ينافي بقاؤها مع الصورتين
وان اراد انها انما تحصل بمقارنة الصورة وان تغايرا في الوجود فذلك لا ينافي اعتبار
مجرد الهيولى متحركة في الصورة السيالة واما مع اسباغ الحركة في باقي المعقولات فليطلب في
المطولات **قوله** في اقطار الثلث احتراز عن السمن **قوله** على تناسب طبيعي احتراز عن
الورم **قوله** بتحلل اجزاء منفصلة احتراز عن التخلخل وهو ازدياد المقدار بلا تحلل اجزاء
من خارج ويقابله التكاثف وهو انتقاص المقدار بلا انفصال بعض اجزاء وكل من المتحركات
الثلث من باب الحركة في الكم واستدل على ثبوت الثالث بان الماء اذا انجمد صغر حجمه فاذا
ذاب عاد الى حجمه الاول **وفيه بحث** لجواز ان يرجع ذلك التفاوت الى تخلخل المسام
وضعفه فلا يكون هناك امر زائد على نفس الجسم كما قاله المليون **قوله** فان النمو حركة
الجسم من مقدار الى مقدار ازيد واستبعده الامام بناء على بقاء كل واحد من الاجزاء الاصلية
والزائدة في المغتذي على مقداره الذي كان عليه واجيب بان الاجزاء الاصلية زاد مقدارها
بنفوذ الزوائد في منافذها وتنقص في الذبول قال في شرح المواقف الحق ان الاجزاء
الاصلية والزائدة ان كانتا على وجه يصير المجموع متصلا واحدا فالصواب ما قاله المجيب والا
فالقول ما قاله الامام **وفيه بحث** لان المجموع وان كان متصلا واحدا لكن الموجود في بداية

المسافة غير ما وجد في نهايتها والمتحرك يجب بقاؤه في حدود المسافة كلها **قوله** فتستحيل حركته
من جوهر الى جوهر بتة الشارح باضافة الحركة الى الجسم في المقولات الاربع على ان ما صح وقوع الحركة في مقولة
انما هو ان يتحرك الموضوع من نوع لتلك المقولة الى نوع آخر ومن فرد الى فرد لا كما زعم بعض الناس
من ان معناها هو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال تدريجا فيكون المقولة
على هذا نفس المتحرك لا ما فيه الحركة **قوله** وهي حركة الجسم من مكان فيه مسامحة والمراد حركته من
كون في مكان الى كون آخر لما تبين ان معنى وقوع الحركة في مقولة ان ينتقل من فرد لها الى مقولة
والاين ليس بمكان بل كون فيه **قوله** ملازما لمكان قيل عليه ان الحركة هو انتقال الشيء على ما تقرر
مع تبدل مكانه واما الملازم لمكانه كالافلاك فلا يجوز ان يكون حركة كل جزء منه حركة اينية اصلا
فقيل لاجزائه بالفعل حتى يتحرك **وفيه بحث** لان ذوات الاجزاء موجودة بالفعل في الجسم
المتصل على صفة الوضع والعرض انما هو وكونها اجزاء متعددة ومن الظاهر ان الحركة
الاينية انما يعرض على ذوات الاجزاء لا على وصفها الجزئية **قوله** لا بواسطة عروضها لجزئه
تفسير للعروض بذاته حتى يعم الحركة القسرية وقد يفسر العروض لذاته بما يكون منشأه في
الذات فيخرج القسرية **قوله** الاول التنبيه على انية الزمان ذكر الشيخ ان الزمان
ظاهر الانية خفي الماهية علل القطب ظهور الانية بان الناس كلهم يحكمون بوجوده حتى
قسموه الى السنين والشهور والايام وغيرها **وفيه بحث** لان الحكم ليس الا بان لنا امرا ممتدا منقسما
اليها واما انه وهمي او موجود فيحتاج الى تامل دقيق وقول الشارح يشعر بديهية هذا المطلب
فلا يكون ذكره مقدمة للكسب بل للتوضيح والتنبيه **قوله** ليحقق ماهيته قدم بيان
الانية على الماهية لبساطة مقدمة على ماهيته الطبيعية **قوله** امر موجود يتسع قطع المسافة
يشير الى ان الزمان مقدار الحركة بمعنى القطع وهو الامر المطابق للمسافة المتجزي بتجزيها
وفيه بحث لان الحركة بهذا المعنى امر وهمي لا وجود لها في الخارج فيكون مقدارها ايضا
وهميا لا انية له والاستدلال على انيته بقبول الزيادة والنقصان كما قالوا باطل لكون
وهميا ايضا ضرورة ان الموجود ليس الا الزمان الحاضر وهو ليس بمتجز حتى يتصف في الخارج
بالزيادة على جزئه **قوله** لم يبعد ان يتوهم لا بقال الحركة بمعنى القطع فلانتفى الا حاطتها

بنفسها لان قطع المسافة وتحصيلها ولوازم لا انها نهايات الحركة سبب القطع لا نفسه **قوله**
ولفرض الحركتين يندفع هذا الوهم **وفيه بحث** لان الوهم يندفع بمجرد فرض حركتين سريعتين
او بطيئتين متفقتين في الاخذ والترك او مختلفتين فلا بد من فائدة هذا القيود فالاولى
ان يقال فرض الحركتين بهذه القيود لاظهار مغايرة ذلك الامر للمسافة وللحركة والسرعة
والبطؤ ضرورة اتحاده لا لازم مع تعدد الحركة وتفاوت المسافة والسرعة والبطؤ
قوله هذا الامكان قابل للزيادة والنقصان مر بدانه يثبت ان هذا الامكان من قبيل
المقدار فان قبولهما من خواص المقدار فكان الانسب ان يورد هذه المقدمة في بحث الماهية
فلعل ايراده هنا ليتم انيته بقبولها او لما عرفت كما هو واعترض المواقف على مقاربته بانه
انما يتم ان لو تبين ان قبوله بالذات ولم يثبت بعد ويمكن الجواب عنه بان كلا من الحركة والمسافة
غير قابل لهما بالذات وهو ظ فتعين ان القابل بالذات هو المقدار وهو مقدار المسافة
فارضي معدار الحركة **قوله** فانه في الوجود حركات متخالفة لا حاجة في اثبات القابل المذكور
الى فرض الحركات المتخالفة ضرورة ان امكان قطع النصف اقل من امكان قطع الكل **قوله**
لان اجزاء امكان قطع المسافة يشير الى ان الزمان مع الحركة والمسافة متطابقة فيلزم من كون
احدها غير مجتمع الاجزاء كون الباقيين كذلك والمسافة من حيث وقوع الحركة فيها غير مجتمع الاجزاء
والمتكلمون بتواطئهم للعلوم انكروا وجود الزمان فقالوا الماضي ما كان حاضرا ثم فات
والمستقبل ما سيحضر فلو وجد الزمان لم يوجد منه الا الحاضر وهو غير متجز والا لم يكن حاضرا
لعدم اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود ويلزم من عدم تجزيه عدم تجزي الحركة والمسافة لكونها مستلزما
مستلزم للجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه بتحقيق الجواب ان الزمان له معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير متجز يستمر على تشخصه من الازل الى الابد ويسمى الآن السيال والثاني امر ممتد غير
مجتمع الاجزاء يتخيل وجوده من سيلان المعنى الاول وللحركة ايضا معنيان احدهما امر موجود
في الخارج غير متجز يستمر في حدود المسافة كلها وهو الحركة بمعنى التوسط والثاني امر ممتد متخيل
من وجود الاول وسيلانه كالدائرة المتخيلة من دوران الجمرة النارية والاول من معنيي
الزمان مقدار للاول من الحركة والثاني للثاني والمسافة لا يطابق الاولين حتى يلزم تركبها من

الاجزاء لا يتجزى بل ينطبق الاخرين هذا ما حققه في شرح المواقف **وفيه بحث** لانه مبني على نفي
الجزء اذ لو تالفت المسافة من اجزاء بالفعل صار الكون في هذا الجزء غير الكون في ذلك فيكون
هناك حركات متعاقبة لا حركة واحدة مستمرة على تشخصها والزمان الذي هو مقدارها يتركب
لا آنات تكون في اجزاء متجاورة لا متصلا واحدا وقد عرفت ان نفي الجزء الذي لا يتجزى وان تم
فيبقى الاجزاء المفروضة لا يكاد يتم قال بعض الافاضل الزمان عند الحكماء اما ماض او مستقبل او حاضر
وهو الان الموهوم وهو حد مشترك بينهما ليس جزءا من الزمان فلا يصح ان يقال الزمان الماضي
ما كان حاضرا والمستقبل ما سيحضر فيندفع ما ذكره المتكلمون انتهى كلامه وانت خبير بان
هذا البحث وان دفع دليلهم فقد اثبت دعواهم وهو انكار وجود الزمان **قوله**
فالزمان مقدار الحركة اي مقدار متصل لها اذ لو كان منفصلا لتركب من الآنات المتتالية
فيلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لتطابقهما فان قلت كون الزمان مقدارا متصلا
ينافي كونه غير قار اذ لو وجد لجاز ان يعدم ما هو غير قار والا لزم اتصال الموجود بالمعدوم
ان وجد جزء منه او اتصال المعدوم بالمعدوم ان لم يوجد اصلا قلت لا اتصال الا فيما هو
في الخيال كما عرفت فلا ينافي كونه غير قار في الخارج على معنى ان ما تخيله متصلا من بداية
المسافة الى نهايتها لا يوجد في الخارج عرضا لا اجزاء منه **قوله** لاستلزامه وجود الشيء بدون
مقداره لان الزمان لا لم يوجد منه الا الآن السيال وهو غير متجزي لم يصلح مقدارا للجسم
الذي هو متجزي **قوله** لزم ان يكون له بداية ونهاية وهما محالان فان قلت لا نلزم من
فرض عدمه محال كان وجوده واجبا لذاته كما رآه بعض قدماء الفلاسفة قلت هذا الوجه
لا يفيد امتناع العدم مطلقا بل امتناع السابق واللاحق فلا يلزم الوجوب لذاته **وهيهنا**
بحث وهو ان الزمان اذا كان مقدار الحركة فالعقل يجوز ان يكون له بداية ونهاية كما يجوز
ذلك في الحركة وقولهم القبلية التي لا توجد مع البعدية لا يكون الا بالزمان فيلزم ان يكون
تقدم الزمان ووجوده زمان آخر ممنوع بل لا يستحيل العقل وجود هذه القبلية بدون الامتداد
الوهمي والموجود بدون الامتداد القائم بالحركة فانه يشهد بهذا بديهة العقل **قوله**
القبلية والبعدية انما يكونان بالذات لاجزاء الزمان فلا يمكن ان يكون قبل بعد قبل

18

لان لا يقتضيه ذات الشي يستحيل انفكاكه عنه بخلاف الزمانيات فانا لو فرضنا عدم الآن
من حيث هو آن امكن ان يوجد بعد الان كذا في المواقف **قوله** لان الحركة من الز
فامكان وجود المتقدم منها متاخرا والمتأخر متقدما يستلزم مكانه في الزمان ايضا والآن
فلذلك ايضا بناء على ان امكان الملزوم يستلزم امكان اللازم وامتناع اللازم يستلزم
امتناع الملزوم واستدل الاصفهاني على الاقتضاء الذاتي بان ماهية الزمان هي اتصال
التقضي والتجدد وعدم الاستقرار وتصورها يستلزم تصور القبلية والبعدية بخلاف
ماهية غير عدم الاستقرار كالحركة **قوله** لان حقيقة الزمان هي الكم المتصل الذي يتوقف
باتصال التقضي وعدم الاستقرار كالحركة وذكر المحقق ان ليس المراد بكون القبلية
والبعدية الذاتيين للزمان ان اجزاء الزمان يقتضيها في الخارج اقتضاء العلة للمعلول
بل معناه اذا تصورنا الزمان لم يحتج في تصور تقدم بعض الاجزاء وتاخر بعضها الى تصور
غير الزمان كاليوم والامس بخلاف الزمانيات كالحركة فان تقدم البعض وتاخر البعض منها
انما يتصور بوقوعه في زمان هو اقدم فهذا الظل يمكن ان يكون قبل بعد وبعد قبل الانتقال
الاجزاء الفرضية للزمان متحققة بالنوع فانما يتبين تقدم بعضها وتاخر بعضها في التصور
لا التصور تابع للوقوع وانما ترتب الزمان في الوقوع انما تابع لترتب الحركات في الواقع
وان كان الامر بالعكس في التصور **قوله** فهي الاطراف الستة هي الجهات الست التي اشتهرت
فيما بين الجمهور لا مطلق الجهة فلا يرد عليه ان الجهة طرف الامتداد سواء كان من الامتدادات
المتقاطعة على زوايا قائمة او لا فلا تنحصر في الستة **قوله** لان الفوقية والتحتية يريد ان
كلا من الفوقية والتحتية وان كانت مضافة الى الاخر الا ان معروضها مستقلان في المضاد
الاضافة فلا يتبدل لان دائما الاربعة الباقية فالمتصف بها ذوات معروضها مع الاضافة
الى اقوى الجانبين او غيره فيتبدل بتبدل تلك الاضافة **قوله** ولهذا لا يتبدل لان اصلا
فان ما يلي قدم الشخصان في طرفي قطر الارض كان ما يلي قدم كل منهما يلي رأس الاخر فينقلب
الفوق تحتا فلعل المراد ما يلي الرأس والمقدم ما يليها في النسبة الطبيعية ليس ما يلي قدم
احدهما يلي رأس الاخر على تلك النسبة والابتعاد بتلك النسبة اذا قام الاخر حيث قام الاول

الاول فالنسبة الطبيعية للقدام ليس الا الى المركز وللرأس الى المحدد وقد يطلق الفوق والتحت
في العرف على الجهات الاضافية فهي يتبدل لان كما لو قام شخص فوق بدر يقال فوق الى
تحت الاول **قوله** فان كلا منهما في الحقيقة جهة فوق او تحت يريد انه راجع اليهما والا فكونه جهة
فوق او تحت ليس على الحقيقة بل على الاضافة **قوله** ولهذا ينقلب اليمين يسارا كالمتحول عن القبلة
اذا توجه اليها انقلبت يمينه يسارا وبالعكس وخلفه قداما وبالعكس فيلزم من الانقلاب
فرض الجانب الاقوى ضعيفا وبالعكس كما في بعض الاشياء من هذا الانقلاب في الخلف والقدام
ليس الا بمجرد الفرض بان فرض البصر خلف الرأس وكلام الشارح يناسب هذا القول
حيث اكتفى بانقلاب اليمين وترك انقلاب القدام وفسر ما يلي اقوى الجانبين ولم يقيد
بقيد غالبا في لا يخرج الضعيف النادر عن كونه يمينا **قوله** في امتداد ما فيه الحركة على
ان الجهة هو السطح الباطن من المحدد منقسم في امتداد العرض لا في الامتداد الذي هو مأخذ الحركة
اي محلها لكونها طرفا له لذلك الامتداد وهو الطرف لا ينقسم او يراد بالمأخذ نفس الجهة اقام
المأخذ مقام الضمير للاشعار بان وجه انه لا ينقسم من حيث انه ما خذ الامتداد ومبدأ الحركة
السفلية فاضافة الامتداد اليه على الاول بيانية وعلى الثاني كاضافة الخط الى طرفه والفرق
بين المكان والجهة ان المكان مطلب المتحرك للحصول فيه والجهة مطلب للحصول اليه او عنده فان علم
وسطح المحدد جهة للنار لا مكان لها **قوله** لا يمتنع الاشارة وتوجه المتحرك لا يستقل كل من الاشارة
والتوجه على كون الجهة موجودة ذات وضع والمنع السابق في ماهية المكان عائد عليه فان
الاشارة انما تقتضي وجود ما يتوهم المشار اليه فيه وكذا التوجه الا انه لتحصيل فيه او عنده
لا تقتضي وجوده كيف والمتحرك الى الهواء انما تحصل له السطح الباطن فيه اذا وصل اليه لا قبله
وقد يجاب عنه بان الحصول عند الوصول كاف وانما يدفع السند لا المنع اعترض القطب
على الاستدلال بالاشارة بان الوضع هو ما يصح قبول الاشارة فالاستدلال بالاشارة
على قبولها مصادرة **قوله** لان الاشارة في المدرك سابق على قبول الاشارة وان تأخر
عنه في الثبوت **قوله** الحركة المستعرة انما قيد بالمستعرة لان التوجه سابق في الحركات الا انه
وجود المطلوب حين التوجه اتفاقا بل عدمه مقدما لان المطلوب بها حصول المتوجه اليه لا الحصول

19

فيه فلابد من عدمه **قوله** وتركه اما الى المقصد او عنه فلا يمتنع الحصر بان هناك قسما آخر هو
الحركة في الجهة اشار الشارح الى الجواب اولا بان قال الجهة هي المقصد الذي يتوجه الحركة لا ما فيه فهذا
القسم بناء على ماهية الجهة **قوله** في داخل نخن الجسم وهو ايضا راجع الى افعال النقطة المركزية في داخل
الارض لان كونها جهة انما هو من حيث انها في غاية البعد من المحدد متعين وضعها من حيث
انها جهة متقدمة على الارض فلا يكون من حيث انها في نخن الارض **قوله** والاول يستلزم عدم
الاختلاف بل عدم التعيين ايضا ضرورة ان الحدود المفروضة في الملاء المتشابه اكثر من
الاثنين **قوله** والثاني يستلزم عدم تعيينهما بل عدم اصلا فيهما ايضا كما سيظهر وذلك لابطال كون
المحدد جسمين **قوله** لان وضعهما انما يكون في اطراف المحدد والجهة ما يتعين به وضعها
فلابد من تقييد ان اريد بمحدد الجهة فاعلها جاز ان يكون مفارقا لا جسما ولا جسمانيا وان اريد
قابلها فالمحدد الجسمي لا يكون واحدا ضرورة ان النقطة المركزية انما تقوم بالارض واعلم ان
طرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد طرف وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة فهذا التغاير
الاعتباري لم يصح ان يقال لعل وضع الجهة في الطرف كما لا يصح ان يقال لعل وضع الطرف
في الطرف **قوله** لم يتحدد به الا جهة القرب **قوله** لان الجسم الغير الكري يشتمل على حدود
اي سطوح بالفعل فتعين شيء منها لان يكون جهة قرب دون ما عداها ترجيح بلا مرجح كما مر وان
جعل مجموعها جهة قرب لزم تعدد الجهة والجواب انا نلتزم جواز تعددها لا اتحاد جميعها في كونها
قربا للجسم واحد مع تساوي بعضها البعض في ترجيح طلب الجسم جهة منها دون جهة بالحيز ذات
ان بعده ولا عكس التزام ذلك في الملاء المتشابه لان الحدود المفروضة فيها ليست بمتساوية
بل بعضها وراء بعض وان جعل جميعها جهة فوق لزم انقسام الجهة في امتداد مأخذ الحركة والا
لزم ترجيح بلا مرجح **قوله** ولا يتحدد به جهة البعد لا يقال الملازم ذلك بل البعد الداخل يتحدد به
غايته ان يكون البعد عن كل من سطوحه قربا من السطح المقابل له واللازم تعدد جهة البعد
لا عدم تحددها لانا نقول هذا يؤدي الى اتحاد القرب مع البعد بالذات **قوله** وابعادها
عن سطوحه وخطوطه وزيادة هذا انما تتصور في المسدس اما المربع ونحوه فعدم تساوي
الزوايا مع السطوح وخطوط **قوله** كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل لها وتختص

وقوله لان المعتبر هو البعد من المحدد لا من السطوح كما في القرب والمحدد وليس له افراد
بالفعل كسطح الكرة فالنقطة الوسطية كلها اقرب اليه من المركز كما في الكرة وهذا بناء على ان
القريب من الشي ما يقرب بجزء منه والبعيد ما يبعد عن جميع اجزائه والجواب ان الواجب هو التنافي
بين الجهتين فيلزم اعتبار البعد عن جهة القرب لا عن المحدد **قوله** بخلاف الكرة دفع لما قيل
ان النقطة المائلة في كل طرف من الكرة كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى الطرف المقابل له
فلم توجد غاية البعد فيه ايضا توجيهه ان طرف الكرة سطح واحد كري فليس فيه طرفان موجودان
حتى تكون النقطة المائلة الى احدهما ابعد من المركز بالنسبة الى ما يقابله نعم يمكن ان يفرض في الكرة
سطوح واطراف لكن لا عبرة بها لكونها غير متحققة **قوله** لم يكن جهة البعد عنه فالمركز حيث
انه مركز وطرف بسبب يتحدد نفسه من حيث انه جهة **قوله** اذ ليس في داخل الارض خط بالفعل
حتى يقع النقطة طرفا له والقول بالنقطة الموهومة بناء على كون الجهة موجودة ذات وضع فالاولى
ان يكتفى بكون الجهة ذات وضع ولا ندعي وجودها ولا نها ذات وضع لا يتوقف على وجودها
بل يكفي وجود ما يتوهم هو فيه كما مر **قوله** والاولى ان يقال وجه الاولوية ان يحقق تحقق البعد
الخارج فيما يكون في الامتداد الواصل بينهما وهذا يعم البعد الداخل والخارج في الامتداد الواصل
بينهما او غيره والصواب ان يقال ان المحدد على تقدير ان يكون جسمين لا يخلو احدهما بالاخر اما
ان يكون المحدد لكل جهة مجموعهما او يحدد كل منهما كلا من الجهتين او يحدد احدهما جهة والاخر
جهة اخرى وعلى الاول لا يتحدد به جهة اصلا اما البعد والقرب الداخل فلان قرب احدهما ليس
قرب الاخر ولا بعده بعده واما البعد الخارج فلما مر وعلى الثاني يلزم بعدد كل من الجهتين القرب
والقرب على الثالث يلزم عدم تنافي الجهتين بالطبع سواء اعتبر قربهما او قرب احدهما وبعد
الاخر واما قول الشارح فالاولى ان يقال الى محل بحث لانه اما ان يكون على الاول فلا يستقيم
قوله لزم ان لا يتحدد منهما الا جهة القرب وعلى الثاني فلا يصح قوله واما جهة البعد فلا يتحدد اذ
عدم اتحاد الجهة لا عدم تحددها **قوله** فان قيل الا حاجة لنا هذا مبني على الوجه الثالث فيه ظهور
بطلان ارادته حاصل ان اعتبار القرب كاف لا اعتبار البعد وان تحقق البعد في نفس
فالجواب عنه بان البعد متحقق سواء اعتبر او لا يعتبره فتوجيهه ان غاية البعد اذا تحقق

٢٠ لا تفصل لا مرتفعين ان تكون جهة تحت ولا يعتبر القرب الا الفوق لان الجسمين متباينان بالذات
ولا تباين بالذات بين الجسمين القرب واما كون الجسمين مختلفين بالطبع على وجه لا يستلزم تخالف
جهتين بالطبع فجوابه انا الابعاد عند ظهور التباين بوجه آخر والاظهر ان يقال في بطلان
القسم الثالث اذا فرضنا جسما يتحرك الى احد المحددين من الحافتين الى ان يلي المحدد الآخر فهذه
الحركة مستقيمة الى جهة وليست من مقابلها والحركة المستقيمة لا يكون الا من مقابلها اي من
الفوق الى التحت وبالعكس قوله البعد عن احد الطرفين دفع لما قيل البعد عن كل منهما واقع
في الواقع فهو القرب من الآخر فيلزم انحصار القرب فيه قوله لكون مركز الى طرفين غاية البعد
المحيط ولا يجوز ان يتحدد المركز بالمحيط والقرب بالمحيط لما عرفت قوله وان كان المحيط كريا
فهو كاف فان قلت لم لم يعكس الكفاية مع ان المحتاج الى التحديد الجهة هو العناصر والمحيط
في تحديدها مع قربه والمحيط ليس بمعدوم على المحيط عندهم لتصريح بعضهم قلت جهة الفوق لا يمتنع
ان يكون وراءها ذو وضع والا لا يتحدد الا شارة اليه فطرف الاشارة هو الفوق لا ما تحته
واما جهة التحت فاذا امتد الاشارة لا يكون الا الى جهة الفوق قوله ويقع الى ما تحتوا ففيه
ايهام حسن قوله وبهذا المقدمة تم الى ولا يخفى عليك ان هذا انما يتم على استدعاء المحدد
دون ما عداها لا يقال محدب الفلك انما هو حد يتعين المحدد فيكون كريا لئلا يلزم الفرج والخلا
ومحدبه كمقعره في الكرية فما يليها والمحيط عليها لا يتحدد بها والافلاك كلها انا نقول انما يتم هذا
ان لو لم يكن تلك الفرج مملوءة باجسام اخر ويتم هذا مبني على بساطة الافلاك كلها سابقا وبيان
البساطة لو تم فانه في المحدد لا ما عداه وقد يستدل على كرية الافلاك كلها ببساطة طبايعها
فان البسيط لا يفعل الا واحدا والمضلع لجوانب تختلف بالنوع من الخط والسطح وبها
السهولة احدها او سلب ساطعها فاقادها فلم فقط باعتبار الجهات يحكم صدور الكثرة عنها
والثاني ان اختلاف الطبايع لا يوجب اختلاف الاشكال كان يلزم ان يوجب اختلاف الاشكال ايضا
والثالث ان الفلك يشتمل على المتمم وخارج المركز وعلى تعرفها تدوير وكواكب لكل منها شكل
على حدة مع وحدة الطبيعة الفلكية والاول حق لا تخلص عنه واجيب عن الثاني بان العلة ملزوم
المعلول الاشتراك في اللازم مع تباين الملزومات جايز بلا عكس وعن الثالث بان الكل مما ذكر صور

صورة اخرى غير صورة الكل فيوجب شكلا على حدة واما اختلاف تلك الصورة
فلا نسبات تعود الى العقل الفعال وبحث اعترض على الاخير بانه يستلزم تركب
الفلك عن القوى فلا يكون بسيطا اجيب بانا نمنع تركب القوى ان تكون لكل
من جزئي الجسم قوة غير قوة الآخر وهيهنا من الخارج المركز والكواكب وان لم يتعلق
بنا في اجزاء الفلك نوع بان الاجزاء متعلقة بها ولا استحالة في اجتماع الصورتين في كل
واحد كصور المركبات مع صور العناصر في المواليد الثلث بحث لان اختلاف
الصور كاف في اختلاف الشكل وان لم يكن هناك تركيب بالمعنى المذكور فلا يثبت
كرية الافلاك كلها قوله اورد هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى
المذكور واما البسيط بمعنى ما يساوي جزء المقداري كله في الاسم والحد كالماء
مثلا فلا يصدق على الفلك اما الاول فظ واما الثاني فلان الاجزاء الوضعية للفلك
لا يصدق عليها اسم الفلك في حد وان صدق على الافلاك الجزئية كالمتممات والتداوير
على ان اسم الافلاك الكلية لا يصدق عليها ايضا قوله لانه طلب الجهة وتركها ورد عليه
بان اللازم تاخر طلب الجهة عن تحددها ليجوز ان تعدم الاجسام المستقيمة الحركة الى الجهة وتاخر
طلبها عنها ثم استدل عليه تبادر قابلية الحركة عن الجهة فيه بحث لان القابلية بالفعل
وتحديد الجهة وصفان للجسم ولا يلزم من تاخر احد الوصفين عن الآخر تاخر الموصوف
عنه فالاولى ان يستدل بان المحدد لو قبل الحركة المستقيمة الى جهة القرب فطلب الشيء
قربا نفسه او الى جهة البعد او البعد انما يتحدد بكونه في غاية البعد والمنافاة
عن المحدد وقربه وطلب الشيء عنا فيه كطلب النار للمركز قوله يجمع كرات
متلاقية بينها فرج فيه بحث لانه انما يلزم ان لو كانت الكرات بعضها تحت بعض واما
اذا احاطت بعض كالمتممات فلا اللهم الا ان يدعى تساوي بسايطها في المقدار
في لا يمكن ذلك قوله ان حصول الحركة خلف ايضا لتقدم الجزء على الكل فلو قبل الحركة
المستقيمة لتاخر عنه وعن الجهة قوله وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى الطبيعة
فان قلت لو كان حصوله من مقتضى الطبيعة يمكن اثبات المدعى ايضا بان يقال

٢١ لما اشتركت طبيعة الفلك بين الاجزاء كلها جاز ان يحصل لكل من تلك الاجزاء ما يحصل
الاجزاء الآخر من الوضع المعين فيصح انتقاله اما بالحركة المستقيمة او المستديرة والاول
بطل فتعين الثاني قلت اللازم من كون الوضع المعين مقتضى الطبيعة المشتركة جميع الاجزاء
فيه معا لئلا يتخلف المعلول عن علته التامة وهو ضروري الاستحالة لا اشتراكها فيه
على التعاقب حتى يلزم صحة الانتقال فيتم الدليل فيه قوله فيكون زوالها جايزا
بالنظر الى نفس الطبيعة واما وجوب زوالها بالنظر الى نفس الطبيعة بان كان منافيا
لمقتضيها فمدفوع بان الفلك ذا طبع وطبعه لم يكن له الا من وضع معين فان حصوله
لو كان ممكنا يجوز زوالها وبقاؤها ولو فرض امتناع زوالها بالعوارض المشخصة
فلا ينافي ذلك جوازه بالنظر الى نفس الطبيعة المشتركة قوله وزوالها وتبدلها انما
ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة ورد عليه بانه يجوز ان يمتنع حركته ويتبدل
وضعه بحركة ما يحاذيه قوله وقد بينا بطلانه هذا البيان انما تم في المحدد ولا غير
فالحجة التامة لكل ان اصحاب الرصد لما رووا حركة الكواكب اعتقدوا انها ليست
بكواكب بنفسها جزموا بان الافلاك قابل للحركة المستديرة وذكر بها هذا في الافلاك
الكلية المكوكبة واما المحدد فيدل على حركته الحركة الوضعية للباقي ودليلي الحركة اليومية من
المشرق الى المغرب قوله ان الفلك ذو مبدا ميل المبدا هو الصورة النوعية
وايراده هنا فالاميل يشعر بان ميل ذاتي لا قسري وقيل اضافة بيانية وقيل
ان الميل آلة المبدا لا نفسه لكن قوله بعده لو لم يكن في طبعه مبدا ميل يؤيد هذا
المعنى قوله بمقتضى الطبيعة بواسطتها الحركة تنبيه على ان الميل اثر مغاير
للطبيعة واقتضائها فيه بحث لان المعلوم ضرورة من تحو المرفوع باليد وجود
الاقتضاء الى السفل واما وجوده حال هو سبب الاقتضاء فلا والسر في المغايرة ان
الميل ان الطبيعة قار الذات غير قابل للشدة والضعف والحركة غير قارة وقابل
للشدة والضعف والسرعة والبطؤ من المسلمات ان العلة لا بد ان تناسب
المعلول فلا بد من واسطة ذات جهتين وهي الميل لانه من حيث انه قار يناسب الطبيعة

الطبيعة ومن حيث انه قابل للشدة والضعف يناسب الحركة قوله والعلم بها
انه اختلفوا في ان الميل هو المدافعة ام مبدؤها وهذا الوجه انما يدل على وجود المدافعة
لا على مبدئها لجواز ان يكون المبدا نفس الطبيعة او نوع القاسرة وقد يستدل عليه
ان الحلقة التي يجاذبها المتساويان في القوة انما تقف في الوسط لان فعل كل واحد
منهما فعلا يعاوق الآخر وليس ذلك المعاوق نفس المدافعة فانها غير موجودة في
تلك الحالة ولا قوة الجاذب ولا نفس الطبيعة لان كلا منهما لا يتغير
في المجذوب فعلا او لان الطبيعة انما تحرك الى العلو او السفل والمقاومة
ليست كذلك فيه بحث لان انتفاء اثر المدافعة لا يدل على انتفائها بل الظاهر
ان المدافعين مدافعتان والاثر فوقعت الحلقة والمجذوب كل من المتجاذبين مدافعا
لنفسه من الآخر قوله وامتناع حدوث المعلول فيه بحث لان امتناع صدور الفعل
عن الفاعل لاستعداد آلته لا يدل على عدم قابلية الفاعل له بالنظر الى ذاته العدم
القابلية هو الامتناع الذاتي لا الامتناع بالغير قوله كل مقدارين من نوع اخر
من نوع كلمة مع الطلاحيث لم يثبت بينهما نسبة مقدارية لكونهما من نوعين
قوله فيه نظر يمكن ان يقال ان اسعاف الميل مرارا لما وجب ازدياد السرعة
فالمفروض اسعاف الثاني عن الميل الاول مرارا على نسبة زمان عدم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فيتم البرهان لا يقال اذا لم يوجب اسعاف الميل مرة او مرتين ازدياد
السرعة لم يكن نسبة سرعة ذي الميل الى الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول ولا نسبة زمانهما كنسبة ميلهما ايضا فلا يتم البرهان مثلا اذا
انتقص من الميل الثاني جزآن ولم يزداد به السرعة ثم انتقص جزآن آخران فازدادت
السرعتان كان انتقاص الميل الثاني عن الاول اربعة اجزاء وانتقاص سرعة الاول
عن سرعة الثاني بجزئين لانا نقول اسعاف الاول والثاني وان لم يوجبا السرعة
اربعة ازدياد السرعة عند انفرادها لكن يوجبانه عند انضمام الثالث والرابع
اليه حتى يكون مجموع الزيادات السرعة اربعة قوله والاولى ان يقال حاصل الوجه

الاول ان انعطاف الميل لو لم يوجب ازدياد السرعة لزم انعطافه بالكلية مع بقاء الحركة بحالها فورد عليه النظر بالفرق بين انعطاف مرة وانعطاف مرارا وحاصل هذا الوجه ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فلو لم يوجب انعطافه ازدياد السرعة لم يكن معاوقا فلا يرد عليه النظر المذكور لكنه محل بحث لانه مع امكان توجيه الوجه الاول به مردود بان اقتضاء المعاوقة بحسب الطبع لا يوجب ثبوت المعاوقة بالفعل حتى يلزم ازدياد السرعة بانعطافها لجواز تخلف مقتضى الطبيعة عنه لشيء ما يخالفها كالقطرة الواحدة لا يؤثر في نقر الحجر وان اثرت فيه القطرات المتتالية قوله لا نم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين فان قلت تحرير البرهان ان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبته اليه كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول وحاصلها كون الميلين على نسبة الزمانين فاذا اقتضى الحركة بنفسها قدرا من الزمان كانت الصغرى مم بل يكون زمان ذي الميل الثاني مع زيادة وهي مقتضى الحركة في نفسها وقوله لا نم انه يلزم من كون الميلين اه انما يدل على البرهان مسلم ولزوم تساوي زمانين مم قلت اراد بكون الميلين على نسبة الزمانين كونهما على نسبة زماني عديم الميل وذي الميل الاول وهو الكبرى وانما منع لزوم التساوي منها مع انها انما يلزم من مجموع المقدمتين لان الكبرى لما كانت منشأ للنتيجة مع استلزامها تساوي الزمانين يمنع صغراها قوله لاستحالة وقوعها في الآن لا يقتضي الا الزمان كما ان الجسمية انما تقتضي مكانا وخصوصية المكان انما تلزم من الطبيعة النوعية قوله لا بد له من دليل وقد يستدل عليه بان الحركة المنفكة عن السرعة والبطؤ غير موجودة وما لا وجود له لا يقتضي شيئا فالمقتضي للزمان هو الحركة مع السرعة والبطؤ واختلافهما في الحركة الطبيعية والقسرية ليس من طبيعتها اذ لا تفاوت فيها ولا شعور ولا من القاسر لان المفروض تحريكه بقوة واحدة فاختلافها ليس الا من المعاوق فاذا لم يوجد المعاوق لم يوجدا فاذا لم يوجدا لم توجد حركة مقتضية لقدر من الزمان وهو المط ولا يخفى من هذا الاستدلال

الاستدلال ان للسرعة والبطؤ دخلا في اقتضاء الزمان ولا يلزم ان لا تقتضي شيئا بحسب ذاته لان كل شيء فرض انما يوجد بالعوارض المكتنفة له ولا دخل لتلك العوارض في مقتضاه فيه بحث لان الكلام في كون الفلك في ابتداء ميل مستديرة ولو كانت الفلكية ارادية واختلاف السرعة والبطؤ الارادية لا يتوقف على العايق بل على الارادة والشوق على انه لو تم لا يغني عن فرض الاجسام الثلثة بان يقال لا حركة الا مع السرعة والبطؤ ولا بهما الا مع العايق فيلزم منه امتناع حركة عديم الميل اذ لا عايق فيه داخليا او خارجيا قوله دفع السند لا يوجب دفع المنع فيه بحث لانه اذا ثبت ان السند لا يصلح سندا لم يتوجه المنع المجرد على الدعوى المذكور لكونها مبرهنة قوله على ان دفع السند مطلقا اي في الكل اذ لو اريد السند كليا اي مساويا كان او اخص كان المنع الآتي مستدركا قطعا للتسليم قطعا فهذا يجب ان يحمل قوله ودفع السند لا يوجب اه على السلب الكلي اذ لو اريد به سلب السند الاخص كان المنع الآتي تكرارا له قوله لكن ههنا سند اقوى فيه بحث لان ابطال السند الاول ابطال لان قوله اذ اقتضى عديم الميل ساعة انما يتم ان لو اقتضى الحركة المجردة عن العايق قدرا من الزمان وقد بين بطلانه قوله وانما يرد على التقرير الثاني لا على التقرير الاول اذ لو سلم ان الحركة بنفسها تقتضي قدرا من الزمان بلا اعتبار الميل لكن كون الزمان زائدا بلا اعتبار الميل لكن كون الزمان لاجل السرعة امر مسلم وقد يستدل عليه بان سرعتي عديم الميل وذي الميل الثاني متساويان فيلزم زمانيهما وسافهما معا فيه بحث اذ قد توهم عليه ان الحركة اذا اقتضت بنفسها سرعة او بطوا حقيقيين لا يلزم التساوي ايضا لا انعطاف سرعة ذي الميل الثاني عن سرعة عديم الميل بمقدار ميل فاذا لم يلزم اتحاد السرعتين لم يلزم اتحاد الزمانين فلا يتم البرهان الاول ايضا وقد يرجح عليه اي على انتفاء الحركة السرعة والبطؤ بان الحركة لو وجدت لا مع السرعة والبطؤ في زمان لكانت تلك الحركة في نصف ذلك الزمان اسرع

وفي ضعفه ابطاء واذا لزم من فرض الحركة منفكة عنهما وجودهما كانا من مقتضيات الحركة قوله لا نم ان ضعف الميل هذا المنع انما يرد ان لو اريد بكلمة انما الحصر الحقيقي اما لو اريد الحصر الاضافي اي الامور الذاتية فلا وقد اشتهر فيما بينهم ان اختلاف الميل اما بالشدة والضعف واما باختلاف مقدار الجسم وبالتخلخل والتكاثف كالجمد مع الماء او بالاندماج والانتفاش كالقطن مع الجوهر فلا يحمل كلامه على الحصر الحقيقي مع هذا الاشتهار قوله لانه قد تبين من البرهان ان اللازم المذكور انما لزم من فرض حركة عديم الميل اه ولا يخفى عليك ان لزوم اللازم فيه موقوف على ان لا يكون هناك عايق خارجي اذ لو كان لم يلزم من كون الحركة مع العايق كلا لا معه فلا بد من فرض عدم العايق الخارجي في اثبات لزوم اللازم فظهر ان السؤال مع جوابه قد اصاب مخرهما نفع على البرهانين احترازا آخر وهو انهما يستلزمان امتناع الحركة بالميل الطبيعي اذ لو فرضنا اجساما ذوي ميول متساوية تتحرك جسم في خلاء وجسمين في ملائين مختلفين في الرقة بحيث يكون نسبة كثافة الثاني الى الاول كنسبة زمان حركة الخلاء الى زمان حركة الجسم الاول فيلزم منه كون الحركة مع العايق كلا معه والجواب مبني على امتناع الخلاء والحركة فيه وقد عرفت ما فيه ولو ادعى امتناع الخلاء والحركة فيه لم يتم البرهان ايضا وهما مبنيان على انتفاء العايق الخارجي قوله واما الحكم الثالث فالدليل عليه حاصله الاستدلال بوجود الميل المستدير على انتفاء الميل المستقيم لان ايقاع الميل المستدير كان موقوفا على قابلية الحركة المستقيمة المستديرة وهي موقوفة على امتناع قابلية الحركة المستقيمة كما مر فيدور ولانا نقول فرق بين الميل المستقيم وقابلية الحركة المستقيمة والمط هنا انتفاء الاول الموقوف فيما مر انتفاء الثاني قوله فلو كان في طبعه مبدا ميل مستقيم يقتضي به التوجه اه اي الميل المستقيم وان اقتضى الانصراف عن موضع يقتضي به التوجه الى موضع آخر والميل المستدير يقتضي الانصراف عن ذلك الموضع المتوجه فيلزم التنافي قوله وهما متنافيان اي التوجه والانصراف متنافيان وبهذا اندفع

اندفع ما قيل من ان لا تنافي بين الميلين لاجتماعهما في الحلقة المجذوبة الى الجانبين بقوة واحدة وفي الحجر المرفوع الى العلو لكن يخفى عليه انا لا نم ان الحركة الاستدارية خارجة عن الجسم بل هي مقتضية للتوجه اليها فيجوز ان يجتمع مع الاستقامة كما في الكرة المدحرجة فانها متحركة على الاستقامة والاستدارة معا وقد يستدل على ان لا ميل مستقيم في طبع الفلك بان طبع البسيط لا يقتضي آثارا متعددة اي الميل المستدير والمستقيم معا فلا يحتاج الى اثبات التنافي بين الآثار قوله يمنع لزوم التوجه والانصراف بالنسبة الى شيء واحد انما يرد على المتوجه اليه غير المنصرف عنه بناء على ان المنصرف عنه هذا الموضع حال كونه في الموضع الطبيعي والمتوجه اليه هو الموضع بشرط الخروج عنه قوله لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له هنا يصلح دليلا مستقلا على انه لا ميل مستقيم فيه بلا حاجة الى مؤنة الا غير اصحاب الساقية قوله الكون هو حصول اه والاولى ان يقيد الصورة بالصورة النوعية لان زوال صورة الجسمية وحدوث مثلها كما في الانفصال لا يسمى بالكون والفساد وقد يطلق الكون والفساد على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والممتنع عن الفلك هو الاول لا الثاني لانه مسبوق بالعدم سبقا ذاتيا ويمكن طريان العدم عليه لامكانه الذاتي قوله فانما يقتضيه بحسب ما يلزمه اي بحسب لوازم الطبيعة من حيث هي قوله والا فالنار غير مقتضية فيه بحث لانه مبني على ان لا يصح تحصيل الواحد بالنوع بجعلين مستقلين اذ لو صح ذلك جاز ان يحصل الجزء في حيز واحد طبيعيا بجعلين مع لوازمهما وصحته مسلم اتفاقا وقد يستدل على الدعوى المذكور بان الجسم لو اشترك في حيز الطبيعي لا يحصلان فيه معا لامتناع التداخل فلا بد من خروج احدهما وهو باطل كما مر ورد بان التداخل انما يلزم ان لو حصل الصورتان في المادة معا وهو مم لم لا يجوز ان يعدم احدهما عن وجود الآخر ولم لا يجوز ان الصورتين مع اختلافهما في الماهية تشتركان في الحيز ضرورة جواز اختلاف الملزومات مع اشتراك اللازم كاختلاف صور العناصر مع اشتراكها في الكرة قوله

فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك لا يقال الا على المحدد يتحرك على اختلاف جهاتها الطبيعة بغير المحدد بالحركة المستقيمة لانها حركة لا قسرية عرضية قوله فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الاشياء واحدة غير مختلفة فان قلت قد سبق ان طبيعة الفلك الكلي تخالف طبيعة الفلك الجزئي كالتداوير والمتممات وهذا كاف في اقتضا والاختلاف وان لم يطلق تركيب قوي بناء على ان التركيب لا يطلق اذ كان لكل من جزئي الفلك فوق غير فوق الاخر قلت الفلك الجزئي منفصل عن الكلي فلا تصور بينهما التحرك وليس في الفلك اوضى اختلاف قوي حتى يلزم الحق قوله كان حال الوصول زمانا منقسما فيحث جواز ان يكون حال الوصول زمانا حاضرا لم يكن منقسما اذ لو انقسم لم يكن حاضرا لكون الزمان غير مجتمع الاجزاء اللهم الا ان يلزم الشيء انكار وجوده لتقيم البرهان عليه وان لم يتصل به قوله والا لم يكن ما يقع من الزمان زمان الوصول فيحث لان الوصول لو كان زمانيا لكان منحيا بان كل جزء منه في طرف من الزمان فيصدق وعلى كل طرف منه انه زمان الوصول والجواب ان الوصول ليس بمنجز فاذا وقع في واحد من طرفي الزمان لم يكن الطرف الاخر من زمان الوصول فيحث لان هذا اي الوصول ليس بضروري ولا برهن عليه وان شئت توضيح هذا المقام فاعلم ان ههنا ثلثة امور منطابقة نفس الوصول اذ هو لمن وقع منه من آن او زمان ومحله اي طرف الذي يصل اليه الجسم فاذا انقسم احد منها انقسم الاخران وان لم ينقسم لم ينقسم لتطابقها ثم الطرف المسطح او نقطة او خط وعدم انقسام كل منها بديهي فالاولى ان يستدل بعدم انقسام الطرف على عدم انقسامها كما فعل بعض الشارحين فظهر ان لا تعسف في كلام الشارح ولا استدراك وان كان غير مطابق للمتن قوله اذ لا حركة مستديرة تحمل الدوام سوى حركة الفلك فان قلت هذا انما يدل على ان لنا حركة دورية دائمة واما انه حركة الفلك الاعظم كما هو المطلوب فلم يثبت بعد قلت لما تقرر عندهم بان كل حركة يعين مقدارها بالزمان كما يقال هذه الحركة ساعة وتلك ساعتين كان الزمان مقدارا لا كثرها لان مقدار الاسرع اقل والاقل يصلح ان يعين الاكثر بخلاف العكس كما يقال هذا

هذا الذراع كذا اصبعا واسرع الحركات حركة الفلك الاعظم لتمام دورها في قريب من يوم وليلة بخلاف ما عداها كذا في شرح المواقف فيحث لان الاكثر قد يعين الاقل كما يقال الميل ثلث فرسخ والجواب ان الميل لم يعين باثني عشر الف خطوة مثلا لم يعين الميل فالمبين في الحقيقة هو الاقل ويمكن ان يقال بيان الاكثر بالاقل بناء على الشهرة وان جاز العكس على قلة قوله موجبة لزيادة الاستدراك هو الاستدلال على انقسام الطرف والزام الطلف فيه وكل منها مستدرك على ما زعم قوله اذ لو كان زوال الوصول بالحركة تحريره ان زوال الوصول اذا كان بالحركة كان هناك آنان آن هو مبدا الرجوع والمفارقة وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق فان اريد بان زوال الوصول الآن الاول نختار انه يبنيه ان الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين اي حركتي الوصول والرجوع فان طرف الحركة يجوز ان لا يقع الحركة فيه اصلا وان اريد الآن الثاني نختار انه مغاير لان الوصول وان بين الآنين زمانا لا زمان السكون بين زمان الحركة هو بعض حركة الرجوع فان كل آن يعرض في زمان يقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع واذا تمهد هذا فنقول طرف حركة الزمان اراد به الآن الثاني وانما قال كان زوال الوصول بنصف جزء الحركة منقدما لما عرفت ان المتقدم على الآن الثاني بعض حركة الرجوع فالاولى ان يذكر البعض بدل النصف وقوله على الزوال المعروض اولا اي على آن الزوال الذي فرض اولا فيما سبق وان كان انه هو الآن الثاني هذا توضيح هذا المقام على وفق ما في شرح المواقف وههنا بحث وهو ان آنية الوصول يستلزم آنية اللاوصول اذ لو كان زوال الوصول زمانيا كان منقسما وانقسام علم المضاف انما هو بانقسام المضاف اليه فيلزم منه انقسام اللاوصول فظهر ان تسليم آنية الوصول مع تجويز زمانية اللاوصول متناقضان قوله ولو صحت هذه المقدمة اي كون زوال الوصول آنيا قوله والاولى في اتمام الحجة اي ابطال الاستدلال بآنية الوصول واللاوصول على آنية الميلين فالاولى ان يستدل على اصل الدعوى

وهو توسط السكون بآنية الميلين وقد يجاب عن هذه الحجة بمنع استحالة اجتماع الميلين وتجويز تتالي الآنين وبمنع بقاء الميل الموصل حال الوصول فانه حاله محقق للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول مثلها وبمنع حدوث الميل في آن بل هو زماني واستدلال الشيخ ان الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان سلب يحصر الوجود في الزمان ولا يلزم منه حصر الحدوث في الآن لجواز ان يكون آنيا تارة وزمانيا اخرى وملايم الحجة المذكورة قوله فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للمتحرك في الملاقاة لكونه آنيا وان لم يكن حاصلة بمعنى القطع لكونه زمانيا قوله اما بمعنى القطع فلما ذكر من انقطاع الحركة الصاعدة وعدم الحركة الثانية الهابطة لزمانيتهما قوله لعدم تنافيهما لذاتهما فيحث لجواز ان لا يكون احد الميلين في البحث السابق ايضا عرضيا فلا يلزم الا محال من اجتماعهما ثم انه لم يرد بالذاتية ما يقابل القسرية بل ما لا يكون عروضه له بواسطة عروضه لشيء آخر كعروض الحركة لجالس السفينة بحركة السفينة قوله فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع بل يلزم ان يكون المهروب منه عين طلبه والنزوع ورد عليه بان الوضع المهروب ليس عين المطلوب شخصا لانعدامه بالحركة وامتناع اعادة المعدوم فالاولى ان يقال ان كل نقطة او وضع يطلبه بالحركة يتركها فيلزم ان يكون المطلوب بالطبع بعينه مهروبا عنه وهو فيح لان طلب الشيء المعين ثم تركه لا يكون الا باختلاف الاغراض الموقوف على الشعور والارادة قوله واما انها ليست طلبا اعترض على هذه المقدمة وعلى المقدمة السابقة بانا نسلم ان لو كان المطلوب هو الوضع وهو ممنوع لجواز ان يكون المطلوب بالطبع نفس الحركة قال القطب تحقق ان حقيقة الحركة ليست الا التادي الى الغير فلا يصح ان تكون مطلوبة لذاتها وفي شرح المواقف الحركة عندنا كون ثان في آنين في مكانين فجاز ان تطلب لذاتها ونحن نقول الظاهر المتبادر من ملاحظة ماهية الحركة اتصافها بالتادي الى الغير وان لم يكن ذلك نفس حقيقتها ولذا لم تجد الحركة فيما شاهدنا من الاجسام الا وقد كانت مطلوبة لاخرى كالحصول في الحيز الطبيعي وايضا الحركة تشتمل على انتقالات متعددة والفلك لكونه بسيطا لا يقتضي بخلاف ما اذا كانت حركته ارادية لان

لان هناك تخيلات متعددة يقتضيها وقد احتج عليه الشيخ بان المتحرك قار الذات والحركة غير قار الذات فلا يكون من مقتضاها فيحث لانه انما يمنع الاقتضاء بالذات فلا ينافي الاقتضاء بواسطة الميل مثلا قوله اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة لا يقال هذا انما يفيد جواز كون حركة الفلك ارادية والمسائل مما يطلب التعيين فيها لانا نقول لما جاز توقف اقتضاء الطبيعة على انضمام الارادة ولا تتبين فيما سبق ان لا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة جزمنا بان حركة الفلك ارادية لعدم القسر وانما قال من الجائز ولم يجزم لان من الاجسام ما لا يتوقف حركته على الارادة وان توقف على شرط آخر قوله ثم يصح قولنا لان القسر على خلاف الطبع والظاهر ان مراد المص بقوله القسر على خلاف الطبع ان ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل الميل القسري من خارج كما بين فيما سبق وليس مراده ان هناك ميلا طبيعيا كالف الميل القسري في الجهة حتى يلزم خروج المحتمل المذكور قوله العقل المحرك للفلك يجب ان يكون مجردة فان قلت القوى المجردة يباين الفلك ذاتا ووجودا فيكون حركة الفلك من خارج فيكون قسريا قلت لما لم يتميز القوى المجردة عن الفلك في الوجود الحسي وكان الفلك مظهر افعالها عد حركته بارادة نفسه لا بامر خارج وهكذا ايضا منع الحركات الارادية قوله ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك واعلم ان الحكماء اجمعوا على ان القوى الجسمانية لا تفيد اثرا غير متناهي مدة او عدة او شدة والمتكلمون جوزوا الاولين بناء على دوام اهل الجنة والنار فان قواهم الجسمانية مؤثرة في ابدانهم تاثيرا غير متناه مدة وعدة كذا في شرح المواقف وانت خبير بان هذا لا يصلح محلا للنزاع لان الحكماء انما انكروا صدور الاثار الغير المتناهية من القوى الجسمانية ابتداء ووذاتا لا ابتنا في صدورها بواسطة القوى المجردة في الكيفية قوله لا يقال هذا منقوض هذا السؤال غير مطابق للمورد لان انقسام الجسم لا الاجزاء المقدارية توجب انقسام الصور السارية فيه الى اجزاء مقدارية ايضا فلا معنى للنقض عليه بان انقسام الجسم المركب الى بسائطه لا يوجب انقسام الصور السارية فالصواب ان توجه النقض بان انقسام الاجزاء المركبة

كتابخانه مجلس شوراى ملى

كالحيوان مثلا لان الاجزاء المقداريه لا يوجب انقسام القوى الحالة فيه كالقوى الظاهرة
او الباطنة وان جاز انقسام بعض القوى كالقوى المحركة والنامية فيجاب بتخصيص الكلام
بالبسايط التي اجزاؤها متشابهة منقسمة بانقسام تلك البسايط الى الاجزاء المقداريه
او بانقسام محال تلك القوى يوجب انقسامها ايضا وهو ممنوع قوله الفاعل م وذلك لانه لو
لم يقو على شيء بالنسبة الى اجزاء الجسم فان قلت اذا قوى الجزء على شيء بالنسبة الى جزء
الجسم وهو قوي على شيء بالنسبة الى الكل لان نجد شيئا من تحريك الكل فلا يصح المنع ذلك
مع تسليم هذا فالجواب ان المراد بقوله ان الجزء من القوى بالنسبة الى الكل الجسم لا يقوى
على شيء انه لا يقوى على تحريك الكل بعض تحريك فلا منافاة بين المنع والتسليم قوله
قلنا قد سبق هذا مبني على ارادة تاثير جزء القوى في جزء الجسم حاصل جوابه انه لا يجوز
ان يكون تاثير جزء القوى في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لكون كل القوى اقوى من جزء
القوى فلما ورد عليه المنع لجواز تفاوت القوى في اجزاء الجسم بان يكون قوى جزء اقوى
من قوى جزء آخر وبان كل القوى وان كان اقوى في نفسها عن جزء القوى لكن عايقها اقوى
من عايق الجزء فيجوز ان يكون تاثير جزء القوى في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله او اكثر
الا يرى ان القوى الحالة في اليد لا ينفعل بتحريكها مثل انفعال القوى الحالة في جميع
البدن بتحريكه اشار الى جوابه بتخصيص الكلام بالبسايط التي لا معاوق لها لطبايعها
فان قلت كما ان عايق جزء من القوى اضعف عن عايق الكل كذلك جزء القوى اضعف
من كلها فلا يجوز ان يكون تاثير جزء القوى مثل تاثير كلها وانما يجوز ذلك ان لو لم يكن للجزء
عايق قلنا لما وجدنا جواز ذلك في تحريك اليد والبدن علمنا جوازه فلعل السر
فيه ان كل القوى له دخل في تحريك الجزء لا جزء القوى فقط قوله لان الحوادث قولا على
ما لا يتناهى الاول لزم الزيادة على غير المتناهي فيه بحث لان تفاوت القوى بالشدة
والضعف لا يقتضي تفاوت افعالها بالشدة والضعف وهو حاصل لان تاثير
جزء القوى تحريك الجزء وتاثير الكل تحريك الكل وتحريكه اضعف من تحريك الكل فلا يضره
المساواة في عدم التناهي على انه منقوض بالحركات الطبيعية فان هذا البرهان قايم

قايم فيه مع جواز ان لا يساوي الكل في الجزء كما لو فرض حركة حجر الى السفل وفرض لعدم غير متناه
قوله المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا اي متصلا واحدا
لا اجزاء له بالفرض ولا يخفى عليك ان الزيادة على غير المتناهي عددا كان او متصلا لا يخرج فاحتج
الاتصال الى ح صايع فالاولى ان يفسر اتساق النظام بان يكون المنتظم على نسق واحد وطريقة
واحدة كما هو المتبادر منه كالامتداد الواحد او الشهور او السنين فقط فان الزيادة
على الشهور زائدة على السنين مع كونه غير متناهية لعدم كونها على نسق واحد لا نظن
ان تجزية السنين الى الشهور زيد على مقدار السنين شيئا بل انما يزيد عدد الاجزاء
كتجزية المائة الى عشرة اجزاء مثلا فانه لا يزيد قدر المائة شيئا قوله ويمكن ان
يراد باتساق النظام عدم الانقطاع هذا التفسير مما لا يفهم من اللفظ باحدى الدلالات
الثلاث وغاية ما يقال فيه انه لما فسر اتساق النظام بالاتصال والاتصال ينبئ عن عدم
الانقطاع وهو يعم عدم انقطاع الاجزاء اي انفصالها وعدم انقطاع السلسلة
اي انتهائها وانما هو المراد لكن يرد عليه ان تقييد غير المتناهي بعدم الانقطاع لا يفيد
سوى التكرار شيئا واما التقييد بالزيادة على غير المتناهي فيحكم عدم تناهيه فاما ان يفهم
من التكرار او لم يقبل به اصلا او يفهم من اشعار الوصف بالتقييد بالحيثية على قاعدة الى
فكان التكرار ضايعا لانه اذا قيل لزم الزيادة على غير المتناهي فهم منه الزيادة
في جهة عدم المتناهي لوجود الوصف المشعر بالحيثية قوله ان نسبة اثار اجزاء القوى
الى اثار كلها اه هذا الجواب انما يتم ان لو لم يرد في الاجتماع امر زايد وهو ممنوع كما في المركب
من العناصر ودعوى ذلك مبني على الامتزاج في الفلك وليس الغايب على الشاهد
قوله اجريها ان الحركة الارادية انما يصدر بارادة تابعة لشوق في تحصيل امر المعتقد
تنبيه على ان الفلك متصف بالشوق المسمى بالشهوة او الغضب ومنهم من منعها
بناء على ان الحاجة اليها طلب النفع او دفع الضر لحفظ الصورة عن الفساد وصور
الفلك لا يقبل ذلك ورد عليه منع انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة ومنع
عدم قبول الفلك للفساد لان دلائله لا يتم ومنع اتصاف الفلك بالحواس الظاهرة

ايضا للدليل المذكور فورد عليه المنع المذكور ويرد عليه ايضا منع خلقه الحواس
طلب النفع او دفع الضر لحفظ الصورة بل خلقها لكونها من الكمالات للجسمانية واما
الحواس الباطنة فقد اضطرب مقالة ابن سينا في اثباتها ونفيها فليطلب في المطولات
قوله وذلك لان ما يوجد من الحركات الارادية حاصل هذه المقدمة ان صدور
الفعل الجزئي متوقف على الارادة الجزئية المتوقفة على الشوق الجزئي المتوقف على ادراك
الجزئي فيه بحث لانا اذا قطعنا مسافة حركة فلا شك انا نغفل عن تفاصيل الحركات
الواقعة فيها من تحديد الاعصاب والاعضاء وليس هذا ذهولا عن العلم بل لو
سئل لم نعلم قوله لان نسبة الكلي الى سائر جزئياته على السوية يرد عليه بان صدور
الفعل الجزئي لو توقف على الارادة الجزئية وهو ايضا امر حادث يتوقف
على الارادة الاخرى فيتسلسل اجاب عنه القطب بان الارادة علة مستقلة للشيء مفروض
ان ارادة الفعل سابق على وجوده والتسلسل في العلل المعدة جايز فيه بحث لان
توقف الحركة الجزئية على ارادات لا يتناهى مستبعد جدا وان سلم ذلك في الفلك وفي
الحركات الصادرة عنا بديهي البطلان فالصواب ان يجاب بان صدور الارادات
الجزئية لا يتوقف على ارادات سابقة عليها بل الارادة العقلية تخصصها بحسب المحل وبحسب
الادراكات الجزئية المتعلقة بالمنافع الجزئية قوله البذل المعين للدرهم المعين فيه تنبيه
على ان تعيين الدرهم لا يكفي صدور بذله لان بذل الدرهم المعين يمكن ان يقع على
انحاء شتى فلا بد من تعيين البذل ايضا قوله لا لاختلاف حقيقتها اه فيه بحث
لان اختلاف الصور المرتسمة صغرا وكبرا يستلزم اختلاف ما ارتسمت فيه سواء
كان اختلاف تلك الصور لاختلاف حقايقها او ما هو كاو محالها او لعلها فالترديد
المذكور والتزام سند البعض لا دخل له في هذا البيان قوله وانما يثبت بالبرهان اه
فيه بحث لان البرهان المذكور على تقدير تمامه يدل على امتناع مساواة الجزء مع
الكل في التاثيرات الغير المتناهية سواء كان بالذات او بالواسطة على ان القوى
الجسمانية لما جاز بقاؤها مع تاثيرات غير متناهية ذكرنا ان واسطة في صدور ما لا يتناهى

فليجز مباشرتها المستقل لا ايضا والمانع عنه مكابر والاقطعية بيان التفرقة بينهما
اعلم بانك اذا تبينت ان الفلك له حركة ارادية دائمة دوام الحركة الارادية يدل على
فرط المحبة والمحبة المفرطة هو العشق تبين ذلك ان الفلك عاشق فالمعشوق اما
ان يراد نيل ذاته او صفاته او شبه ذاته او صفاته لان العاشق اذا لم يطلب
شيئا من ذلك لم يكن له تعلق بالمعشوق اصلا فالاولان باطلان لان المطلوب
مشابهة المعشوق اما ان يحصل اصلا فيلزم طلب المحال او يحصل في الجملة فيقف الفلك
وكلاهما محال فتعين ان المطلوب تشبه المعشوق اي الشبه النوعي الذي لا افراد غير
متناهية على وجه التعاقب وبيان ذلك ان الفلك يستخرج بالحركة الدائمة الاوضاع
الممكنة من القوة الى الفعل حتى تحصل له التشبه بالعقول التي هي بالفعل من جميع الوجوه
فيفيض عليه من معشوقه انواع الخيرات ثم يترشح تلك الخيرات منه الى عالم الكون و
الفساد فيه كل منها بحسب استعداد المواد وانما قلنا هذا تنبيه اجمالي لمن اراد تفصيله
فليطلب في المطولات قوله لا يخلو عن الكيفيات الاربع لما كان كل من الكيفيات الاربع بديهي
التصور ومحسوسا بحس اللمس لم يلتفت الشارح الى تعريفها لا يقال الحس انما يكفي في
معرفة الجزئيات والمفتقر الى التعريف انما هو الماهية الكلية لانا نقول من انصف
من نفسه اعترف بان الاحساس بجزئيات الحرارة مثلا يعد النفس لتصور ماهيتها
الكلية بوجه لا يمكن تحصيل مثله من التعريفات قوله الفعليتين اعني الحرارة والبرودة
لا يقال الامتزاج مبني على تكاسر الكيفيات الاربع وتفاعل صورة كل من العناصر
بواسطة كيفيتها في مادة الاخرى فالكل من الكيفيات دخل في الفعل والانفعال
فما معنى جعل بعضها فعلية وبعضها انفعالية لانا نقول فعلية الاوليين لما كان اظهر
من انفعاليتهما والاخريان بالعكس وصف كل منهما بالظاهر من اثاره قوله فالحار اليابس
هو النار لا يقال الرطوبة كيفية يقتضي سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال
عنه واليبوسة كيفية يقتضي ضدها فيكون النار رطبا يابسا لانا نقول السهولة
الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه مع في النار البسيط وما عندنا من النار

٢٨

مركب من الهواء ولو سلم فالمعتبر سهولة الانفصال بالغير لا بعضها ببعض قوله والطاهر
الرطب هو الهواء استدل على ذلك بان لوازم بعض الخفة واللطافة والبرودة
يقتضي الثقل والكثافة بالتجربة فلو لم يكن الهواء اسخن من الماء لم يكن اخف والطف
وهذا الوجه يقتضي كون الارض ابرد من الماء ولكن عدم ظهوره لعدم نفوذه لا لما في
الطبع واستدل على برودة الارض بانها اذا خليت وطبعها بردت قوله الا ان يكون
الكثر وكثيرة الاجزاء الفوق واعترض عليه بانه لا يجوز ان يكون كون كل من العناصر
فوق الاخر لصلابة ما تحته بالنسبة اليه لا لاقتضاء طبيعته فان الماء مثلا لا يمكن ان
يجري في اعماق الارض حتى لو امكن ذلك لطلب تحته كما في الثقوب والجريان على المواضع
المغايرة والجواب ان الهواء مثلا كلما كان كثيرا كان طلبه فوق الماء اسرع ولو كان
بالقسر لكان بالعكس اما الثقوب فبجذب الارض اياه والجريان على المواضع
المغايرة فليس لطلب الماء تحت الارض بل لطلبه تحت الهواء وفيه بحث لكن اشتغال
الهواء حيز الماء عند فقد الماء انما هو لوجود شاهد بان حيز الماء يصلح حيز الهواء
لولا الماء فيه وايضا جريان الماء الى المواضع المغايرة يشهد بان الارض لو فرض
خارجا عن حيزه كان الماء شاغلا فيه فوجود الارض كان قاسرا له عن حيزه وشاغلا
طلب كرة الهواء فوق الماء عند كرة يمكن بان يكون شيء تقتضي مكانه قوله
والمشاهدة تكذبه هذا اي المشاهدة يدل على ان لحركة العناصر صعودا وحركات
طبيعية الى جهات مختلفة وفيه بحث لان المشاهدة انما يدل على ثبوت تلك الحركات
لا على كونها طبيعية لجواز ان يكون قسرية انما يحدث العنصر الكل الذي يتحرك اليه او يدفع
العنصر الذي يتحرك فيه وقد مر تفصيله في فصل الحيز فلا يتم الاستدلال باختلاف الحيز
على اختلاف الصور النوعية قوله الا ان الاطراف لا يسكن بعضها على بعض بلا واسطة
وفيه بحث لان الصاعقة اجزاء نارية وعند مفارقة السحب تفسد ويكون اجزاء
ارضية صلبة فلعل كلام الشيخ محمول على الاكثري قوله وبقيت السنة لكاملة
من ثنائيات ثلث فصل اما الانقلاب بين الارض والماء فلاشتراكهما في البرودة

في البرودة وان اختلفا في اليبوسة واما بين الماء والهواء فلاشتراكهما في الرطوبة
وان يخالفا في الحرارة واما بين النار والهواء فلاشتراكهما في الحرارة وان اختلفا في
في اليبوسة ومنه ظهر ان لو اختلفا في الكيفيتين لا ينقلب الى الاخر الا بواسطة
كالنار مع الماء والارض والهواء مع الارض كذا في المواقف لكنه مشكل بصورة
الصاعقة قوله فلان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية يرد عليه
ان تلك الاجزاء الهوائية يجوز ان يكون مجاورا للماء فتصاعد عند بلوغ الحرارة واما انتقاص
الماء المسخن فلتصاعد بالاجزاء الهوائية قوله ولا حرقت سقف البيوت رد عليه
ان عدم الاحراق يجوز ان يكون لغاية صغر بحيث لا يقوى الحرق فيفوت عن الحس
ولا يرى له اشتعال قوله وقوع الكون والفساد يدل على اشتراكها في الهيولى
اي يدل على ان هناك هيولى واحدة تخلع صورة وتلبس صورة اخرى اذ لو تخالف
هيولياتها فاما ان ينقلب هيولى الاول عند انقلاب الصورة او ينعدم ويحدث
اخرى وعلى الاول يلزم انقلاب الحقيقة وعلى الثاني حدوث الشيء لا عن شيء وهو لا يجوز
وان قال به المتكلمون القائلون بالفاعل المختار وههنا بحث وهو ان هذا التوهم
انما يدل على مشاركة في الهيولى المنقلب الى كلي العناصر كما هو المطلوب قوله الرابع ان
الكيفية الحاصلة امور زائدة على صورتها النوعية ومغايرة لها قال القطب انما احتيج
الى اثبات المغايرة بينهما لان المزاج انما يحصل اذا انكسرت العناصر مع بقاء صورها
ولولا المغايرة بينهما لما ثبت ذلك وذكر الشيخ انه لو فسدت الصور لم يكن هناك
مزاج بل كون وفساد وفيه بحث لان المزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تكسر
العناصر وهو انما يتوقف على وجود الصور والكيفيات وقت الكسر لا على بقائها
لجواز ان يحصل المزاج عند الكسر فيفيض عليه صورة حتى هيئا الا ثار المختلفة
وان لم يكن هناك تركيب بالفعل لان فيضان تلك الصورة تابع للمزاج لا التركيب
وقد يستدل على بقاء الصور بان المركب اذا تحلل يعود كل جزء منه الى جنسه ولو لم تبق
الصور لكان عوده اتفاقيا او فاض على الجميع صورة نوع واحد لبساطته بالفعل

٢٩

وفيه بحث لجواز ان يكون فيضان الصور المتعددة للاستعدادات السابقة ولا دليل
على امتناعه قوله ان ادعى مطلق اي ان ادعي الدائمة المطلقة بحيث يعم حالتي
البساطة والتركيب فهو غير مسلم اذ حالة التركيب ليس كذلك اي حالة التركيب لم يثبت
زوال الصورة مع زوال الكيفية وليس مراده ان الصورة باقية حالة التركيب
مع زوال الكيفية لانك قد عرفت ان المطلوب من اثبات المغايرة اثبات بقاء الصورة
حالة التركيب فلو اثبت المغايرة ببقاء الصورة حالة التركيب لدار قوله
وان ادعي في حال البساطة اي ان ادعي المطلقة العامة فسلم لكن لا ينافي بقاء
الصورة في بعض الاوقات يعني الماء حالة التركيب قوله وانما يكون موجها لو اورد
بطريق المعارضة لان المعارض مستدل فيمكن توجه المنع عليه ان ادعي الدائمة
وان ادعي المطلقة لا يصح معارضته لعدم التنافي بين المطلقتين واما لو اورد
بطريق المناقضة كان كلاما على السند وانه غير موجه قوله على ان الجواب ان يقال
المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها الصادق بما ذكرنا من
المثال وهو تسخن الماء وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق ان الكيفية يغاير الصورة
ولو في بعض العناصر كالماء وهو غير المدعى بل المدعى مغايرة الكيفية لجميع صور العناصر
والمغايرة في بعض الصور لا يفيد ذلك وان اراد بالاطلاق ان الكيفية يغاير
الصور في جميع العناصر ولو في بعض حالاته كما هو معنى الاطلاق فالمثال المذكور
لا يقوم حجة عليه نعم يمكن ان لو ثبت بقاء الصورة النوعية في جميع العناصر حالة
التركيب بدونها وقد عرفت ان اثبات بقاء الصورة النوعية حالة التركيب موقوف
على اثبات المغايرة فاثبات المغايرة به دور ظاهر قوله حصلت من ذلك
التفاعل كيفية واحدة ظاهر هذه العبارة يدل على ان العناصر عند الامتزاج
تخلع كيفيتها المتضادة ويحصل لها كيفية اخرى متوسطة كما هو رأي الحكماء واما
الاطباء فقد زعموا ان العناصر تنكسر كيفياتها وتصير بحيث كانها كيفية واحدة
وهي ملتئمة من تلك الكيفيات المنكسرة قوله وتسمى هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج

بالمزاج لان المزاج في اللغة عبارة عن اختلاط اجزاء العناصر وهو لما كان سببا
لكيفية المتوسطة سمي المسبب باسم السبب والمتعاقب على الموضوع انما هو الحركة
لان الموضوع محل مقوم للحال والهيولى وان كان محلا للصورة ليست بمقومة لها
بل بالعكس قوله والمراد بكون العناصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة
فان قلت هذا يدل على بقاء الصورة بعد التركيب ضرورة ان المعلول يحتاج
الى علته الفاعلية حال البقاء وان استغنى عن معدات وجوده قلت لما كان
فاعلية الصورة في الكسر واعدام شدة الكيفيات لم يحتج الى وجودها في البقاء و
لان بقاء العدم يكفي فيه عدم علة الحدوث وهو حاصل قوله ان المنفعل اولا هو
المادة ثم الكيفية والظاهر من هذه العبارة ان هناك انفعالين لكن التحقيق ان
الانكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفيتها فهناك انفعال واحد مستند الى الكيفية
اولا وبواسطتها الى المادة قوله وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل
الكيفية اي الكيفية الشديدة اعترض عليه بانه اذا كان اصل الكيفية شرطا التاثير
يعود المحذور السابق لان الانكسار بين لا يجوز ان يكونا متعاقبين والا لانقلب
المغلوب غالبا بل يكونان معا ووجودهما معا يستلزم وجود الكسر من معاده وهو يستلزم
وجود الكيفيتين معا على شدتها لكون الشدة شرطا للكسر فيلزم وجود الانكسار
الكيفيتين مع شدتهما وايضا يلزم ان يكون الكيفية الواحدة في حالة واحدة غالبا
ومغلوبا معا قال القطب لعل التخلص عن هذا بالتزام ان كيفية واحدة يكون غالبة
ومغلوبة معا من جهتين غالبة من جهة الصورة ومغلوبة من المادة وفيه بحث لان
غالبية الصورة ليست الا لغالبية الكيفية وكذا مغلوبية ليست الا المغلوبية
الكيفية لما ثبت ان فاعل الصورة ليست الا بالكيفية وانكسار المادة ليس
في ذاتها بل في كيفيتها فلو انعكس الحال يدور ومن الافاضل من التزم
ان الكيفية يكون فاعلا باعتبار ذاتها ومنفعلا باعتبار مادتها وانت خبير
بان انفعال المادة هو انفعال كيفيته في الكيفية فبقي المحذور والصواب

ان يقال ان فاعلية كل من الطرفين للاخر بمعنى اعدامه ممكن بل واقع كما في اتصال الحادثين
لان اللازم منه حصول العدمين معا اللازم لحصول الاعدامين معا اللازم لحصول
المؤثرين معا بلا توقف وجود احدهما على الاخر ولا استحالة فيه نعم يلزم وجود الكيفيتين
الكيفيتين مع شدتهما لكن المعية الزمانية لا ينافي التاخر الذاتي اللازم من كون
كل من الكيفيتين شرطا للكسر واما فاعلية كل واحد من الطرفين للاخر بمعنى ايجاده فمع
ورود ان الموجد سابق في الوجود على الموجَد فيلزم من فاعلية كل منهما للاخر سابقية
كل منهما على نفسه في الوجود وهو دور ظاهر فظهر ان المغالطة انما وقعت من
اشتباه احدى الفاعلين بالاخرى قوله لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي
المراد بالجو ما بين سطح الارض ومقعر فلك القمر انما قيد بالاكثر لان منها ما يحصل
في بطن الارض كالزلزلة وانفجار العيون ومنها ما يحصل على وجهها كالدخان
والضباب والبخار قوله ولما كان الاشياء المبحوث فيها في هذا الفصل اه اعلم
ان المطر قد يكون من الهواء لكن البحث في هذا الفصل يبين الامر المتكون
من بخار او دخان قوله لصعود الاجزاء اه هذه العبارة توهم بان الدخان هي الاجزاء
الهوائية لكن تختلط بالاجزاء الارضية والاصطلاح على ان المركب منهما يسمى دخانا
وكذا البخار هو المركب من الاجزاء الهوائية والمائية لا الهوائية فقط قوله
فالبخار المتكاثف هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر قيل كثر المطر في بلاد
الحبشة مع غلبة الحرارة ولم كانت الامطار الصيفية كبار الحب والشتوية
صغارا اجيب في الاول بان دفاع الابخرة وانضغاطها بسبب الجبال المانعة
من الرياح واما الثاني فلان الابخرة في الاكثر لا تخرج عن الادخنة التي هي مادة الرياح
فيتصل القطرات بعضها ببعض فتكبر وفي الشتاء يكون الهواء ساكنا فلا يتصل
القطرات قوله وان اثر فيها البرد بعد صيرورتها قطرات يحصل منها البرد فان كان
بعيدا من الارض يكون صغير الحب مستديرا لذوبان زواياه بالحركة الشديدة في
الجو وان كان قريبا منه فلسرعة نزوله لا يذوب فيكون كبير الحب وغير مستدير

مستدير ثم السبب في كثرة البرد في الربيع والخريف في البلاد الباردة دون
الشتاء ان اجزاء البخار اذا تم تكاثفها ثم احاطت به حرارة الهواء او ريح حارة
احتبس البرد الى باطن السحاب دفعة فاستحكم البخار واجمد دفعة واحدة لئلا تتخلل
الحرارة فيها والا لكان الماء والقطر اسرع جمودا قوله وربما يصير ضبابا وقد يحدث
الضباب من الهواء اذا اصابه البرد القوي قوله لان انعكاس الاشعة
المستحيلة من وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض وكذلك يختلف احوال
الارض باختلاف وضعها فان المنخفض من الارض احر من المرتفع لهبوب
الرياح فيه دون المنخفض وكذا الجبل المجاور للبلد وقد يتبين انعكاس الاشعة
كما اذا كان في المغرب وفي احد جانبي الشمال والجنوب دون مسعد كما اذا كان في
جانب المشرق وبذلك يختلف حال البلدان في الحرارة والبرودة قوله فيحرق ما لا
يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام اي الاجسام الصلبة دون الرخوة حتى
لو وقعت على كيس فيه ذهب او فضة لا تحرق الكيس ويذيب الذهب والفضة
قوله ولما يتخلل الهواء فان الهواء اذا سخن باشعة الشمس او غيرها يتخلل
وكذا اذا برد تكاثف وصغر حجمه فيتحرك الهواء المجاور الى جهته لئلا يلزم الخلاء واما
الرياح الدائرة على نفسها التي يكون مثل المتابعة فانما يحدث من التقاء ريحين
قويين مختلفي الجهة فتلفيان فيستديران قوله منها قوس قزح وقزح اسم
جبل بزدلفة ثم ركب للعلمية وهو غير منصرف للتركيب والعلمية سواء قرئ باضافة
الاول الى الثاني اولا لان الى ما فيه بعد العلمية انما هي للشبه اللفظي بالتركيب
الاضافي في تعاقب هذا الاسمين للاخر فلا ينافي في منع الصرف كما في بعلبك وانما
هو الاضافة قبل العلمية لاشتهار النسبة التي هي من معاني الحروف قال الرضي
كل مركب من جزئين اذا كان تركيبه للعلمية فالاولى ان يبنى الجزء الاول لكونه كجزء
زيد وجعل الثاني غير منصرف ولبنائه وجه ايضا للمشابهة نحو خمسة عشر في كون
كل منها اسمين يعقب احدهما الاخر وقد يضاف صدر هذا التركيب الى عجزه فسائر

الصدر بالعوامل والعجز على ما هو من الصرف وعدمه وبعضهم لا يصرف العجز
وان كان منصرفا قبل التركيب اعتدادا بالتركيب الصوري قوله وسبب الاختلاف ما
اختلف الحكماء في الاثار الظاهرة في الجو كالهالة وقوس قزح هل هي خيالات ام لها
تحقق خارجي ذهب المشاؤن الى الاول والاشراقيون الى الثاني فقول المص ساكت
عن بيان تحقيقه يشير الى الاول فيسهل على الخيال ان يرى صورة شيء في مظهر
كالمرآة فيظن ان الصورة حاصلة فيه وهي معدوم في نفسه لان المعدوم في الخارج
بالمرآة لا يمكن ان يحس بخلاف الدائرة المحسوسة من الجمرة المتحركة على الاستدارة
فان لها وجودا في الخيال فلعلهم ارادوا بقولهم الصورة ليست حاصلة فيها ان جميع
ذي الصورة ليست حاصلة فيه بل مثاله يدل عليه التمثيل بالمرآة فان المحسوس
في المرآة موجود خارجي لكن ليست حقيقة ذي الصورة قوله بحيث ينطبق زاوية
الانعكاس اه وهذه العبارة يوهم بان هناك زوايا ثلث اثنتان متساويتان
واثنتان منطبقتان لكن اذا تاملت وجدت المنطبقتين بين احد المتساويين
توضيح ذلك ان الشعاع اذا انعكس من الاجزاء الرشية الى سطح الشمس
حصل بين خطي الشعاع والانعكاس زاوية تسمى زاوية اولى وهي ليست
من الزوايا المذكورة في هذا الكتاب واذا توهم خط الزاوية قاطعا لتلك
الاجزاء تحدث من تنصيف الزاوية الاولى زاويتان فما يلي الشعاع البصري منهما تسمى
زاوية الشعاع وما يلي الشعاع الانعكاسي تسمى زاوية الانعكاس فزاوية الانعكاس
المساوية لزاوية الشعاع منطبق على الزاوية التي يحيط بها الخط المذكور مع
الضلع الاخر لزاوية الانعكاس وهو طرف السطح القاطع للاجزاء الرشية
ولما كان زاوية الانعكاس هي شعاع الانعكاس المنطبق على الخط المذكور وهي
الضلع المذكور ظهر ان زاوية الانعكاس والزاوية التي يحيط بها الخط المذكور
مع الضلع الاخر متحدان بالذات متغايران بالاعتبار قوله فاذا رسمناه على قطر
الافق القطر هو البعد المنصف للفلك فقطر الافق هو البعد النافذ من افق الى

الافق المقابل له قوله بدائرة ارتفاع الشمس وهي دائرة عظيمة تنصف العالم وتقطع
دائرة الافق على زوايا قائمة ويمر بمركز الشمس اينما كانت وقطر الافق المار
بدائرة ارتفاع الشمس هو البعد النافذ من المشرق الى المغرب ان كانت الشمس
في المغرب وبالعكس ان كانت في المشرق واذا وقعت الاجزاء الرشية
في مقابل الشمس كانت تحت تلك الاجزاء قطر نافذ الى دائرة ارتفاع الشمس
وكانت تلك الاجزاء مع دائرة ارتفاع الشمس كانهما خلقيان والقطر محورهما
فاذا ادرنا الخط الواصل الى واحد من تلك الاجزاء على قطر الافق المار من تحت
تلك الاجزاء الى دائرة ارتفاع الشمس فدرت تلك الدائرة على جميع تلك الاجزاء والغرض
من هذا الكلام بيان وضع الاجزاء اذ لو وقعت الاجزاء المنتشرة بحيث
لم يمر الدائرة على جميعها لم ير هناك قوس قوله لاستدارة هيئة ما فيها ولا احاط
جرم الشمس ايضا وانما لم ير الدائرة تمامها اذ لو تمت لكان تمامها تحت الارض قوله
يختلف الالوان بحسب اختلاف ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء وهي
لون الجبل او السحاب وذلك لان الطرف الاعلى لما كان قريبا من الشمس كان انعكاس
الشعاع منه اقوى فيرى حمرة ناصعة والطرف الاسفل ابعد منه فيرى حمرة مائلة
الى السواد ثم يتولد من امتزاجهما لون كراثي بينهما قوله ومنها الهالة وهي دائرة
بيضاء اما تامة او ناقصة ترى حول القمر وغيره وسببها انه اذا توسط بين الرائي
والقمر اجزاء حصل كان هناك سطح كري محاذاة القمر ودائرة كرية يحيط بذلك
السطح فاذا وقع الشعاع البصري على تلك الاجزاء وما وقع على السطح المذكور نفذ
على الاستقامة الى جرم القمر فيرى لا بجرمه لا بشبحه لان الشبح انما يرى لا على الاستقامة
وما وقع على تلك الدائرة فينعكس منها الى القمر فيرى كل من تلك الاجزاء ضوء القمر
لا شكله فيرى هناك دائرة هو القمر هي الهالة قوله فقد يسام الشعاع المخروطي مع
ما يقرب منه اي من ذلك السهم اراد به الشعاع الواقع على السطح المذكور وكونه
قويا لكونه محاذاة ما في الصدر ونه اي واراد بقوله ما وراء ذلك الشعاع ما وقع على تلك

الدايره انما لا يرى ما هي بمحاذات القمر من تلك الاجزاء الصقيل لان الشعاع القوي يمحق الخيال الذي ما هو للطافته قوله لان الدخان المتصاعد اذا وصل في تصاعده
الى الدخان قد يحصل في تصاعده الى كرة النار لكونه اجزاء ارضية يابسة فيحفظ
الاجزاء الى ان يتصاعد الى كرة النار بخلاف البخار فانه اجزاء مائية فيتبرد سريعا قوله
ينقلب كلها بعد الاشتعال نارا شفافة وان بقي الاشتعال بان كان
طويلا اشتعل راسه او دام اشتعاله الى آخره يرى كوكبا ذو ذنب قوله
ويسمى جرم النار النازل حريقا والفرق بين الحريق والصاعقة ان مادة الحريق
من الدخان متصل بالارض ومادة الصاعقة غير متصل بل هي لطافتها نزلت
مشتعلة قوله ولذا انفجار العيون لا يقال باطن الارض في الصيف ابرد
منه في الشتاء فلو كان السبب ما قاله البخار والبرد لكان العيون في الصيف
ازيد منه في الشتاء والامر بالعكس لانا نقول ازدياده في الشتاء لسيلان الثلوج
والامطار معها وفي الانتفاخ بسبب استحالة الهوا ولذا حصر فيه قوله من جهة
الفواعل وهي البرد والعوامل وهي الابخرة قوله ولذا لا يستحصاف ظاهر الارض
ولذا لا يوجد الزلزلة في الارض الرخوة ولو حفرت الابار الكبيرة في البلاد والتي
كثر فيها الزلزلة قلت زلزلتها قوله وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة لشدة
الحركة قوله كل جسم مركب فمن شان صورته النوعية حفظ تركيبه ومزاجه ولذا
استدل الشيخ بوجود المزاج وبقائه على وجود النفس لان العناصر لما تنافرت
الى الانفكاك احتاج المزاج المحتاج الى جامع يجمعها وحافظ يبقيها وهو النفس
وبه ظهر ثبوت النفس ومغايرتها للمزاج واعترض عليه بان هذا الابتناء على قولهم
ان المركبات انما تستعد لقبول صورها من مبديها بحسب امزجتها المختلفة اذ
اللازم من ذلك تقدم الامزجة على الصور اجيب بان النفس الاولى يعرف
من الغذاء مادة المني ويجعلها مستعدة لقبول صورة حافظة لمزاج المني ثم
يتكامل في الرحم الى ان يستعد لقبول النفس النباتية ثم لقبول النفس الناطقة فمادة

البدن يخلع صورة ويلبس صورة اخرى الى ان تستعد لتدبير الناطقة فليس
في البدن نفوس متعددة بالفعل كما توهم قوله وعدم كون ازدياد المرجان في
نظر التنمية بل بطريق انضمام الاجزاء اليه ليس بمقطوع به وكذا عدم كون حركات
العروق بالارادة بل بالميل الطبيعي وحركات التخيل بمناسبة بعضه من الاكثر
والاناث وان لم نطلع عليه قوله ان الرصاص فلانه من الاجساد السبعة وهذا
انا هو وان لم نخص بسبب تولدها في امتزاج الزيبق والكبريت قوله الاجساد
السبعة المنطرقة اي القابلة للضرب المطرقة بحيث لا ينكسر بل تلين وغير المنطرقة
اما لغاية لينتها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت قوله الخارصيني ذهبي
اصابه برد قبل استكمال النضج قوله النبات جسم مركب اعلم ان الثابت بعد
اجسامها انما ان تختلف كالحس والحركة والتغذي والنمو وتوليد المثل وليس في ذلك
للجسمية المشتركة والا لزم عدم التخلف في بعض الاجسام فلها مباد غير الجسمية فتلك
المبادي قوى باعتبار كونها مبدا الاثار المختلفة وصور بالقياس الى المادة التي
يتقومها وكمال بالقياس الى الطبيعة التي بها تحصل قوله ذكانيا منه الا التقسيم
المذكور المشهور وهو التقسيم مع القطع بان لا شعور للنبات قوله وهي الصور
النوعية هي النفس النباتية واعلم ان الصور النوعية اما ذات ارادة اولا والاول
اما ان يصدر عنه الفعل على جهة كما للافلاك او على جهات كالحيوان والانسان وكذا
الثاني اما ان يفعل على جهة كالبسائط والمعادن ويسمى هذا قوى سخرية او على
جهات كما للنبات والقوى السخرية تختص باسم الطبيعة والاربع الباقية باسم
النفس ولا اشكل تعريف النفس بحيث يشمل النفوس الاربعة عرف كلها على
حدة قوله المعرفة بانه كمال اول ذكر الكمال اولى من ذكر الصورة اذ الصورة
ما يحل في المادة فلا يتناول النفس المجردة الا بتاويل تعلقها بالبدن ومن ذكر
القوة ايضا لاشتراكها اللفظي بين قوتي الفعل والانفعال والنفس لها القوتان
معا وليس اعتبار احدهما اولى من اعتبار الآخر فلا بد من ذكر الكمال المشتملها معا

قوله من جهة ما يتولد اه والاولى ان يقال من جهة ما يتولد لان القوة المولدة التي
التوليد لا التولد قوله ومنه الصورة النوعية اي بكلمة من التبعيضية لشمول
الكمال بالفصول المنوعة للجواهر وليست بصور وخرج بها عن تعريف النفس بقيد الجسم
ثم الصور النوعية للنبات هي النفس النباتية وللحيوان النفس الحيوانية وللانسان
ما يحل في المادة وسوى ذلك هي فانه بعض من النفس الناطقة والهيولى لتعريفها في البدن
واما النفس الناطقة وان كانت منوعة في الحقيقة لكنها ليست حالة في البدن فلا هي
صورة الا مجازا قوله لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية والصواب ان يقال
لان الجسمية طبيعة جنسية والصورة النوعية سوى ذلك لان الصورة الجسمية طبيعة نوعية في جميع
افرادها تمتاز في الوجود عن الصورة النوعية وكذا الهيولى تمتاز عنها في الوجود
فلا معنى لتحصيل احدهما بالاخر وليس هذا مثل الحيوان مع الناطق لا تحادهما في الجعل والوجود
قوله في ذلك اول كمال والكمال الثانية وقد يطلق الكمال الاول على الاول باعتبار كونها
مقصودة بالكمالات وعلى الاستعداد لكونه اول بالنسبة الى الفعل لكن كل منهما من
الكمال الثانية هاهنا لتاخره عن تحصيل النوع قوله اي ذي آلة احترازا عن
صور البسائط العنصرية فان الصورة النارية انما تفعل الحرارة بلا آلة وعن صور
الافلاك ايضا عند من يرى ان الفلك يفعل بلا آلة واما من قال ان كل فلك هو سيال على
حركات ليس لها نفوس منقوشة بل النفس للفلك المشتمل عليها وهي كالالات له
يفيد ذلك القائل الاخراج بالقيد الاخير قوله ان النفس النباتية لها قوى اه هذا
القوى وان اشتركت بين النفس الحيوانية والانسانية لكنها تنسب الى
النبات لانحصار قواه فيها واثبات هذه القوى مبني على ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد وان المبدا الاول موجب بالذات وكل ذلك لا يتم عند المتقدمين قوله
وثانيها النامية والعكس من الى التنمية الا انه ربعى فزاد وحده بالعادة فعبر
عن السبب باسم المسبب قوله فالعادة هي التي تحيل الجسم الغذائي الى ان تغير صورته
الى صورة اخرى فيلزم الكون والفساد ونزوع ان الجسم الغذائي يخلع الصورة الغذائية

الغذائية ويلبس صورة محل قوله لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب
النقصان فيه اذا اخذ قدر من طول المادة فزيد في عرضها نقص الطول وبالعكس
فيخرج بلان الغذاء انما يصل المغتذي من خارج فيصح فرضها في الزيادة الصناعية
كذلك بل الصواب انه اذا زيد في جسم طوله ضعف عرضه مثلا فان اشتد طوله جزءا
بعض عرضه على النسبة الاولى وبالعكس والزيادة في المغتذي كان على السواء في جميع
جهاته ابتداء ولا يخفى عليك ان الزيادة الصناعية اذا فرضت في جميع الجهات
ابتداء لا يخرج عنه فالاولى ان ينسب خراجه الى قيد التناسب الطبيعي لان معناه ان
ان يقتضي طبع النامي تلك الزيادة وليس الزيادة الصناعية كذلك قوله
احترازا عن السمن هذا بناء على ما قالوا ان السمن قد يزيد في الطول والاكثر انه انما
يزيد في العرض والعمق فخرج بقيد الاقطار الثلثة قوله والمولدة هي التي تفرز من
المحل جزءا بعد الهضم الاخير وهي في كل البدن كما ذهب اليه بقراط فان المني يخرج عن
جميع الاعضاء من العظم مثله ومن اللحم مثله ولذا قيل انه مخالف للحقيقة قوله
فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى ان ذلك الغذاء من الفم الى المعدة مثلا ليست طبيعية
والا لامتنع تحركه في المسلك الذي يبلغ الغذاء ولا ارادية من الغذاء فلعدم
شعورها من المغتذي اذ قد يريد الانسان منعه ليتضعف فيجذب الغذاء
الى داخل فيتعين بان يكون بالجذب الى المعدة وكذا ذكره الغذاء من المعدة الى
سائر اجزاء البدن قوله فلا بد من قوة اخرى اه اعلم انه اذا اجذبت جاذبة عضو
شيئا من الدم وامسكها ماسكة استعدت المادة الموهوبة لقبول الصورة العضوية
فهذا الاستعداد فعل الهاضمة والغاذية اعترض عليه بان القوة الهاضمة
محركة للغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة بصورة العضو مثلا وكلما حركه
شيئا الى شيء فهو الموصل الى ذلك الا ترى ان الغرض الاصلي من الحركة حصول المتوجه
اليه فيكون الفاعل للفعلين قوة واحدة لذلك ترك جالينوس القوة الغاذية
قوله وهي المصورة وهي التي توجد في المني عند كونه في الرحم خاصة فيفيد تلك

٣٤

الاجزاء الصور والقوى والمقادير قوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويحرك بالارادة
ومن ههنا اخذوا الحساس والمتحرك بالارادة فصلين للحيوان في مرتبة واحدة تطبيقا
للماهية الذهنية بالطبيعة الخارجية ومن انكر الماهية الذهنية من الطايفة فادعى اصطلاحها
فيه وقال لما اشتبه تقدم احدهما على الآخر وضعا معا موضع الفصل قوله بحث
لان الحركة الارادية متوقفة على الادراك قطعا على ما ذهبوا اليه فلا معنى للاشتباه
في تقدمه وما قيل ان الحركة الارادية انما يتوقف على الادراك لا الاحساس
فم لكن المراد بالحس في تعريف الحيوان هو المدرك مطلقا والا لوجب وصفه
بدلهما للقطع بتقدمه وقد يقال الانسان قد يحرك الشيء ليدركه فالحركة سابقة
على بعض الادراك كما سبق بعض الادراك عليها فاشتبه في التقدم قوله بحث
لان المعتبر هو السبق المطلق ولا اشتباه فيه قوله اما المدرك اي ما له دخل في الادراك
مدركا اولا ليدخل فيه الخافضة والمتصرفة قوله الصوت كيفية تحدث في الهواء
من تموجه فاذا وصل هذا التموج الى الصماخ ادرك الصوت ومعنى وصوله ان يتموج
الهواء المجاور له واحدا بعد واحد الى الهواء الذي في الصماخ كتموج ماء الحوض اذا التقى
الحجر فيه لا ان يصل هواء واحد بعينه الى الصماخ فيحصل بسببه التموج للصوت القائم
بالاستقراء تعلق الجزئيات مع الحدس القوي لا مجرد دوران الصوت على التموج لان
الدوران لا يفيد الا الظن والمسئلة مما يطلب فيه التعيين قوله بحث لانا نسمع الصوت
من وراء جدار لا منفذ فيه اصلا ضيقا او غير ضيق فالصواب ان يحمل التموج سيما
الكثير بالكيفية كما فعل بعض العقلاء قوله والحرف هيئة عارضة للصوت واعترض الامام
عليه بانه لا يتناول الحروف الآنية كالباء والتاء والطاء والدال فانها لا توجد الا في
الآن الذي هو بداية زمان الصوت ونهايته فلا يكون عارضة للصوت الذي هو
زماني لان العارض يجب اجتماعه مع المعروض واجيب بان عروضها للصوت كعروض
الآن للزمان والنقطة للخط والعارض انما يجب اجتماعه مع المعروض بمعنى اتصاله
لا بمعنى احاطة ذاته بذاته او بقائه ببقائه قوله تميزا في المسموع اراد به كون

الامر المميز مسموعا والطيب وعلامته ليسا بمسموعين واما الجرم والثقل وان كانا
مسموعين الا انه لا يمتاز بالجرم صوت عن صوت مماثل في الجرم بل عما يخالفه فيه وكذا
الثقل فان قلت كذلك الحرف قد لا يمتاز بها صوت عما يماثل في الجرم والثقل
فان التاء والتاء اذا تلفظهما شخصان بنوع واحد كان هناك صوتان متماثلان في الجرم
والثقل لا يمتاز احدهما عن الآخر في الهيئة الثابتة قلت انما نعد مثل ذلك صوتا واحدا
فاما المحصلين فالصوتان متماثلان يختلفان بتغايرهما وان كان التحقيق انهما صوتان لامتناع
قيام العرض الواحد بمحلين قوله لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين قوله بحث
لان من فسر الحرف بالهيئة لعله لم يقل بسماع الحرف مستقلا فلا يلزم التعدد في المسموع
وكان الشارح اشار الى هذا الوجه حيث صدر الجواب بكلمة لعل قوله المتقاطعان
على هيئة الصليب في عبارة بعض الشروح انما يلتقيان ثم يفترقان وظاهر هذا
يدل على انهما لم يكونا متقاطعين بل كهيئة دالين بحيث يكون ظهر احدهما بظهر الآخر
وقد صرح به بعض المحققين لا يقال ذكر اصحاب التشريح ان ملاح العين اليمين انما
هو في العصبة اليسرى وبالعكس وهذا يدل على التقاطع لانا نقول التلاقي
كاف قوله من شانها ادراك الالوان والاضواء قيل سببه الابصار
خروج شعاع من العين على هيئة مخروط راسه في العين وقاعدته في المبصر ورد عليه
بانه لو كان كذلك لمحق الافلاك عند رؤية ما فيها من الكواكب يوجب ان يرى
الانسان ما لا يقابل عند هبوب الريح لاتصال شعاع اليه كما ان الصوت لما كان
كيفية الهواء يميل بسبب الريح من جهة الى جهة كذا في المواقف ويمكن الجواب بان
شرط سماع الصوت وصول الهواء المتكيف الى الصماخ فاذا انحرف الهواء
الى جهة يدرك الصوت من تلك الجهة واما شرط الابصار فمقابلة المرئي مع الشعاع
فاذا مال الشعاع الى جهة لا يقابل الرائي لم ير لانتفاء شرطه بل يرى ما يقابل
بحدوث شعاع بدله على ان محل الهواء للجسم الشعاعي ممنوع بخلاف الصوت وذهب
ارسطو واتباعه الى ان الابصار بانطباع صورة المرئي في الرطوبة الجليدية

٣٥

فيحصل هناك هيئة مخروطة كما سبق لكنه متوهم لا متحقق اعترض عليه جالينوس
بان الجسم لا ينطبع فيه الا ما يساوي في المقدار فوجب ان لا يرى الا قدر السواد الذي
في انسان العين اجيب بان هذا انما يرد على من يعتقد ان المبصر نفس الشبح المنطبع
في الرطوبة الجليدية واما عند من جعله شرط الابصار وان المبصر هو الامر الخارج
كما هو الحق فلا قوله من شانها ادراك الروايح انما يحصل اجزاء ذي الرائحة او يتكيف
الهواء المجاور له واحدا بعد واحد الى ان يصل الى الشم ومن حصر السبب في الاول رد عليه
بان قدرا من المسك لا يمكن ان يعطر المواضع الكثيرة مع بقاء وزنه قوله من شانها
ادراك الطعوم الحالة في المطعوم بمخالطتها الرطوبة اللعابية وقيل انما تحدث
الطعوم عند وصول حامل الى العصب الذاتية وكذا ساير الكيفيات انما تحدث عند
الوصول الى الحاسة هذا سفسطة لا يستحق الجواب فان النار لو حدثت عند
الحاسة لما احرقت النار ما يقارنه من الخشب كذا في المواقف قوله بحث لان
منع الملازمة انما يتم ان لو كانت ذكر الحاسة لخصوصها واما لو ذكرت لكونها ما يتعلق
الحرارة فلا قوله في الجلد كله والاولى ان يقال في اكثر البدن كيلا يتوهم اختصاصه
بالجلد وانما قلنا في اكثر البدن اذ لا لمس في الكلية والكبد والطحال والرية والعظم
على الحس في موضعه قوله اللزوجة كيفية من شانها سهولة التشكل وصعوبة التفرق
بل يمتد متصلا عند التفرق والهشاشة كيفية من شانها صعوبة التشكل وسهولة التفرق
قوله والحواس الباطنة ايضا خمس لا دليل لانحصار الحواس في العشرة سوى
الاستقراء قوله والحس المشترك انما سمي به لاشتراك الحواس الظاهرة فيه باتحاد
صورها اليه قوله فهذان الخطان ليسا في الرايي اي ليس روايتهما بانتقال
ارتسامات القطرة في حدود المسافة بان تحدث الارتسام الثاني قبل زوال الارتسام
الاول لتبين استحالة ارتسام امر واحد في امكنة مختلفة قوله ولا بد في حاسة البصر
اذ هي لا تدرك الا المقابل والمقابل في كل حد من حدود المسافة ينزل عند
المقابلة بحد آخر فاذن لا يبقى الارتسامات المتتالية في البصر حتى يحس فيه خط مستقيم او

مستدير قوله بحث اذ يمكن ان يكون المقابلة شرط الابصار ابتداء لا بقاء فيجوز
ان يزول المقابلة مع بقاء الارتسامات المتتالية في البصر ولا بد لنفي ذلك من دليل
ومنهم من استدل على اثباته بانا اذا نظرنا الى الشمس والخضرة ثم اغمضنا العين نبقى
الاحساس بهما وان زال المقابلة قوله بحث لان هذا امر تخيلي وما نحن فيه من قبيل
المشاهدة قوله اذ ليس واحد منها سوى الارتسام قوله بحث لان الحفظ
هو الارتسام والادراك ارتسام مع الالتفات اليه الا يرى ان من تكلم على من
غير وقلبه مشتغل بغيره لا يدركه حتى لو سئل عنه لم يعلمه فيجوز ان يكون
نوع واحد مدركة وحافظة معا قوله لا يمكن ان يبصر شخص بباصرة غيره بحث
اذ فرق بين الحفظ والادراك فلو سلم امتناع الادراك بنوع الغير فامتناع الحفظ
بها ممنوع كيف وقد صرحوا بان العقل الفعال خزانة للنفس الناطقة تحفظ ادراكاتها
الكلية لعلاقة بينها فيجوز ان يكون بين الشخص والنوع القايم بالغير علاقة مجردة للحفظ
فالاولى ان يقال لما جاز قيام النوع الحافظ بالعموم به النوع المدرك من البدن فلا حاجة
معاه الى اثبات بدن آخر لها قوله حتى الحكم في الشاة ليس المراد ان يحكم على الذئب
المعين بالعداوة قياسا على ذيب آخر ظهر عداوته عنه والا لكان مدركا للكلي بل
المراد ان يحصل في طبع الشاة نفرة عند رؤيته فيحكم عليه بالعداوة اعترض عليه
في شرح المواقف بان الحاكم لا بد وان يدرك الطرفين فكيف يحكم عليه بحث
لان الوهم سلطان القوى الحسية فيدرك مدركاتها بواسطتها قوله استخدام العقل
القوى العقلية من الهيولاني والملكة وغيرهما وهذا بناء على ان تلك المراتب قوى زايدة
على النفس الناطقة على ما زعم البعض قوله في خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك
فيرد في اثباته ما يرد فيه قوله بالهيولي التي في نفسها خالية احتراز عن الهيولى
التي ليست خالية عن الصور كجنس السرير ويسمى بالهيولي الثانية ومعنى الخلو للهيولى
الاولى عن الصور ان لا يوجد الصور في مفهومها والا فامتناع تجرد الهيولى عن
الصور مما تقرر عندهم قوله لما حصل من ملكة الاتصال لم يرد به ان الانتقال صار

٣٦

ملكة كما هو المشهور في اضافة الملكة اي صفة وذلك لان الانتقال لم يحصل بالفعل فكيف يصير ملكة بل المراد حصول لها راسخة تتمكن بها من الانتقال **قوله** الرابعة ان يصير المعقولات اه وللمتبادر من الجمع المعرف باللام ان يصير جميع المعقولات حاضرة وهذا ان يستبعد مادامت النفس في البدن لكن يجوز ان يتجرد بعض النفوس الكاملة عن العلائق البدنية تجردا تاما بحيث تشاهد جميع المعقولات وهل يجوز ان يكون بعض النفس بالنظر الى بعض المعقولات في مرتبة المستفاد والى بعضها في مرتبة العقل بالفعل او الملكة او الهيولاني فالهيولاني اذن لا يلزم ان يكون في مبدأ الفطرة فتقييده بمبدأ الفطرة بناسب الوجه الاول **قوله** ان لو كان الحلول سريانيا والاولى ان يقال الانقسام انما يلزم ان لو كان حلوله في جهة انقسامه جاريا كان او سريانيا فان الماء الحال في احد طرفي الكوز غير الحال في الطرف الآخر مع ان الحلول جواري اما اذا كان في جهة عدم انقسامه كحلول النقطة في الخط والخط في السطح فانقسام المحل لا يوجب انقسام الحال **قوله** او ينتهي الى خاصة بديهة والظاهر ان يقال او ينتهي الى خاصة معقولة بذاتها ضرورة انها قسيمة للمعقولة بغيرها ثم يقال وتلك الخاصة اما بسيطة فيلزم انقسامها ادم فيلزم انقسام بسائطها **قوله** وكانا قد اشرنا الى ذلك حيث قال لان كل ما له وضع من الجواهر **قوله** وهي مختلفة متعددة بحث لجواز ان يكون النفس واحدة مع تعدد متعلقاتها لا يقال لو اتحدت النفس لاشترك الافراد الانسانية في الصفات النفسانية من العلم والقدرة وغيرهما لانا نقول يكفي في تعدد الصفات تعدد التعلقات الا يرى ان نفس زيد واحدة بالاتفاق مع اختلاف صفاته باختلاف قوى الظاهرة والباطنة فانها لا تسمع حيث ترى ولا ترى حيث تسمع وكان اعمال القوى مجتمعة في ذات واحدة باعتبار جهات فليكن الصفات النفسانية كلها مجتمعة في ذات واحدة ايضا وان لم يطلع عليها **قوله** لا نم ان النفوس المجردة المتعددة مندرجة تحت حد كيف وقد ذهب بعضهم الى انه حقائق مختلفة **قوله** والكلي امر واحد مشترك هذا يحتمل ان يراد بامر واحد بالشخص موجود في الخارج او حصة واحدة موجودة في العقل

بذاته او في ماثل للاول بين البطلان ضرورة استحالة حصول الشخص الخارجي في امكنة مختلفة بصفات متضادة والثاني مختار عند الحكماء وهو الذي لما اعترض عليه بان الصورة العقلية صورة شخصية في نفس شخصية فلا تكون مشتركة بين الكثيرين اجاب الشارح بان شخصيتها باعتبار الوجود الذهني فان شخصيتها باعتبار الوجود الذهني لا ينافي اشتراكها وتكثرها باعتبار الوجود الخارجي ثم لما ورد عليه ان الصورة الشخصية اللازمة للحلول في محل معين فيستحيل ان يوجد بامور متكثرة في الخارج عدل عنه الشارح الى الثالث فقال كليته باعتبار انه مثال للموجودات الخارجية لا انه موجود لموجودات متعددة في الخارج واجاب عنه بعض الافاضل بمنع حلول الصورة العقلية في النفس بناء على ان الماهية من حيث هي هي لها وجودات فاذا عرض عن احدهما كان موجودا بالآخر **قوله** بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس فيكون الكلي والمعلوم مغايرا للعلم الذي هو الصورة الذهنية وعلى مختار الحكماء يكون العلم متحدا بالذات اورد عليه بان المعلوم اذا مغاير للعلم فلا بد من ثبوته في نفسه ليتحقق النسبة بينه وبين العالم فثبوته اما في الذهن فيكون عين المعلوم او في الخارج فيكون امرا شخصيا لا كليا كذا في المواقف وفيه بحث لان تحقق النسبة لا تقتضي تحقق المعلوم بالذات بل يكفي تحققه ولو بظله ومثاله في الذهن **قوله** فيستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود فيه بحث لان استحالة المطابقة بهذا المعنى لا ينافي صحتها بمعنى كونه شاملا للموجودات الخارجية كلها فلا بد من رد ذلك التفسير حتى يتم الكلام **قوله** والتشخص من انه تشخص فاعلم ان التغاير لوقوع الشركة وعدمه انما يفيد زيادة التشخص على الماهية في الذهن فلا ينطبق دليله على دعواه التي هي زيادة العوارض المشخصة على الطبيعة في الخارج اللهم الا ان ينتهي كلامه على مطابقة الصورة الذهنية بالخارجية واين ما ثبت في احدهما ثبت في الآخر **قوله** انما يعلم ان الواحد معقول عليه ان لو عرف مفهوم الواحد فيه بحث لانه ان اراد توقفه على معرفة مفهوم الواحد بوجه ما فلم فلا دور وان اراد توقفه على معرفته بنفسه فم الا يرى ان كل احد يعرف نفسها البدنية ولا يعرف مفهوم الغفلة

٣٧

قوله فتلك الواحدة العارضة اما محمولتها وقوله او موضوعيتها يشير الى ان مفهوم جهة الوحدة ليست نفس الموضوع في الاول ونفس المحمول في الثاني بل صفة حاصلة من وصف الموضوع والمحمول فلعل الداعي الى هذا الاعتبار ان جهة الوحدة يجب قيامها بالواحد والموضوع غير قائم بالمحمول فاحتيج الى اعتبار المحمولية فلما اعتبر المحمولية اعتبر الموضوعية ايضا وان لم يحتج فيه الى هذا الاعتبار **قوله** بل عارضة للنفس والملك فلو اعتبر الوحدة بينهما في التدبير كان من قبيل الواحد بالمحمول **قوله** مقارنته لكل منهما اذ لولا مقارنته بينهما لم يكن للتدبير تعلق بالنسبتين فلا يصح اخذه جهة وحدة لهما **قوله** فيه نظر قيل في توجيهه لما اعتبر في كون التدبير جهة الوحدة مقارنته للنسبتين كان واحدا في المحمول ضرورة صدق مقارنة التدبير على كل واحد من النسبتين والجواب ان القصد في اعتبار مقارنة التدبير نفس التدبير لا المقارنة وكذا الحال في كل ما اعتبر فيه مقارنة لشيئين ولو اعتبر اتحاد النسبتين في كونهما نسبة او في مساواة التدبير كان واحدا بالمحمول وذا لا ينافي صحة التمثيل باعتبار مقارنة التدبير **قوله** لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب فيه بحث لان الايجاب والسلب من الكيفيات النفسانية فيكون التقابل بين العرضين لا بين الجوهر وعدمه والحق ان لا تقابل بين الجوهر وعدمه ما لم يعتبر ثبوته لشيء وانتفاؤه عنه واذا اعتبر كان راجعا الى الايجاب والسلب فلعل هذا مراد من التقابل بين الجوهر وعدمه ومنهم من قال بالتقابل بينهما بمعنى غاية التباعد بين مفهوميهما وهذا عين التقابل بالايجاب والسلب **قوله** فان الاجتماع معنى عنه وقد يطلق الاجتماع على الاتحاد في المحل وان اختلف الزمان فمن اعتبر اتحاد الزمان نظر اليه لكن المتبادر من الاجتماع هو الاتحاد في الزمان **قوله** كالعمى مثلا مع نقيضه رد عليه بان العمى سلب البصر عن القابل له فان اريد باللاعمى سلب سلب البصر فهو البصر بعينه فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان اريد سلب قابلية البصر فالتقابل بينهما بالسلب والايجاب واجيب بان مفهوم اللاعمى اعم من كل واحد من سلب السلب وسلب القابلية

القابلية فثبت التقابل بين العدمين بالايجاب والسلب **قوله** بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات فيه بحث لان التقابل بالذات انما هو بين السلب والايجاب واما في غيرهما فانما يتقابلان باستلزام كل منهما سلب الآخر فالاولى ان يقال العدمان المضافان الى الشيئين انما يتقابلان لتضادهما على شيء ثالث كعدمي السواد والبياض يصدقان على الجسم **قوله** لا مطلقا بل عن موضوع قابل له اما بحسب شخصه كعدم البصر عن زيد كان بصيرا او بنوعه كعدمه عن الاكمه او بجنسه القريب كعدمه عن العقرب او بجنسه البعيد كعدمه عن الجسم **قوله** ولما كان احد المتقابلين اي السلب انما يتحقق في الذهن وكذا الايجاب الا انه لما تحقق متعلق الايجاب في الخارج عد كالمتحقق في الخارج **قوله** الثاني المتقدم بالعلية في مقابلته هو العلة التامة الكاملة في حصول المتأخر فعلى هذا يدخل الفاعل في الطبيعي وقد يفسر الطبيعي بما يكون المتأخر المتقدم جزء من المتأخر كالواحد من الاثنين فلو حمل كلام الشارح عليه كما يشعر به تمثيله بتقدم الواحد على الاثنين يخرج الفاعل عن الطبيعي ويرد عليه خروج تقدم باقي العلل الناقصة عن اقسام التقدم اللهم الا ان يعد جميع ذلك من تمام العلة الفاعلية **قوله** هو العلة الفاعلية الموجبة اي المستجمعة لجميع شرائط التأثير فظاهره جدا العبارة يدل على تفسير المتقدم بالعلة التامة كما في التوجيه المشهور المذكور وقد نص نقل عنه ان قيد الايجاب لتمييز المتقدم بالعلية عن المتقدم الزماني لان العلة الفاعلية الغير الموجبة كما انه متقدم بالعلية متقدم بالزمان ايضا فعلى هذا تفسير الطبيعي بما يكون المتقدم جزءا من المتأخر كما في الوجه الثاني **قوله** وما في الملازمة اذ لا فرق هذا البيان منقوض بان يقال لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له فلا يكون الممتنع ممتنعا حتى يلزم ان يكون الامتناع صفة ثبوتية وهو باطل وكذا قولنا عدمه لا ولا عدم له سواء فيلزم ان يكون العدم صفة ثبوتية وهو باطل **قوله** بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية اه هذا التوجيه يستلزم ان لا يكون للحادث قبل وجوده امكان وجودي كان او عدميا ولو اكتفي في الامكان في الامكان الوجودي تحقق مادة الموصوف قبله فليكتف بذلك في تحقق الامكان العدمي فلا دخل للبيان المذكور في نفي الامكان العدمي واثبات الامكان الوجودي

تمت بعون الله وحسن

التوفيق وصلى

الله على سيدنا

محمد

م

٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الاحساس بقوس قزح على ما قالوا متوقف على امور كوقوع الاجزاء الرشية الشفافة فوق الافق في مقابلة الشمس حال ما يكون الشمس قريبة من الافق وكونها متقاربة يرى متصل غير متصل لئلا يتنزل وكونها قدام جسم كثيف لينعكس منها الاشعة الواقعة عليها وكونها بحيث ينعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس بحيث يتساوى زاويه الشعاع والانعكاس وهذه الامور ظاهره يعلم بادنى تأمل بل بدونه الا هذا والامر الذى سنذكره فانهما يحتاجان الى التامل ولكن بعون الله وحسن توفيقه كلامنا على وجه لا يبقى معه للناظر من حجاب ولا للمبصر من نقاب الذى سنذكره فسنذكره واما هذا فاعلم ان الناظر اذا نظر الى كل واحد من تلك الاجزاء ووصل منهم الشعاع البصري الى جزء منه حصل هناك زاوية اذ كل جسم وان كان قطرة كان فيه نقط فاذا وصل الخط اليه ولا بد وان ينطبق على نقطة منه وبقى نقط اخرى فوقه وتحته فيحصل زاويه لا محالة منها احد ضلعيها هذا الخط والاخر نقط ذلك الجسم فهذه الزاويه الحاصله هى زاوية الشعاع وكذا بين كل جزء وبين الشمس خط مستقيم ضرورة تقابلهما ولا شك في وقوع زاويه بين هذا الخط وبين نقطة ذلك الجزء ايضا فوقه وفي وقوع زاويه اخرى بينه وبين الخط البصري وهذه لا حاجة بنا اليها واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشعاع البصري الواقع على كل جزء من تلك الاجزاء اذا انعكس الى الشمس فعلى قياس ما عرفت يلزم حصول زاويه بين الخط المنعكس وبين نقطة ذلك الجزء بلا شبهة فهذه زاويه الانعكاس فيجب ان ينطبق الخط المنعكس على الخط المستقيم الشمسى وزاويته وان تساوى هذه الزاويه زاويه الشعاع وكونها واقعه على هيئة الاستدارة بحيث لو اردنا الخطوط الشمسية الواصل الى واحد منها على قطر الافق المار بدايرة ارتفاع الشمس لوقع لوقع طرفه على جميعها ومعرفته متوقفة على معرفة دايره ارتفاع الشمس والافق وقطره ومروره بدايره الارتفاع فالافق دايرة عظيمة يفصل بين ما يرى من الفلك

كتابخانه مجلس شوراى ملى

وبين ما لا يرى وقطباه مسميا الرأس والقدم ودايره ارتفاع الشمس وتسمى الدايره السمتية ايضا دايره عظيمه تمر بسمتي الراس والقدم وبطرف الخط الخارج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى مارا بمركز الشمس فما بين طرف الخط والافق منها يسمى ارتفاع الشمس اذا كانت فوق الافق وانحطاطها اذا كانت تحتها ولذا سمي دايره الارتفاع ويقطع هذه دايره الافق بنقطتين منتقلتين من حسب انتقال الشمس ويسمى كل واحد منهما نقطة السمت وما بينهما وبين احد نقطة المشرق والمغرب من الافق يسمى قوس السمت ولظهور بها يسمى الدايره السمتية والقطر خط تنصف الدايره وما يقسمها منصفا ولا لا هو دبر ما فقطر الافق المار بدايره ارتفاع الشمس الخط الواصل من نقطة السمت الى نقطة السمت واذا عرفت هذا عرفت ما قلنا بحيث لو اردنا الخطاه فاذا تمت الامور ونظر الانسان الى تلك الاجزاء وانعكست الاشعة منها الى الشمس فيؤدى كل منها ضوءها دون شكلها لصغرها فيرى قوسا قريبة من نصف الدايره مختلفة الالوان لاختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء كما هو معلوم من النظر الى المرآة الملونة فهذا هو البيان الاجمالى الكافي المناسب بما التمسه الاخوان ومن اراد الزياد فعليه بممارسة الكتب وان اردت ان يرى ما ذكرنا بأى عين فعليك مطالعة هذه الصور يقف عليها بقدر ما يمكن ان يتصور والسطح وادم النظر اليها فانك كلما ازددت نظرا وامعانا زادت حسنا واحسانا هذا ما قاله الحكماء على ما اشرنا اليه واما نحن فالاولى بنا انها المتشرعة لن نعرض عن امثال ذلك صفحا مع انهم قالوا لا ينبغى ان يقال لقوس السماء قوس قزح لان قزح اسم الشيطان والله الهادى الى سواء السبيل لمولانا حسام الدين تمت بعون الله

٣٩

٤٠
کتابخانه مجلس شورای اسلامی (بهارستان)
۹۰۲۹
بازرسی شد
۳۷ - ۳۶

خطی
٥